

# القوادح الجدلية

تأليف

الفقيه أثير الدين المفضل بن عمر بن المفضل

الأبهري السمرقندي

دراسة وتحقيق وتعليق

د. شريفة بنت علي بن سليمان الحوشاني

أصل هذا الكتاب جزء من رسالة لنيل درجة الدكتوراه  
أشرف عليها فضيلة أ.د. علي بن عبدالعزيز العميريني

٢ شريفة علي سليمان الحوشاني ، ١٤٢٣هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

السمرقندي ، المفضل عمر المفضل الابھري

القوادح الجدلية / تحقيق شريفة علي سليمان الحوشاني .- الرياض

٢٠٨ ص ؛ ١٧ × ٢٤ سم

ردمك ٨-٤٧٢-٤١-٩٩٦٠

١- اصول الفقه أ- الحوشاني ، شريفة علي سليمان (محقق) ب- العنوان

٢٣/١٤٠٣

ديوي ٢٥١

رقم الإيداع : ٢٣/١٤٠٣

ردمك ٨-٤٧٢-٤١-٩٩٦٠



(Arab)  
KBP466  
A84  
2004

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤ م

توزيع



بيروت: تليفاكس 664499 (+9611) ص.ب.: 14/6380

الرياض هاتف: 4162527 (+9661) ص.ب.: 250641 الرمز: 11391

دمشق: هاتف 2230914 (+96311) ص.ب.: 7603

e-mail : warrak@daralwarrak.com

www.daralwarak.com

## القوادح الجدلية(\*)

تأليف الفقيه الأصولي أثير الدين المفضل بن عمر بن المفضل الأبهري  
رحمه الله (ت ٦٦٣هـ)

---

(\*) جاء في الورقة الأولى من نسخة «س» بعد هذا العنوان : تأليف الإمام أثير الدين المفضل بن عمر بن المفضل الأبهري - رحمه الله تعالى - انتسخت من نسخة بخط الشيخ الإمام المحقق المدرك الأزرأس أبي عبد الله محمد بن يحيى بن عمر بن عبيد بن الحباب المعافري ، أبقى الله تعالى بركته ، وأعلى بين العلماء في جنة النعيم درجته .

وكتبت بمدينة تونس المحروسة عزها الله من السنة العشر الوسط من صفر الذي من عام ستة وأربعين وسبعمائة .  
وكان مما كتب الفقيه أبو عبد الله بخطه على ظهر المكتبة الزيتونة ، وذكر أنه من قوله : الحمد لله :  
لله در أثير الدين إن له في أبحر العلم تحقيقاً وتدقيقاً

مازال يرسل أفكاراً مسددةً توفيقها قد غدا في البحث تفويقا

## بسم الله الرحمن الرحيم

[ صلى الله على نبينا محمد وآله وسلم ، قال أثير الدين <sup>(١)</sup> المفضل بن عمر بن المفضل الأبهري - رحمه الله <sup>(٢)</sup> ] <sup>(٣)</sup> : الحمد لله رب العالمين ، والصلاة على محمد سيد المرسلين ، وعلى آله الطاهرين <sup>(٤)</sup> ، أما بعد :

فأنا أورد <sup>(٥)</sup> في هذه الأوراق فساد أصول الأبحاث <sup>(٦)</sup> ، التي وضعها مبرز الجدليين <sup>(٧)</sup> ،

---

(١) في «س» : أثير الدين بن المفضل .

(٢) جملة «رحمه الله» من هامش «س» .

(٣) ما بين المعقوفتين لم يرد في «ص» .

(٤) عبارة «ص» : «على أفضل المرسلين محمد ، وآله أجمعين» .

(٥) في «س» : «فإننا نورد» .

(٦) يقصد بها النكت الفاسدة التي وضعها ركن الدين العميدي في كتابه الإرشاد في علم الجدل حيث قال : مقدمة في الإرشاد إلى الصحيح من النكت والفاسد منها .

انظر الإرشاد في علم الجدل للعميدي (٢ / ١) مخطوطة في مكتبة الأسكوريال .

(٧) هو : ركن الدين ، أبو حامد ، محمد بن محمد بن محمد العميدي السمرقندي ، الفقيه ، الحنفي المذهب ، كان إماماً في الأصول والخلاف والجدل ، وكان كريم الأخلاق ، كثير التواضع ، طيب العشرة ، من كتبه «النفائس في الجدل» و «الطريقة العميدية» و «الإرشاد في الجدل» ، توفي ببخارى سنة (٦١٥ هـ) .

انظر : وفيات الأعيان لابن خلكان (٤ / ٢٥٧) مطبعة دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٣٩٧ هـ . شذرات الذهب لابن العماد (٥ / ٦٤) مطبعة دار إحياء التراث العربي - بيروت . الأعلام للزركلي (٧ / ٢٧) دار العلم للملايين - بيروت - ط ٧ . معجم المؤلفين لعمر كحالة (١١ / ٢٨٧) دار إحياء التراث العربي - بيروت .

وأضيف إليها<sup>(١)</sup> الدقائق التي استخرجناها بالتماس الطالبين ، وأسميها<sup>(٢)</sup> بـ «القوادح الجدلية»<sup>(٣)</sup> ، واستعين بالله<sup>(٤)</sup> واهب العقل .

---

(١) في «ص» : «ونضيف إليها» وفي «س» : «وأضيف إليه» .

(٢) في «ص» : «ونسميها» .

(٣) القوادح في اللغة : جمع قادح ، وله معان عدة : فيطلق القَدْحُ والقَادْحُ على آكال يقع في الشجر والأسنان ، ويطلق على التنقص يقال : قدح فلان في فلان قدحاً أي عابه وتنقصه ، ومنه أيضاً القدح في النسب يقال : قدح في نسبه وعدالته إذا عيبه ، وذكر مايؤثر في انقطاع النسب ورد الشهادة .

انظر : المصباح المنير للفيومي (٤٩١) مطبعة دار الكتب العلمية بيروت - ط ١ - ١٤١٤ هـ . لسان العرب لابن منظور (٢/ ٥٥٤ ، ٥٥٥) مطبعة دار الفكر - بيروت - ط ٢ .

والقوادح في علم الأصول والجدل هي : الاعتراضات التي ترد على القياس والاستدلال .

وقيل هي : ما يقدح في الدليل من حيث العلة أو غيرها .

ويقول العضد : هي في الحقيقة اعتراضات على الدليل الدال على العلية .

انظر : مختصر ابن الحاجب بشرح العضد (٢/ ٢٥٧) مطبعة الكليات الأزهرية - القاهرة - ١٤٠٣ هـ . جمع الجوامع مع حاشية العطار (٢/ ٣٣٩) طبعة دار الكتب العلمية - بيروت .

الجدلية : مشتقة من «الجدل» وقد سبق بيان معنى الجدل في اللغة والاصطلاح في القسم الدراسي في التمهيد (ص ٧) .

(٤) «ونستعين بالله» هكذا وردت في «ص» .

## فصل في "التلازم" (١)

(١) وهو : ما يسمى بقياس التلازم عند الأصوليين والقياس الاستثنائي أو الشرطي المتصل عند المناطقة

انظر : محك النظر للغزالي (٤٩) مطبعة دار النهضة الحديثة - بيروت - ١٩٦٦ م . المستصفي (١/ ٤٠) مطبعة دار الفكر - بيروت . معيار العلم للغزالي (١١١) مطبعة دار الأندلس - بيروت - ط ٢ - ١٩٧٨ م . هامش أساس القياس (٣١) مطبعة مكتبة العبيكان - الرياض - ١٤١٣ هـ . نفائس الأصول للقرافي (٧/ ٣٢١٩) مكتبة نزار الباز - ط ٢ - ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م . شرح مختصر ابن الحاجب للأصفهاني (٣/ ٢٥١) . شرح المنهاج للأصفهاني (٢/ ٧٤٧) مكتبة الرشد - الرياض ط ١ - ١٤١٠ هـ . جمع الجوامع حاشية العطار (٢/ ٣٨٢) . نهاية السؤل للإسنوي (٣/ ١٦٩) مطبعة دار الكتب العلمية . فواتح الرحموت (٢/ ٣٦١) مطبعة دار الفكر - بيروت . تيسير التحرير لمحمد أمين (٤/ ١٧٢) دار الكتب العلمية - ط ١٤٠٣ هـ . شرح الكوكب المنير (٤/ ٢٢٨ ، ٣٩٨) طبعة جامعة أم القرى - ط ١ - ١٤٠٨ هـ . إرشاد الفحول للشوكانى (٢٣٦) طبعة دار الفكر .

والتلازم في اللغة :

مشتق من الفعل لَزِمَ يَلْزِمُ ، والفاعل « لازم » ، والمفعول به « ملزوم » وله معان كثيرة في اللغة منها : أنه يطلق على اللزوم وعدم المفارقة يقال : رجل لَزِمٌ ، وتطلق على الثبوت والدوام يقال : ألَزِمْتُهُ أي أثبتته وأدَمْتُهُ ، وعلى الوجوب يقال : لَزِمَهُ المال أي وجب عليه ، ويطلق على التعلق بالشيء يقال : لَزِمْتُهُ أي تعلقت به ، وعلى الاعتناق يقال : التَزَمْتُهُ أي اعتنقته .

انظر : الصحاح (٥/ ٢٩٠) دار العلم للملايين . المصباح المنير (٥٥٢) . لسان العرب (١٢/ ٥٤١) .

وأما معناه في الاصطلاح : فقد اختلف العلماء في بيان المراد بالتلازم :

فعند الغزالي التلازم : ما يتكون من مقدمتين ، المقدمة الأولى تشتمل على قضيتين ، والمقدمة الثانية تشتمل على ذكر واحد من تلك القضيتين أو نقيضها .

وعند الآمدي هو : الدليل المؤلف من أقوال يلزم تسليمها لذاتها تسليم قول آخر .

وعند ابن الحاجب هو : تلازم بين حكمين من غير تعيين علة . يقول العضد شارح المختصر : التلازم بين حكمين من غير تعيين علة وإلا كان قياساً . ثم قال : وقياس التلازم ونعني به إثبات أحد موجبي العلة بالآخر لتلازمهما .

==

إذا اثبتنا "الملازمة" بين أمرين ، فتارة نبين "انتفاء اللازم" <sup>(١)</sup> ، وتارة نردد [الكلام <sup>(٢)</sup>] فيه ،  
ونبين انتفاء "الملزوم" <sup>(٣)</sup> ، على كل واحد من التقديرين :

= وعندما ذكر الأبهري القياس الاستثنائي قال : فالشرطية الموضوعية فيه إن كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج  
عين التالي ، واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم ، وأما استثناء عين التالي ونقيض المقدم ، فلا ينتج  
لاحتمال كون التالي أعم من المقدم .

ويعرفه برهان الدين النسفي بأنه : امتناع تحقق الملزوم إلا عند تحقق اللازم . يقول ابن تيمية في تعريفه  
للشرطي المتصل هو : استدلال باللزوم بثبوت الملزوم الذي هو المقدم وهو الشرط ، على ثبوت اللازم الذي  
هو التالي وهو الجزاء ، أو بانتفاء اللازم وهو التالي الذي هو الجزاء ، على انتفاء الملزوم الذي هو المقدم وهو  
الشرط .

وفي موضع آخر يقول : وفي التلازم استثناء عين المقدم ينتج عين التالي واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض  
المقدم .

ثم يقرر القول في هذه المسألة فيقول : وقول نظار المسلمين وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم ، وانتفاء  
اللازم يقتضي انتفاء الملزوم . . . . .

ثم يقول : بل هذا مع اختصاره فإنه يشمل جميع أنواع الأدلة سواء سميت براهين أو أقيسة أو غير ذلك فإن كل  
ما يستدل به على غيره فإنه مستلزم له ، فيلزم من تحقق الملزوم الذي هو الدليل تحقق اللازم الذي هو المطلوب  
المدلول عليه ، ويلزم من انتفاء اللازم الذي هو المدلول عليه انتفاء الملزوم الذي هو الدليل .

انظر : محك النظر للغزالي (٤٩) . الإحكام للآمدي (٣٦٢/٤) دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١ . مختصر  
ابن الحاجب بشرح العضد (٢/٢٨١) . عنوان الحق وبرهان الصدق لأثير الدين الأبهري (١/١٧) شرح مقدمة  
النسفي للنسفي (٥/١) مخطوطة في مكتبة برلين . شرح مقدمة النسفي للبغاوي (٦/١) مخطوطة في مكتبة  
استانبول . الرد على المنطقيين لابن تيمية (٢٠٥ ، ٢٩٤) طبعة إدارة ترجمان السنة - باكستان - ١٣٩٦ هـ .

(١) لازم الحكم هو : ما لا يثبت الحكم مع عدمه . فيكون أعم من الشرط ، والعلة ، والسبب ، وجزئه ، ومحل  
الحكم فيه .

انظر : الإيضاح لقوانين الاصطلاح لابن الجوزي (١٣٢) مكتبة العبيكان - الرياض - ط ١ . شرح فصول  
النسفي للخوارزمي (١٠/١) مخطوط في مكتبة برلين . التعريفات للجرجاني (٢٤٤) دار الكتاب العربي - ط ٢ .  
شرح الكوكب المنير (٤/٢٠٤) .

(٢) سقطت من «س» .

(٣) ملزوم الحكم هو : ما يستلزم وجوده وجود الحكم أي : "الدليل" .

انظر : الإيضاح (١٣٢) . شرح فصول النسفي للخوارزمي (١٠/١) . التعريفات (٢٩٤) . شرح الكوكب  
المنير (٤/٢٠٥) .

**مثال الأول<sup>(١)</sup> :** أن يقال : لو<sup>(٢)</sup> وجبت الزكاة في الحلبي ؛ لوجبت في اللاكيء والجواهر<sup>(٣)</sup> .

وتقديره المشهور : أنه لو وجبت الزكاة ههنا<sup>(٤)</sup> لكان الإيجاب مضافاً إلى "المصلحة

(١) قياس التلازم في هذا الفصل في النفي وهو أحد أنواع التلازم ، وفي هذا المثال استدلال بانتفاء الملزوم لإنتفاء اللازم ، أي : انتفاء الدليل لانتفاء الحكم .

انظر : انظر : أساس القياس للغزالي (٣١) . مختصر ابن الحاجب بشرح العضد (٢٨٣/٢) شرح تنقيح الفصول للقرافي (٤٥٠) طبعة دار الفكر - القاهرة - ط ١ . نهاية الوصول (٨/ ٣٥٧٠) طبعة المكتبة التجارية - مكة - ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٦ م . بيان المختصر للأصفهاني (٣/ ٢٥١) طبعة دار المديني - جدة . أعلام الموقعين (١/ ١٣١) طبعة المكتبة العصرية - صيدا . مفتاح الوصول للتملساني (١٦١) مكتبة الخانجي - القاهرة - ط ٢ . الإيهام (٣/ ١٦٤) طبعة دار الكتب العلمية - بيروت . نهاية السؤل (٣/ ١٧٠) . تيسير التحرير لمحمد أمين (٤/ ١٧٤) . شرح الكوكب المنير لابن النجار (٤/ ٢٢٨) . ارشاد الفحول للشوكاني (٢٣٦) .

(٢) لما كانت المقدمة المنتجة في هذا المثال نفي اللازم - أي نفي الحكم - : استعمل المصنف لفظ « لو » لكونها دالة على امتناع الشيء لامتناع غيره .

انظر : مختصر ابن الحاجب بشرح العضد (٢٨٣/٢) . نفائس الأصول للقرافي (٧/ ٣٢١٩) . شرح المنهاج للأصفهاني (٨/ ٧٤٨) . الإيهام (٣/ ١٦٥) . نهاية السؤل (٣/ ١٧٠) .

(٣) اتفق العلماء على أن الزكاة غير واجبة في اللاكيء والجواهر المستعملة ، واختلفوا في الحلبي المباح المستعمل هل تجب فيه الزكاة :

ذهب جمهور المالكية ، والشافعية ، والحنابلة إلى عدم وجوبها في الحلبي لما روي عن النبي ﷺ أنه قال : « لا زكاة في الحلبي » ، ولأنه معد للاستعمال فلا ينتفع به كالعوامل وثياب القنية .

وذهب الأحناف إلى وجوبها لعموم قوله تعالى ( والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم ) سورة التوبة آية (٣٤) .

ولأن الحلبي مال فاضل عن الحاجة الأصلية فكان نعمة لحصول التنعم فيلزمه شكرها .

انظر : المدونة (١/ ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٩٢) مطبعة السعادة - مصر . بدائع الصنائع (٢/ ١٧) طبعة دار الكتاب العربي - ط ٢ - بيروت . المغني (٣/ ١١ ، ١٤) مكتبة الرياض الحديثة . تبیین الحقائق (١/ ٢٧٧) مكتبة امدادية ملتان - باكستان . مغني المحتاج (١/ ٣٩٠ ، ٣٩٤) طبعة دار إحياء التراث العربي - بيروت . تخريج الفروع على الأصول للزنجاني (١١٣) طبعة مؤسسة الرسالة .

(٤) في «ص» : «هنا» والمراد «الحلبي» .



المشتركة" <sup>(١)</sup> بينهما ؛ لأن "المناسبة" <sup>(٢)</sup> موجبة للإضافة ، فتثبت [الإضافة <sup>(٣)</sup>] إليها حينئذ ،

(١) المراد بالمصلحة المشتركة : «العلة المشتركة» .

واختلف العلماء في العلة في الزكاة هنا : فقليل هي دفع حاجة الفقير ، وقليل هي تطهير مال المزكي وقليل هي مجموع ذلك ، وقليل غير ذلك .

فعند الأحناف العلة المشتركة بين الحلبي وبين اللاكبي والجواهر هي : «الثمنية» في الذهب والفضة ، فلا تبطل بصيرورته حلياً . أما العلة المشتركة بينهما عند الشافعية فهي : «الزينة» .

انظر : أصول السرخسي (١٧٤/٢) طبعة إحياء المعارف النعمانية - حيدرآباد - الهند . كشف الأسرار للبخاري (٦١٢/٣) طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م . شرح المنهاج للأصفهاني (٧٤٨/٢) . الإيهام (١٦٤/٣ ، ١٦٥) . نهاية السؤل (١٧٠/٣) . شرح فصول النسفي للخوارزمي (٤٨/ب) . هامش شرح الكوكب المنير (٢٢٨/٤) .

(٢) المناسبة في اللغة : الملاءمة والمشكلة .

انظر : لسان العرب (٧٥٥/١) . الصحاح (٢٢٤/١) . القاموس المحيط (١٣٦/١) المؤسسة العربية - بيروت - لبنان . المصباح المنير (٤٩١) .

وفي الاصطلاح : اختلف العلماء في بيان المراد منها ، ولعل ما ذكره ابن الحاجب في تعريفها يكون هو الراجح وعرفها بأنها : وصف ، ظاهر ، منضبط ، يحصل عقلاً من ترتيب الحكم عليه ما يصلح أن يكون مقصوداً من حصول مصلحة أو دفع مفسدة .

انظر : المستصفى (٢٩٧/٢) . الإحكام للآمدي (٢٣٧/٣) . مختصر ابن الحاجب بشرح العضد (٢٣٩/٢) . شرح تنقيح الفصول (٣٩١) . شرح المقدمة النسفية للنسفي (١٩/أ) . شرح مختصر الروضة (٣٨١/٣) طبعة مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ١ - ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م . كشف الأسرار للبخاري (٦٢٣/٣) . البحر المحيط (٢٠٦/٥) طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت - ط ٢ - ١٤١٣هـ . نهاية السؤل (٧٥/٤) . التلويح على التوضيح (٦٩/٢) طبعة دار الكتب العلمية - بيروت . شرح الكوكب (١٥٤/٤) .

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من «ص» .

والمعلل هنا يدعي إضافة الحكم في الأصل إلى هذه العلة المستنبطة وهي الحكمة ، ويستدل على إضافته إليها بالمناسبة . انظر : التهميشات على مخطوطة شرح المقدمة النسفية للنسفي (١٩/أ) .

وهل المناسبة توجب الإضافة بمعنى : أن الحكم في الأصل هل يضاف إلى العلة المشتركة أو إلى النص؟ اختلف الأصوليون في ذلك :

ذهب جمهور الأصوليين من الحنابلة وبعض الحنفية إلى أن : حكم الأصل يضاف إلى النص لا إلى العلة ، وذلك لأن الأصل راجح على الفرع ، والمعنى من كونه راجحاً : أن يكون مشتملاً على ما لا يشتمل عليه الفرع ، من المعاني المستدعية للحكم من جلب المصالح ، ودفع المفاسد . ولأن حكم الأصل قد ثبت تعبداً فلو ثبت بالعلة لم يثبت مع عدمها لأنها مظنونة . وذهب بعض الأحناف إلى أن حكم الأصل يضاف إلى المشترك لا إلى =

ولو كان مضافاً إلى "المصلحة المشتركة" بينهما لثبت "الوجوب" ثمة<sup>(١)</sup> .

فيتتبع : أنه لو وجبت ههنا<sup>(٢)</sup> ؛ لوجبت ثمة<sup>(٣)</sup> ، (\*) ولم تجب ثمة ، فلا تجب ههنا<sup>(٤)</sup>(٥) .

= النص ؛ وذلك لأن موجبية المناسبة ودلالاتها ظاهرة إذا كان المعنى بالموجب : «مالو جرد النظر إليه يغلب على الظن ثبوت موجبه» فإن الظن بالإضافة دار مع المناسبة وهي : «مباشرة الفعل الصالح لحصول المطلوب» وجوداً وعدماً . وعند الشافعية يضاف إلى المشترك ؛ لأنها - أي : العلة - الباعثة للشارع على إثبات الحكم في الأصل ، وأنها التي لأجلها أثبت الشارع الحكم .

والخلاف في هذه المسألة لفظي لا يرجع إلى معنى عند معظم الأصوليين كالغزالي ، والآمدي ، وابن الحاجب ، وابن النفيس ، وابن مفلح .

يقول الغزالي : والخلاف لفظي مبني على حد العلة : فمنهم من أطلقها على العلامة الضابطة لمحل الحكم ، وقد تطلق على الباعث الداعي على شرع الحكم وهو : «وجه المصلحة» ، وقد تطلق على السبب الموجب للحكم ، الذي يتنزل في الإيجاب وإضافة الموجب إليه ، منزلة العلة العقلية بنصب الشرع ، والراجح أن الخلاف حقيقي وليس لفظياً .

انظر : أصول الشاشي (٨٢) طبعة دار الكتاب العربي - بيروت - ط ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢ م . المستصفي (٣٤٦/٢) . شفاء الغليل (٥٣٧) . الإرشاد للعميدي (٤/أ) . الأحكام للآمدي (٣/٢١٧) . مختصر ابن الحاجب بشرح العضد (٢/٢٣٢) . نفائس الأصول (٧/٣٢٣٥) . شرح المقدمة النسفية للنسفي (١٩/ب) . شرح مقدمة النسفي للبلغاري (٢٣/أ) . شرح الفصول النسفية للخوارزمي (٤٩/ب) . الفائق (٤/٢٩٣) طبعة دار الاتحاد الأخوي - القاهرة - ١٤١١هـ . كشف الأسرار للبخاري (٣/٥٦٩) . البحر المحيط (٥/١٠٤) . جمع الجوامع مع حاشية العطار (٢/٢٧٣) . فواتح الرحموت (٢/٢٩٣) . التلويح على التوضيح (٢/٦٦) . تيسير التحرير (٣/٢٩٥) .

(١) أي في اللاكيء والجواهر .

(٢) في «ص» هنا . والمراد لو وجبت في الحلي .

(٣) المراد : لوجبت في اللاكيء والجواهر .

(\*) آخر الورقة (٢/أ) من «س» .

(٤) في «ص» : «هنا» .

(٥) والمعنى : أنه لو وجبت في الحلي ، لوجبت في اللاكيء والجواهر ، ولم تجب في اللاكيء والجواهر ، فلا تجب في الحلي .

انظر : الإرشاد للعميدي (٥/أ) . شرح مقدمة النسفي للنسفي (١٢/أ) . نهاية الوصول (٨/٣٥٧٠) . شرح المنهاج للأصفهاني (٢/٧٤٨) . الإيهام (٣/١٦٥) . نهاية السؤل (٣/١٧٠) . مناهج العقول (١٧١) طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١ - ١٤٠٥هـ . شرح الكوكب المنير (٤/٢٢٨) .

وسألوا أنفسهم : بأننا<sup>(١)</sup> لانسلم أن "المناسبة" موجبة للإضافة على تقدير "الوجوب" ههنا<sup>(٢)</sup> .

وأجابوا عنه بجوابين :

أحدهما : تغيير "التلازم" ، وهو أنهم قالوا : بأننا<sup>(٣)</sup> ندعي أحد الأمرين : وهو إما عدم "الوجوب" ههنا<sup>(٤)</sup> ، أو ثبوت "الملازمة"<sup>(٥)</sup> ، وأياً ما<sup>(٦)</sup> كان يلزم عدم "الوجوب" .

بيان أحد الأمرين : أن<sup>(٧)</sup> "المناسبة" إما [ أن تكون<sup>(٨)</sup> ] موجبة للإضافة<sup>(٩)</sup> على تقدير "الوجوب"<sup>(\*)</sup> ههنا<sup>(١٠)</sup> ، أو لم تكن [ موجبة<sup>(١١)</sup> ] ، وأياً ما<sup>(١٢)</sup> كان يلزم أحد الأمرين .

---

(١) في «ص» : «أنا» بدون الباء .

(٢) في «ص» : «هنا» .

وانظر هذا الاعتراض في : شرح مقدمة النسفي للنسفي (٢٠/أ) . شرح مقدمة النسفي للبلغاري (٢٣/أ) .  
شرح فصول النسفي للخوارزمي (٤٩/ب) .

(٣) في «ص» : «أنا» بدون الباء .

(٤) في «ص» : «هنا» والمراد : عدم الوجوب في زكاة الحلبي .

(٥) قوله : «أو ثبوت الملازمة» بينهما فينتفي الملزوم لانتفاء اللازم ، أي : أن عدم وجوب الزكاة في الحلبي المباح ؛ يترتب عليه عدم وجوب الزكاة في اللالكى والجواهر أيضاً .

(٦) في «ص» : «وأياً» .

(٧) في «ص» : «بأننا» .

(٨) ما بين المعقوفتين سقط من «ص» .

(٩) يقول البخاري في كشف الأسرار (٣/٥٦٩) ردأ على القائلين بأن حكم الأصل يضاف إلى العلة : إضافة الحكم في المنصوص عليه إلى العلة غير مستقيم ؛ لأن الحكم قبل التعليل كان مضافاً إلى النص ، فلو أضيف بعد التعليل إلى العلة ، كان التعليل مبطلاً للنص ؛ لأنه لا يبقى له حكم ، والتعليل على وجه يكون مغيراً لحكم النص باطل ، فكيف إذا كان مبطلاً له ، يوضحه : إن العلة جعلت موجبة عند عدم النص بإجماع الصحابة والمسلمين ، فلو جعلت موجبة في مورد النص ، لجعلت علة في غير موضعها ، وإنه لا يجوز ، لأنها علة شرعية ، فلا يمكن أن تجعل علة فيما لم يجعلها الشرع علة فيه .

انظر أقوال العلماء في هذه المسألة (٨٥) .

(\*) آخر الورقة (٢/أ) من «ص» .

(١٠) في «ص» : «هنا» والمراد على تقدير الوجوب في زكاة الحلبي .

(١١) لم ترد في «ص» .

(١٢) في «ص» : «وأياً» .

أما إذا لم تكن موجبة<sup>(٤)</sup> على ذلك التقدير<sup>(٥)</sup> وهي موجبة<sup>(٦)</sup> في نفس الأمر<sup>(٧)</sup> يلزم<sup>(٨)</sup> عدم "الوجوب" ههنا<sup>(٩)</sup> .

وأما إذا كانت موجبة ؛ فلأنه حينئذ يلزم ثبوت الإضافة إلى المشترك<sup>(١٠)</sup> فيلزم ثبوت "الملازمة"<sup>(١١)</sup> .

والثاني : جعل "الوجوب" مع موجبية ["المناسبة"<sup>(١٢)</sup>] [للإضافة<sup>(١٣)</sup>] ملزوماً للوجوب ثمة<sup>(١)</sup> ، بأن قالوا<sup>(٢)</sup> : لو وجبت الزكاة ههنا<sup>(٣)</sup> منضمماً إلى موجبية "المناسبة" ؛ لوجبت ثمة<sup>(٤)</sup> ، [لأن "الوجوب" حينئذ يكون مضافاً إلى المشترك فتثبت الإضافة ، ولو ثبتت الإضافة ، لوجبت ثمة .

---

(١) عبارة «ص» : «أما إذا كانت موجبة» .

(٢) المراد : أما إذا لم تكن المناسبة موجبة للإضافة على تقدير وجوب الزكاة في الحلبي .

(٣) أي : موجبة للإضافة إلى المشترك .

(٤) يقول البلغاري في شرح مقدمة النسفي (١٠ / ب) : أعلم أولاً أن المراد بالواقع والخارج ونفس الأمر هو : مالا يكون ذهنياً ، ولا فرضياً ، ولا اعتبارياً ؛ بل يكون خارجاً عن المشاعر أي عن الحواس .

(٥) في «ص» «فيلزم» .

(٦) في «ص» : «هنا» والمراد أنه يلزم عدم الوجوب في زكاة الحلبي .

(٧) أي : يلزم ثبوت إضافة حكم الأصل إلى العلة المشتركة .

(٨) جعلت الشافعية العلة المشتركة : دليلاً على الملازمة ، حتى يلزم من نفي اللازم نفي الملزوم .

انظر : الإيهاج (٣ / ١٦٤) .

(٩) سقطت من «ص» .

(١٠) سقطت من «س» .

(١١) والمراد : جعل الوجوب في زكاة الحلبي مع موجبية المناسبة وهي إضافة حكم الأصل إلى المشترك ملزوماً للوجوب في اللاكئ والجواهر .

(١٢) وردت في نسخة «ص» : «قال» .

(١٣) في «ص» : «هنا» والمراد : لو وجبت الزكاة في الحلبي .

(١٤) المراد : لوجبت في اللاكئ والجواهر .

فيتنتج : أنه لو وجبت هنا منضمّاً إلى موجبية "المناسبة" ، لوجبت ثمة<sup>(١)</sup> ، ولم تجب ثمة ؛ فيلزم انتفاء المجموع المركب<sup>(٢)</sup> من "الوجوب" ههنا<sup>(٣)</sup> ، مع موجبية "المناسبة" ؛ لكن "المناسبة" موجبة<sup>(٤)</sup> [في نفس الأمر<sup>(٥)</sup>] فيلزم انتفاء "الوجوب" ههنا<sup>(٦)</sup> .

والكل فاسد<sup>(٧)</sup> عندنا<sup>(٨)</sup> أما الأول : فلا نسلم أن "المناسبة"<sup>(\*)</sup> إذا لم تكن موجبة على ذلك التقدير<sup>(٩)</sup> يلزم عدم "الوجوب" [ههنا<sup>(١٠)</sup>] ، وإنما يلزم [ذلك<sup>(١١)</sup>] ، أن لو كان عدم موجبيتها لازمة<sup>(١٢)</sup> لذلك التقدير<sup>(١٣)</sup> .

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من «س» .

(٢) قوله : « فيلزم انتفاء المجموع المركب » يعني انتفاء وجوب الزكاة في الحلبي وانتفاء كون المناسبة موجبة للإضافة إلى المشترك . ولكن المناسبة - على مذهبه - موجبة للإضافة فيبقى انتفاء وجوبها في الحلبي فقط .

(٣) في «ص» : «هنا» .

(٤) هذا مذهب الشافعية وبعض الحنفية . انظر : (ص ٨٥) من هذا الكتاب .

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من «س» .

(٦) في «ص» : «هنا» .

وانظر : مختصر ابن الحاجب بشرح العضد (٢/ ٢٨٣) . نهاية الوصول (٨/ ٣٥٧٠) . بيان المختصر للأصفهاني (٣/ ٢٥٨) . الإبهاج (٣/ ١٦٥) . نهاية السؤل (٣/ ١٧٠) .

(٧) سبب الفساد : كون المناسبة موجبة للإضافة على تقدير وجوب الزكاة في الحلبي ، وكذلك التلازم بين وجوبها في الحلبي وبين موجبية المناسبة للإضافة ؛ لأن ذلك يؤدي إلى الجمع بين متناقضين .

(٨) عبارة «ص» : «والكل عندنا فاسد» .

(\*) آخر الورقة (٢ / ب) من «س» .

(٩) على ذلك التقدير : أي تقدير وجوب الزكاة في الحلبي ، يلزم عدم وجوب الزكاة في اللاكئ والجواهر .

(١٠) سقطت من «س» .

(١١) زيادة من «ص» .

(١٢) في «ص» : «لازماً» .

(١٣) والمراد : أنه يلزم عدم وجوب الزكاة في الحلبي ، لو كان عدم موجبية المناسبة لإضافة الحكم إلى المشترك لازماً لتقدير وجوبها في زكاة الحلبي ، أما وإنه لا يلزم فهنا كذلك أي : لازكاة في اللالكئ والجواهر .

وهذا لأن معنى قولنا : إما أن تكون موجبة على ذلك [التقدير<sup>(١)</sup>] ، أو لا تكون<sup>(٢)</sup> ، ولا يلزم من<sup>(٣)</sup> ملازمة الموجبية له ، ملازمة عدم الموجبية له<sup>(٤)</sup> .  
 وإن أردتم بقولكم : إنها إما أن تكون موجبة على ذلك التقدير ، أو لا تكون موجبيتها<sup>(٥)</sup> ، أو عدم موجبيتها لازم<sup>(٦)</sup> لذلك التقدير فهو ممنوع<sup>(٧)</sup> ؛ لأن الشيء الواحد لا يجب أن يستلزم قضية ، ونقيضها<sup>(٨)</sup> .

فإن قولنا : الإنسان ناطق لا يستلزم ناهية الحمار ، ولا عدمها<sup>(٩)</sup> .  
 فلئن قلت : إن<sup>(١٠)</sup> المراد منه : أن موجبية "المناسبة" ، إما أن تكون مجامعة<sup>(\*)</sup> للوجوب ههنا<sup>(١١)</sup> ، أو لا تكون<sup>(١٢)</sup> ، وأياً ما<sup>(١٣)</sup> كان يلزم أحد ما ذكرنا من الأمرين .

- 
- (١) سقطت من «ص» . والمراد بذلك التقدير : أي تقدير وجوب الزكاة في الحلبي  
 (٢) في هذا الموضع جملة : [إن موجبيتها إما أن تكون لازمة لذلك التقدير ، أو لا تكون] وهذه الجملة زيادة من نسخة «س» تخل بالمعنى .  
 (٣) في هذا الموضع كلمة [عدم] وإضافتها تخل بالمعنى .  
 (٤) قوله : «ولا يلزم من ملازمة . . الخ» المراد أنه لا يلزم من ملازمة موجبية المناسبة - للإضافة إلى المشترك - لتقدير عدم وجوبها في الحلبي ، ملازمة عدم الموجبية - للإضافة إلى المشترك - لتقدير عدم وجوبها في اللائي والجواهر .  
 (٥) في «س» : «أن موجبيتها» .  
 (٦) في «ص» : «لازمة» .  
 (٧) لأن ذلك يؤدي إلى الجمع بين حكيمين متنافيين .  
 (٨) في «س ، ص» وردت «أو نقيضها» .  
 (٩) جاء في شرح البلغاري للمقدمة النسفية (٥/ب) : لأن اللازم قد يكون متحققاً مع كون الملزوم ممتنع التحقيق ، كالتلازم بين الملزوم الكاذب واللازم الصادق ، كقولنا : إن كان الإنسان فرساً فهو حيوان ، فعند تحقق اللازم الذي هو الحيوان يمتنع تحقق الملزوم وهو : كون الإنسان فرساً .  
 وجاء في شرح إيساغوجي للأبهري (٢/أ) مخطوط في مكتبة الحرم المكي : «من أنواع المتصلة الاتفاقية كقولنا : إن كان الإنسان ناطقاً فالحمار ناهق» .  
 (١٠) في «ص» : «بأن» .  
 (١١) آخر الورقة (٢/ب) من «ص» .  
 (١٢) في «ص» : «هنا» .  
 (١٣) عبارة «ص» : «أو لم تكن» .  
 (١٤) في «ص» : «وأياً» .

أما إذا لم تكن مجامعة وهي موجبة [في نفس الأمر<sup>(١)</sup>] فيلزم عدم "الوجوب" ههنا<sup>(٢)</sup>  
وأما إذا كانت مجامعة<sup>(٣)</sup> فلأنه حينئذ يلزم<sup>(٤)</sup> ثبوت الإضافة<sup>(٥)</sup> .

قلنا : لانسلم أن "المناسبة"<sup>(٦)</sup> موجبة على تقدير عدم المجامعة ، فقد توجه [عليه<sup>(٧)</sup>]  
منع التقدير<sup>(٨)</sup> بعينه .

وأما الثاني<sup>(٩)</sup> : فلا نسلم أن "المناسبة" (\*) التي لزمنا من هذا التقدير موجبة للإضافة في  
نفس الأمر .

وهذا لأن "المناسبة" التي تختص بهذا التقدير هي مباشرة هذا الإيجاب ، وهي غير  
متحققة عندنا في نفس الأمر لتكون موجبة للإضافة في نفس الأمر .

ونقول أيضاً : لانسلم أنه إذا صدق قولنا : لو وجبت الزكاة [هنا<sup>(١٠)</sup>] لكان مضافاً إلى  
المشترك ، ولو كان مضافاً إلى المشترك لثبت "الوجوب" ثمة — ينتج :

---

(١) سقطت من «س» .

(٢) وردت في «ص» : «هنا» .

والمراد : إنها إذا لم تكن مجامعة لوجوب الزكاة في الحلّي ، وهي أي المناسبة موجبة للإضافة إلى المشترك في  
الواقع فيلزم عدم الوجوب في الحلّي .

(٣) أي : مجامعة للوجوب في الحلّي وهي موجبة في نفس الأمر للإضافة .

(٤) في «ص» : «يستلزم» .

(٥) ثبوت الإضافة إلى المشترك .

(٦) وردت في «ص» : «لانسلم بأن الإضافة» .

(٧) سقطت من «ص» .

(٨) أي : منع تقدير وجوبها في الحلّي .

(٩) قوله : «وأما الثاني» أي من أسباب الفساد وهو أن المناسبة التي توجب الإضافة عندكم غير متحققة في الواقع ؛  
لأن الكلام هنا يدور على تقدير وجوبها في الحلّي . وفرق بين تقدير الوجوب وبين مباشرة الوجوب ووقوعه .

(\*) آخر الورقة (٣ / أ) من «س» .

(١٠) سقطت من «س» والمراد : لو وجبت في الحلّي .

أنه لو وجبت ههنا<sup>(١)</sup>، لوجبت ثمة ؛ وإنما ينتج أن لو بقيت<sup>(٢)</sup> "الملازمة" [الثانية<sup>(٣)</sup>] على تقدير "الوجوب" ههنا<sup>(٤)</sup> .

فلئن قلت : لو وجبت<sup>(٥)</sup> الزكاة [ههنا<sup>(٦)</sup>] منضمّاً إلى "الملازمة" الثانية ، وإلى موجيية "المناسبة" ؛ يلزم الإضافة إلى المشترك مع "الملازمة" الثانية ، ولو ثبتت<sup>(٧)</sup> الإضافة إلى المشترك مع "الملازمة" الثانية ، لثبت "الوجوب" ثمة<sup>(٨)</sup> - ينتج<sup>(٩)</sup> : أنه لو وجبت [الزكاة<sup>(١٠)</sup>] ههنا<sup>(١١)</sup> منضمّاً إلى "الملازمة" الثانية وإلى موجيية "المناسبة" ؛ لثبت "الوجوب" ثمة .

قلنا : لانسلم ، وإنما كان<sup>(١٢)</sup> يلزم ذلك أن لو بقي<sup>(١٣)</sup> ملزومية الإضافة إلى المشترك ، مع "الملازمة" الثانية للوجوب ثمة على تقدير "الوجوب" ههنا<sup>(١٤)</sup> ، فقد توجه عليه المنع المذكور(\*) بعينه .

---

(١) في «ص» : «هنا» .

(٢) وردت في نسخة «ص» : «ثبتت» .

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من «ص» .

والمراد بالملازمة الثانية : الإضافة إلى المشترك ملزوم للوجوب في اللاكلىء والجواهر .

(٤) في «ص» : «هنا» أي : في الحلبي .

(٥) عبارة «ب» : «بأنه لو وجبت» .

(٦) سقطت من «ص» .

(٧) في «ص» : «ثبتت» .

(٨) أي : في اللاكلىء والجواهر .

(٩) في «ص» : «فينتج» .

(١٠) سقطت من «س» .

(١١) في «ص» : «هنا» .

(١٢) زيادة من «ص» .

(١٣) في «ص» : «بقيت» .

(١٤) في «ص» : «هنا» أي : وجوب الزكاة في الحلبي .

(\*) آخر الورقة (٣ / ب) من «س» .



والطريقة التي نحن نسلکہا<sup>(١)</sup> [هي<sup>(٢)</sup>] أن يقال<sup>(٣)</sup> : لو وجبت الزكاة ههنا<sup>(٤)</sup> (\*) مع موجبية مفهوم "المناسبة" للإضافة [ومع ثبوت الملازمتين أعني ملازمة الإضافة للوجوب هنا ، وملازمة "الوجوب" ثمة للإضافة ، يلزم ثبوت "الملازمة" مع ملزومها ، فيلزم لازمها مع "الملازمة" الثانية ، فيلزم لازم "الملازمة" الثانية ، فيلزم "الوجوب" ثمة ، وهو منتفٍ ثمة ، فيلزم انتفاء المجموع ، فيلزم انتفاء "الوجوب" هنا ، ضرورة موجبية مفهوم "المناسبة" للإضافة مع الملازمتين في نفس الأمر .

طريق آخر : لو ثبت "الوجوب" هنا ، مع موجبية مفهوم "المناسبة" للإضافة<sup>(٥)</sup> ، لثبتت الإضافة إلى المشترك ، والإضافة [إلى المشترك]<sup>(٦)</sup> متفية فيلزم انتفاء المجموع<sup>(٧)</sup> .  
وبيان انتفاء [مجموع<sup>(٨)</sup>] الإضافة : أنه لو ثبتت<sup>(٩)</sup> الإضافة ؛ لثبت "الوجوب" ثمة<sup>(١٠)</sup> ، وإذا انتفى المجموع<sup>(١١)</sup> يلزم أحد الأمرين :

وهو إما عدم "الوجوب" ههنا<sup>(١٢)</sup> ، أو عدم موجبية مفهوم "المناسبة" للإضافة ، والثاني

---

(١) عبارة «ص» : «التي نسلکہا نحن» .

(٢) زيادة من «س» .

(٣) في «ص» : «أن يقال» .

(٤) في «ص» : «هنا» .

(\*) آخر الورقة (٣ / أ) من «ص» .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من «س» .

(٦) لم ترد في «س» .

(٧) المراد بانتفاء المجموع : انتفاء وجوب الزكاة في الحلي ، وانتفاء موجبية مفهوم المناسبة للإضافة ، وانتفاء الإضافة إلى المشترك .

(٨) سقطت من «س» .

(٩) في «س» : «لو ثبت» .

(١٠) أي : في اللاكئ والجواهر .

(١١) المجموع هو : انتفاء الإضافة إلى المشترك ، وانتفاء الوجوب في اللاكئ والجواهر .

(١٢) في «ص» : «هنا» .

منتفٍ بحكم الوضع والتسليم في الجدل<sup>(١)</sup> ، فيلزم عدم "الوجوب" ههنا<sup>(٢)</sup> .

طريق آخر : أن نقول : إذا ثبت أن المجموع<sup>(٣)</sup> ملزوم للإضافة<sup>(٤)</sup> إلى المشترك ، والإضافة إلى المشترك ملزومة للوجوب<sup>(٥)</sup> ثمة ، فيلزم إما عدم "الوجوب" هنا ، أو "الوجوب" ثمة ؛ [والثاني منتفٍ فتعين الأول<sup>(٦)</sup>] ؛ لأن "الملازمة" الأولى<sup>(٧)</sup> تستلزم إما عدم "الوجوب" ؛ أو عليّة المشترك<sup>(٨)</sup> منضمّاً إلى "الملازمة" الثانية<sup>(٩)</sup> ، وإلا ثبت "الملزوم" بدون "اللازم"<sup>(١٠)</sup> ، وأياً ما<sup>(١١)</sup> كان يلزم أحد الأمرين الأولين .

أما إذا كان الواقع<sup>(١٢)</sup> انضمام عدم "الوجوب" ههنا<sup>(١٣)</sup> إلى "الملازمة" الثانية ؛ فلأنه

---

(١) قوله : «بحكم الوضع ، والتسليم في الجدل» أي سلمنا جديلاً أن المناسبة توجب الإضافة .

انظر : أقوال العلماء في المناسبة هل توجب الإضافة (ص ٨٥) من هذا الكتاب هامش ( ١ ) .

(٢) في «ص» : «هنا» والمراد عدم الوجوب في الحلّي .

(٣) المجموع هو : وجوبها في الحلّي ، وموجبيّة المناسبة للإضافة ، وموجبيّة الاضافة للمشارك .

(٤) في «ص» : «الإضافة» .

(٥) عبارة «س» : «ملزوم الوجوب» .

(٦) ما بين المعقوفتين سقط من «س» .

(٧) المراد بالملازمة الأولى : وجوبها في الحلّي مع موجبيّة المناسبة للإضافة ، ملزوم للإضافة إلى المشارك .

(٨) عبارة «ب» : «أو الإضافة إلى المشارك» .

(٩) المراد بالملازمة الثانية : الإضافة إلى المشارك ملزوم للوجوب في اللاكلىء والجواهر .

(١٠) وردت في «ص» : «والا ثبت الملزوم مع عدم اللازم» أي : وإلا ثبت الدليل بدون الحكم .

(١١) في «ص» : «وأياً» .

(١٢) المصنف هنا يستصحب الواقع ، والمراد باستصحاب الواقع كما ذكره البلغاري هو : عبارة عن الحكم على الشيء الثابت في الواقع متحققة على التقدير الممكن .

وهذا النوع أحد أنواع الاستصحاب عند بعض الحنفية ، وهو ليس بحجة عندهم مطلقاً .

انظر : الإرشاد للعميدي (٥/أ) . شرح المقدمة النسفية للنسفي (٦٢/ب) . شرح البلغاري للمقدمة النسفية

(٥٢/ب) . شرح فصول النسفي للخوارزمي (١/٩٥) .

(١٣) في «ص» : «هنا» .

حينئذ يلزم (\*) عدم "الوجوب" ههنا<sup>(١)</sup> .

وأما إذا كان الواقع انضمام الإضافة إلى المشترك إلى "الملازمة" (\*) الثانية ؛ فلأنه حينئذ يلزم "الوجوب" ثمة ، ولأن "الملازمة" الثانية تستلزم إما عدم الإضافة إلى المشترك أو "الوجوب" ثمة منضمّاً إلى "الملازمة" الأولى ، ولإلثبت "الملزوم" بدون "اللازم" ، وأياً ما<sup>(٢)</sup> كان يلزم أحد ما ذكرنا من الأمرين .

أما إذا كان الواقع انضمام "الوجوب" ثمة<sup>(٣)</sup> إلى "الملازمة" الأولى ، فلأنه حينئذ يلزم "الوجوب" ثمة .

وأما إذا كان الواقع انضمام عدم الإضافة إلى "الملازمة" الأولى ؛ فلأنه حينئذ يلزم عدم "الوجوب" ههنا<sup>(٤)</sup> لانتفاء "اللازم"<sup>(٥)</sup> .

وذكر في قطع "الملازمة" سؤالاً وهو : إن أحد الأمرين لازم "الوجوب" ، وهو إما ملازمة عدم الإضافة لثبوت "الوجوب"<sup>(٦)</sup> منضمّاً إلى موجبية "المناسبة" ، أو ثبوت "الوجوب" ههنا<sup>(٧)</sup> منضمّاً إلى عدم الإضافة إلى المشترك ؛ لأن الدليل دل على أحدهما لدلالته على "الوجوب" ههنا<sup>(٨)</sup> منضمّاً إلى عدم الإضافة [فثبت أحدهما<sup>(٩)</sup>] ، وأياً ما<sup>(١٠)</sup> كان يلزم عدم

---

(\*) آخر الورقة ( ٣ / ب ) من «ص» .

(١) في «ص» : «هنا» والمراد : الحلّي .

(\*) آخر الورقة ( ٤ / أ ) من «س» .

(٢) في «ص» : «وأياً» .

(٣) أي : في اللائىء والجواهر .

(٤) في «ص» : «هنا» ، والمراد : عدم الوجوب في الحلّي .

(٥) اللازم هو : موجبية المناسبة للإضافة .

(٦) المراد : إما ملازمة عدم الإضافة إلى المشترك لثبوت الوجوب في الحلّي ، منضمّاً إلى موجبية المناسبة للإضافة .

(٧) في «ص» : «هنا» والمراد : أو ثبوت الوجوب في الحلّي .

(٨) في «ص» : «هنا» والمراد : الحلّي .

(٩) ما بين المعقوفتين سقط من «س» .

(١٠) في «ص» : «وأياً» .

ملازمة الإضافة لثبوت المجموع<sup>(١)</sup> .

أما إذا كان الواقع ملازمة عدم الإضافة لثبوت المجموع ؛ فلأن ذلك ينافي ملازمة الإضافة له .

وأما إذا كان الواقع ثبوت "الوجوب" ههنا<sup>(٢)</sup> منضمّاً إلى عدم الإضافة ؛ فلأنه لو<sup>(\*)</sup> ثبتت "الملازمة" يلزم وجود الملزوم<sup>(٣)</sup> بدون "اللازم"<sup>(٤)</sup> .

قلنا : لانسلم أن ملازمة عدم الإضافة لثبوت المجموع تنافي<sup>(٥)</sup> ملازمة الإضافة له ، وهذا لأن ثبوت المجموع عندنا محال<sup>(٦)</sup> ، والمحال جاز أن يلزمه المحال<sup>(٧)</sup> (\*) .

ونقول أيضاً : لانسلم أنه لو كان الواقع ثبوت "الوجوب" ههنا<sup>(٨)</sup> منضمّاً إلى عدم الإضافة ، يلزم عدم ثبوت ما ذكرنا من "الملازمة" .

أما قوله : لو ثبتت يلزم وجود "الملزوم" بدون "اللازم" .

قلنا : لانسلم ، وإنما يلزم [ذلك]<sup>(٩)</sup> أن لو لم تكن الإضافة ثابتة على تقدير "الوجوب"

---

(١) المراد بثبوت المجموع : ثبوت الوجوب في الحلّي منضمّاً إلى موجبيّة المناسبة ، أو ثبوت الوجوب في الحلّي منضمّاً إلى عدم الإضافة إلى المشترك . والله أعلم .

(٢) في «ص» : «هنا» والمراد بذلك الحلّي .

(\*) آخر الورقة ( ٤ / ب ) من «س» .

(٣) المراد بالملزوم هو : وجوبها في الحلّي .

(٤) اللازم : عدم الإضافة إلى المشترك .

(٥) في «ص» : «ينافي» .

(٦) لأنه يستلزم التقيضين وهو : ثبوت الوجوب في الحلّي منضمّاً إلى موجبيّة المناسبة للإضافة إلى المشترك ، وثبوت الوجوب في الحلّي منضمّاً إلى عدم الإضافة إلى المشترك . والله أعلم .

(٧) وردت في «ص» : «النقصان» .

(\*) آخر الورقة ( ٤ / أ ) من «ص» .

(٨) في «ص» : «هنا» : أي الحلّي .

(٩) زيادة من «ص» .

ههنا<sup>(١)</sup> منضمّاً إلى عدم الإضافة ، فإن ذلك التقدير محال عندنا<sup>(١)</sup> ، فجاز أن يستلزم النقيضين<sup>(٣)</sup> [جميعاً<sup>(٤)</sup>] .

وينبغي أن تعلم أن المراد من قولنا : لو ثبت المجموع<sup>(٥)</sup> لثبتت الإضافة : أنه لو ثبت المجموع مع أي أمر كان من الأمور ، كان المجموع ملزوماً للإضافة عملاً بالموجب<sup>(٦)</sup> [للإضافة<sup>(٧)</sup>] ، والإضافة منتفية في نفس الأمر<sup>(٨)</sup> فيلزم انتفاء المجموع في نفس الأمر ، والتقريب ماهر .

فإن قيل : لو ثبت المجموع مع عدم الإضافة إلى المشترك ، لاثبتت الإضافة [إلى المشترك<sup>(٩)</sup>] فلا يكون المجموع مع أي أمر كان ملزوماً للإضافة .

---

(١) في «ص» : «هنا» والمراد : المحلي .

(٢) عبارة «ص» : «فإن ذلك التقدير عندنا شئ محال» .

(٣) جاء في شرح مقدمة النسفي للبلغاري (١/٥٣) : فيلزم اجتماع النقيضين في ذلك التقدير وهو محال ، فثبت أن كل ماهو واقع في الواقع على التقدير الممكن وهو المطلوب .

وللسائل أن يقول : لم لا يجوز أن يكون ذلك التقدير محالاً والمحال جاز أن يستلزم محالاً آخر؟ وهو وقوع الواقع في الواقع وعدمه على ذلك التقدير .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من «ص» .

(٥) انظر المراد بالمجموع : (ص ٩٧) .

(٦) قوله : «عملاً بالموجب للإضافة» : أي عملاً بالمناسبة .

(٧) ما بين المعقوفتين سقط من «س» .

(٨) لأن المناسبة التي توجب الإضافة هي مباشرة هذا الإيجاب ، وهي غير متحققة عنده .

انظر : (ص ٨٥) من هذا الكتاب .

(٩) سقطت من «س» .

قلنا : لانسلم أنه لا يكون ملزوماً للإضافة(\*) ، ويكون ملزوماً لعدم الإضافة<sup>(١)</sup> .

[قلنا<sup>(٢)</sup>] لم قلت : بأنه<sup>(٣)</sup> يلزم منه ألا يكون ملزوماً للإضافة فإن من الجائز أن يكون ملزوماً للتقيضين جميعاً<sup>(٤)</sup> .

لواها<sup>(٥)</sup> [مثال الثاني<sup>(٦)</sup>] : أن يقال : لو وجبت الزكاة في الحلي ، لكان مضافاً إلى المشترك<sup>(٧)</sup>

---

(\*) آخر الورقة (٥ / أ) من «س» .

(١) عبارة «ص» : «قوله يكون ملزوماً لعدم الإضافة» .

(٢) سقطت من «س» .

(٣) عبارة «س» : «ولم قلت إنه» .

(٤) انظر الاعتراضات التي ترد على استصحاب الواقع والإجابة عليها في : الإرشاد للعميدي (٥/أ) . شرح المقدمة النسفية للنسفي (٦٣/أ) . شرح مقدمة النسفي للبلغاري (٥٢/ب) . شرح الفصول النسفية للخوارزمي (٩٥/أ) .

(٥) زيادة من «ص» .

(٦) مثال على انتفاء الملزوم - أي الدليل - لانتفاء اللازم - أي الحكم - ومعناه : استدلال بانتفاء الأعم على انتفاء الأخص ، فإنه يلزم من انتفاء الأعم انتفاء الأخص ، ولا يلزم من انتفاء الأخص انتفاء الأعم .

انظر : الأحكام للأمدى (٣٦٦/٤) . الإيضاح لقوانين الاصطلاح (٧١، ٧٢) . شرح تنقيح الفصول (٤٥٠) . البحر المحيط (٥/٤٦) . نهاية السؤل (٤/٣٤٠) . إرشاد الفحول (٢٣٦) .

(٧) المشترك بين الحلي ومضروب البالغ عند الأحناف هو : الثمنية ولكنه تخلف الوجوب في مضروب الصبي لكونه صبيّاً .

يقول البلغاري في شرح مقدمة النسفي (٢٢/ب) : والعلة إما دفع حاجة الفقير أو تطهير المزكي والدليل على عليّة العلة هو «المناسبة» والمناسبة هي : مباشرة الفعل الصالح لحصول المطلوب ، والمطلوب من وجوب الزكاة هو دفع حاجة الفقير ؛ لأن العاقل لو خیر بين دفع حاجة الفقير وبين عدمه ، لا يختار إلا دفع حاجته ، ولا يعني من كونه مطلوباً سوى هذا ، والفعل الصالح لحصول المطلوب الإيجاب .

انظر : التوضيح (٦٥/٢) . طريقة الخلاف بين الأسلاف لعلاء الدين السمرقندي (٤٨) طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١ - ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م . شرح مقدمة النسفي للنسفي (١٩/أ) . شرح فصول النسفي للخوارزمي (٤٨/ب) .

بينه وبين مضروب<sup>(١)</sup> الصبي<sup>(٢)</sup> .

والإضافة إما أن تكون ثابتة في نفس الأمر أو لا تكون<sup>(٣)</sup> ، وأياً ما<sup>(٤)</sup> كان يلزم عدم

(١) المضروب في اللغة : مأخوذ من الضرب مصدر ضَرَبْتُه ، والضَّرْبُ : المضروب ، يقال : ضرب الدرهم يضربه ضرباً ، أي : طبعه وصاغه .

انظر : الصحاح (١/١٦٨) . لسان العرب (١/٥٤٣) .

أما معناه في الاصطلاح : فلم أقف على معنى محدد له على حسب اطلاعي ، وإنما وقفت على سبب الضرب وكيفية وبعض من فوائده فمن ذلك يقول بعض العلماء : وإنما اعتبرنا وزن سبعة وهو أن يكون العشرة منها وزن سبعة مثاقيل ، والمائتان مما يوزن مائة وأربعون مثقالاً ؛ لأنه الوزن المجمع عليه للدراهم المضروبة في الإسلام ، وذلك أن الدراهم في الجاهلية كانت مختلفة في زمن النبي ص وفي زمن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما على ثلاث مراتب :

فكان بعضها ثقيلاً مثقالاً ، وبعضها خفيفاً طبرياً ، فوقع التنازع بين الناس في الإيفاء والاستيفاء فشاور عمر الصحابة رضوان الله عليهم ، فأشاروا بضرب الدراهم ، فلما عزم على ضرب الدراهم أخذ من كل نوع درهماً فخلطه فجعله ثلاثة دراهم متساوية فخرج كل درهم أربعة عشر قيراطاً فجعله درهماً فجاءت العشرة مائة وأربعين قيراطاً ، وذلك سبعة مثاقيل ، فاجتمعت الأمة على العمل على ذلك . ومن فوائده : أن كل عشرة وزن سبعة ، وأنه عدل بين الصغير والكبير ، وأنه موافق لسنة رسول الله ص ودرهمه الذي قدر به المقادير الشرعية .

انظر : بدائع الصنائع (٢/١٦) . تبیین الحقائق للزيلعي (١/٢٧٨) . المغني (٣/٣ ، ٤) . مغني المحتاج (١/٣٨٩) . كشف القناع (٢/٢٢٩) .

(٢) اختلف العلماء في وجوب الزكاة في مضروب الصبي :

ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن الزكاة واجبة في مضروب الصبي ، وذهب الأحناف إلى عدم وجوبها ، وذلك لأنها عبادة والعبادة لا تنأى إلا باختيار صحيح فلا تنأى من الصبي ، ولا تجب في الحال حتى تؤدي بعد البلوغ .

انظر : المدونة (١/٢٤٩) . طريقة الخلاف بين الأسلاف (٦٢ ، ٦٣) . المغني (٢/٦٢٣) . مغني المحتاج (١/٤٠٩) . الإرشاد للعميدي (٤/أ) . شرح مقدمة النسفي للبلغاري (١/٣٤) .

وعندما ذهب الحنفية إلى وجوب الزكاة في الحلبي قياساً على مضروب البالغ ؛ ذلك لأن الذهب والفضة خلقا ثميناً وهذا الوصف لا ينفك عنهما أصلاً ؛ نقضته الشافعية بهذا المثال فقالت : لو وجبت الزكاة في الحلبي لكان مضافاً إلى مضروب الصبي لوجود المشترك ثمة ، لكنها غير واجبة في مضروب الصبي عندكم فلا تجب في الحلبي .

يقول البلغاري في شرح المقدمة النسفية : وعدم الوجوب في مضروب الصبية ، وإن كان غير مسلم به عند الشافعي لكنه ينقض دليل الحنفي إلزاماً لهم .

انظر : الإرشاد (٤/أ) . شرح المقدمة النسفية للنسفي (٣٣/ب) . شرح مقدمة النسفي للبلغاري (١/٣٤) . شرح فصول النسفي للخوارزمي (٦٩/ب) . التوضيح (٢/٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧) .

(٣) والمراد : أن إضافة حكم الأصل إلى المشترك إما أن تكون متحققة وثابتة في الواقع أو لا تكون .

(٤) في «ص» : «وأياً» .

"الوجوب" ههنا<sup>(١)(٢)</sup> .

أما إذا لم تكن ثابتة فلانتفاء "اللازم"<sup>(٣)</sup> ، وأما إذا كانت ثابتة ؛ فلأنه حينئذ يلزم "الوجوب" في مضروب الصبي ، وإذا لزم "الوجوب" ثمة<sup>(٤)</sup> ، يلزم عدم "الوجوب ههنا"<sup>(٥)</sup> ،

(١) في «ص» : «هنا» والمراد عدم الوجوب في زكاة الحلبي .

(٢) انظر : شرح فصول النسفي للخوارزمي (٤٩/ب) .

(٣) قوله : «أما إذا ... الخ» يعني : أنه إذا لم تكن الإضافة ثابتة في نفس الأمر فذلك لانتفاء اللازم وهو انتفاء وجوبها في الحلبي ، ويترتب عليه انتفاء الملزوم - الدليل - أيضاً .

يقول البلغاري في شرح المقدمة النسفية (٧/أ) : نعم يلزم وجود اللازم على تقدير وجود الملزوم ، وعدم الملزوم على تقدير عدم اللازم إذا كانت الملازمة متحققة في نفس الأمر ؛ لأننا نقول متى امتنع تحقق الملزوم إلا عند تحقق اللازم في نفس الأمر كان هذا الامتناع لازماً لتحقيق الملزوم في نفس الأمر ؛ لأنه لو لم يكن لازماً له لأمكن تحقق الملزوم بدون اللازم في نفس الأمر وهو خلاف التقدير ، وإذا كان هذا الامتناع ثابتاً في نفس الأمر يلزم ما ذكرنا .

انظر أيضاً : الإيضاح (٧٢) .

(٤) المراد : إذا لزم الوجوب في مضروب الصبي .

(٥) في «ص» : «هنا» والمراد : يلزم عدم الوجوب في الحلبي ؛ وذلك لأن الحكم في الأصل لا يضاف إلى المشترك . انظر : شرح مقدمة النسفي للبلغاري (٣٤/أ) .

والخلاف هنا مبني على صحة التعليل بالعلة القاصرة والمتعدية ، فاختلف الأصوليون في ما إذا وجد في مورد النص وصفان قاصر ومتعد وغلب على ظن المجتهد أن القاصر علة هل يمنع التعليل بالمتعدى؟ فعند الأحناف والحنابلة لا يمنع ؛ لأنه لا اعتبار لغلبة الظن بعلية الوصف القاصر . وعند المالكية والشافعية يمنع التعليل بالمتعدى ، ومن ثمرة هذا الخلاف أن الأحناف يرون أن الثمنية في زكاة المضروب متعدية إلى الحلبي ، وعند الشافعية الثمنية علة قاصرة غير مؤثرة في الحلبي .

انظر : أصول السرخسي (٢/١٥٨) . المستصفى (٢/٣٤٥) . كتاب الجدل لابن عقيل (٢٩٦) طبعة مكتبة التوبة - الرياض . ميزان الأصول للسمرقندي (٦٣٦) ط ١ - ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤ م . مختصر ابن الحاجب بشرح العنقد (٢/٢١٧) . نفائس الأصول (٨/٣٧٠٤) . المغني للخبازي (٢٩٤) طبعة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ط ١ - ١٤٠٣هـ . شرح مختصر الروضة (٣/٣١٨) . البحر المحيط (٥/١٥٧) . الإيهام (٣/١٤٣) . التوضيح (٢/٦٧) . التلويح (٢/٦٦) . تخريج الفروع على الأصول للزنجاني (١١٢) . شرح الكوكب المنير (٤/٥٢) .

وأصل هذه المسألة مبني على الخلاف في حكم الأصل هل يضاف إلى المشترك أو إلى النص؟

انظر هذه المسألة في : (ص ٨٥) .



وإلا لزم<sup>(١)</sup> مجموع الوجوبين<sup>(٢)</sup> وهو منتف إجماعاً<sup>(٣)</sup> .

فإن قيل : لم قلتُم بأن الإضافة لو لم تكن ثابتة يلزم عدم "الوجوب" ههنا<sup>(٤)</sup> ؟ وإنما يلزم [ذلك]<sup>(٥)</sup> أن لو بقيت "الملازمة" بين "الوجوب" والإضافة على ذلك التقدير<sup>(٦)</sup> .

[ولئن]<sup>(٧)</sup> سلمنا ذلك ، ولكن<sup>(٨)</sup> لم قلتُم : بأن<sup>(٩)</sup> الإضافة لو كانت ثابتة يلزم عدم "الوجوب" ههنا<sup>(١٠)</sup> .

أما قوله : إنه حينئذ يلزم "الوجوب" ثمة<sup>(١١)</sup> ، وإذا لزم "الوجوب" ثمة ، يلزم عدم "الوجوب" ههنا<sup>(١٢)</sup> بالإجماع<sup>(١٣)</sup> .

---

(١) في «ص» : «ولا يلزم» .

(٢) المراد بمجموع الوجوبين : وجوب الزكاة في مضروب الصبي ، ووجوبه في الحلبي .

(٣) وردت في «ص» : «بالإجماع» . قوله : «وهو منتف إجماعاً» وذلك لأن مجموع الوجوبين لم يقل به أحد من الأئمة ، فعند الجمهور لا تجب الزكاة في الحلبي وتجب في مضروب الصبي ، وعند الأحناف تجب في الحلبي ولا تجب في مضروب الصبي .

انظر هذه المسألة في : (ص ٨٣ ، ١٠١) .

(٤) وردت في «صت» : «هنا» والمراد : عدم الوجوب في الحلبي .

(٥) زيادة من «ص» .

(٦) المراد : إنما يلزم عدم وجوبها في الحلبي أن لو بقيت الملازمة بين الوجوب في المضروب والإضافة على تقدير أن الإضافة ثابتة في نفس الأمر أو تقدير وجوبها في مضروب الصبي .

(٧) سقطت من «س» .

(٨) في «س» : «لكن» بدون الواو .

(٩) في «س» : «إن» بدون الباء .

(١٠) وردت في «ص» : «هنا» .

(١١) عبارة «ص» : «بأنه يلزم حينئذ الوجوب ثمة» .

(١٢) في «ص» : «هنا» .

(١٣) المستدل لم يقل : «يلزم عدم الوجوب ههنا بالإجماع» وإنما قال : «يلزم عدم الوجوب ههنا ، وإلا لزم مجموع الوجوبين وهو منتف إجماعاً» .

انظر : قوله في (ص ١٠٢) من هذا الكتاب .

قلنا : لانسلم [تحقق<sup>(١)</sup>] الإجماع على تقدير "الوجوب" (\*) ثمة<sup>(٢)</sup> .

ثم يقول : الإضافة [ليست<sup>(٣)</sup>] ملزومة لعدم "الوجوب" [هنا<sup>(٤)</sup>] لأنها ملزومة للوجوب  
ههنا ضرورة<sup>(٥)</sup> .

والجواب<sup>(٦)</sup> :

أما الأول : فنقول : إذا ثبت أن "الوجوب" ههنا<sup>(٧)</sup> ملزوم للإضافة<sup>(٨)</sup> فالمنضمُّ إلى هذه  
"الملازمة" إما : صدق الإضافة إلى المشترك ، أو لا صدقها ، وأياً ما<sup>(٩)</sup> كان يلزم عدم  
"الوجوب" ههنا<sup>(١٠)</sup> .

أما إذا كان المنضم إليها لا صدقها<sup>(١١)</sup> ؛ فلأنه حيثُذ يلزم ثبوت "الملازمة" مع عدم  
"اللازم"<sup>(١٢)</sup> ، فيلزم عدم "الملزوم"<sup>(١٣)</sup> .

---

(١) سقطت من «س» .

(\*) آخر الورقة ( ٥ / ب ) من «س» .

(٢) المراد : على تقدير الوجوب في مضروب الصبي .

(٣) سقطت من «ص» .

(٤) زيادة من «ص» .

(٥) عبارة «ص» : «هنا بالضرورة» أي : في الحلبي .

(٦) في «ص» : «الجواب» بدون الواو .

(٧) في «ص» : «هنا» .

(٨) وردت في «س» : «ملزوم الإضافة» .

(٩) في «ص» : «وأيما» .

(١٠) في «ص» : «هنا» .

(١١) والمعنى : أما إذا كان المنضم إلى الملازمة لا صدق الإضافة إلى المشترك .

(١٢) المراد بعدم اللازم : عدم الإضافة إلى المشترك .

(١٣) المراد بعدم الملزوم : عدم الوجوب في الحلبي .

وأما إذا كان المنضم إليها صدقها ؛ فلأنه<sup>(١)</sup> حيثُ يلزم "الوجوب" ثمة<sup>(٢)</sup> ، وإذا لزم "الوجوب" ثمة يلزم العدم ههنا [بالإجماع<sup>(٣)</sup>] ، ولا لزم مجموع الوجوبين على تقدير "الوجوب" ثمة وهو متنف إجماعاً<sup>(٤)</sup> .

أما قوله : لانسلم تحقق الإجماع على ذلك التقدير .

قلنا : مجموع الوجوبين متنف في نفس الأمر<sup>(٥)</sup> ، و"الوجوب" ههنا ملزوم الإضافة<sup>(٦)</sup> إلى المشترك ، فالمنضم إليهما<sup>(٧)</sup> إما صدق الإضافة ، أو لاصدقها ، وأياً ما<sup>(٨)</sup> كان يلزم عدم "الوجوب" ههنا<sup>(٩)</sup> .

أما إذا كان المنضم إليهما<sup>(١٠)</sup> لاصدقها ، فثبوت "الملازمة"<sup>(١١)</sup> مع عدم "اللازم" وأما إذا كان المنضم إليهما<sup>(١٢)</sup> صدقها ، فلأنه حيثُ يلزم "الوجوب" ثمة [وإذا لزم "الوجوب" ثمة ، يلزم ثبوت "الوجوب"<sup>(١٣)</sup>] مع انتفاء مجموع الوجوبين<sup>(\*)</sup> وذلك ملزوم لعدم "الوجوب" ههنا<sup>(١٤)</sup> ضرورة<sup>(١٥)</sup> .

---

(١) في «ص» : «فلأنها» .

(٢) أي : في مضروب الصبي .

(٣) سقطت من «ص» .

(٤) عبارة «ص» : «وأنه متنف بالاجماع» .

(٥) المراد : مجموع الوجوبين وجوب الزكاة في الحلّي وجوب الزكاة في مضروب الصبي متنف في الواقع .

(٦) عبارة «ص» : «والوجوب هنا ملزوم للإضافة» .

(٧) عبارة «ص» : «والمنضم إليها» .

(٨) في «ص» : «وأياً» .

(٩) وردت في «ص» : «هنا» أي في الحلّي .

(١٠) في «ص» : «إليها» .

(١١) آخر الورقة ( ٥ / أ ) من «ص» .

(١٢) في «ص» : «إليها» .

(١٣) سقطت من «س» .

(\*) آخر الورقة ( ٦ / أ ) من «س» .

(١٤) في «ص» : «هنا» .

(١٥) لأنه يلزم من نفي اللازم نفي الملزوم ، ومن تحقق الملزوم تحقق اللازم .

فإن قيل : لم قلت بأن انضمام صدق الإضافة إليهما<sup>(١)</sup> إذا كان ملزوماً للوجوب ثمة مع انتفاء المجموع<sup>(٢)</sup> ، وكان ذلك ملزوماً لعدم "الوجوب" ههنا<sup>(٣)</sup> ، [يلزم أن<sup>(٤)</sup>] يكون الانضمام ملزوماً لعدم "الوجوب" ههنا<sup>(٥)</sup> .

وإنما يلزم ذلك أن لو كان ملزوم "الملزوم" ملزوماً<sup>(٦)</sup> ، وإنما يكون ذلك<sup>(٧)</sup> أن لو بقيت "الملازمة" الثانية<sup>(٨)</sup> على تقدير ملزوم "الملازمة" الأولى<sup>(٩)</sup> .

قلنا : نحن [لاندعي ذلك وإنما<sup>(١٠)</sup>] ندعي أحد الأمرين وهو : إما عدم "الوجوب" ههنا ، أو المنافي للوجوب ههنا<sup>(١١)</sup> ، وأياً ما كان يلزم عدم الوجوب ههنا<sup>(١٢)</sup> .

وإنما قلنا : إنه يلزم أحد الأمرين<sup>(١٣)</sup> ؛ لأن "الوجوب" ههنا<sup>(١٤)</sup> [ ملزوم<sup>(١٥)</sup> ]

---

(١) في «ص» : «إليها» .

(٢) المراد بانتفاء المجموع : انتفاء الوجوب في الحلي والوجوب في المضروب .

(٣) في «ص» : «هنا» .

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من «س» .

(٥) في «ص» : «هنا» .

(٦) هذه إحدى المقدمات الضعيفة عند أهل المنطق ، وقد رد ابن تيمية عليهم .

انظر : التعليق على المقدمة السادسة (ص ١٦١) من هذا الكتاب .

(٧) عبارة «ص» : «وإنما يلزم ذلك» .

(٨) المراد بالملازمة الثانية : الإضافة إلى المشترك ملزوم للوجوب في مضروب الصبي .

(٩) المراد بالملازمة الأولى : عدم الوجوب في الحلي ملزوماً للإضافة إلى المشترك .

وملزوم الملازمة الأولى هو : انضمام صدق الإضافة ملزوماً لعدم الوجوب في الحلي .

(١٠) ما بين المعقوفتين سقط من «س» .

(١١) عبارة «ص» : «إما عدم الوجوب هنا ، أو المنافي للوجوب هنا» والمقصود بـ«هنا» : الحلي .

(١٢) وردت في «ص» : «وأياً ما كان يلزم عدم الوجوب هنا» .

(١٣) عبارة «ص» : «أن أحد الأمرين لازم» .

(١٤) في «ص» : «هنا» .

(١٥) سقطت من «س» .

الإضافة<sup>(١)</sup> إلى المشترك ، و"الوجوب" ثمة<sup>(٢)</sup> منافع للوجوب ههنا<sup>(٣)</sup> بالاجماع<sup>(٤)</sup> .  
والمنضم إليهما<sup>(٥)</sup> إما صدق الإضافة إلى المشترك أو لاصدقها ، وأياً ما<sup>(٦)</sup> كان يلزم أحد  
الأمرين .

أما إذا كان المنضم إليهما<sup>(٧)</sup> لاصدقها ؛ فلأنه حيثئذ يلزم عدم "الوجوب" ههنا<sup>(٨)</sup> ، وأما  
إذا كان المنضم إليهما<sup>(٩)</sup> صدقها ؛ فلأنه حيثئذ يلزم "الوجوب" ثمة ، فيلزم ثبوت المنافي  
للووجوب ههنا<sup>(١٠)</sup> .

وعلى هذا التقدير لاحتاج إلى دعوى<sup>(١١)</sup> ملزومية الإضافة لعدم<sup>(\*)</sup> "الوجوب"  
ههنا<sup>(١٢)</sup> ، فلا يتوجه<sup>(١٣)</sup> علينا السؤال الأخير<sup>(١٤)</sup> على [ أن<sup>(١٥)</sup> ] كونها ملزومة<sup>(١٦)</sup> للوجوب ؛

---

(١) في «ص» : «لإضافة» .

(٢) المراد بـ «ثمة» : مضروب الصبي .

(٣) في «ص» : «هنا» .

(٤) في «س» : «والاجماع» والمراد : أن الوجوب في المضروب وجب لكون المضروب معد للتجارة وأما الحلبي  
فهو معد للاستعمال .

(٥) في «ص» : «إليها» .

(٦) في «ص» : «وأياً» .

(٧) في «ص» : «إليها» .

(٨) وردت في «ص» : «هنا» أي : في الحلبي .

(٩) في «ص» : «إليها» .

(١٠) في «ص» : «هنا» .

(١١) عبارة «س» : «وعلى أولنا نحتاج إلى دعوى» .

(\*) آخر الورقة (٦ / ب) من «س» .

(١٢) في «ص» : «هنا» .

(١٣) في «ص» : «ولا يتوجه» .

(١٤) في «ص» : «الآخر» .

(١٥) ما بين المعقوفتين لم ترد في «ص» .

(١٦) في «س» : «ملزوماً» .

لا ينافي كونها ملزومة<sup>(١)</sup>(\*) لعدم "الوجوب"<sup>(٢)</sup> على ما عرفت<sup>(٣)</sup> .

---

(١) في «س»: «ملزوماً» .

(\*) آخر الورقة ( ٥ / ب ) من «ص» .

(٢) المراد : كون الإضافة ملزومة للوجوب في مضروب الصبي ، لا ينافي كونها ملزومة لعدم الوجوب في الحلي .

(٣) ومن الاعتراضات التي ترد على التمسك بانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم : منع التلازم ، وعدم التسليم بانتفاء اللازم ، والمعارضة ، ويرد عليه جميع الأسئلة التي ترد على القياس ، عدا الأسئلة المتعلقة بالوصف الجامع .

انظر : الإحكام للآمدي (٣٦٧/٤) . مختصر ابن الحاجب بشرح العضد (٢٨٣/٢) . الإيضاح (٢٣٦) ، (٢٣٨) . شرح تنقيح الفصول (٤٥٠) . نهاية الوصول (٣٥٧٠/٨) . بيان المختصر للأصفهاني (٢٥٨/٣) . تيسير التحرير (١٧٤/٤) . إرشاد الفحول (٢٣٧) .

يقول البلغاري في شرح المقدمة النسفية (٧/أ) : يقع التلازم في المناظرة وكان اللازم مساوياً فاعتبر لأمر أربعة : وهي الاستدلال بوجود الملزوم على وجود اللازم وبالعكس ، والاستدلال بعدم اللازم على عدم الملزوم وبالعكس ، وإن كان اللازم عامماً فاعتبر لأمرين :

أحدهما : الاستدلال بوجود الملزوم على وجود اللازم دون العكس ، وثانيهما : الاستدلال بعدم اللازم على عدم الملزوم دون العكس .

## فصل في: "القياس" (١)

(١) القياس في اللغة : مأخوذ من المماثلة بين الشيئين ، والتقدير ، والمساواة .

انظر : لسان العرب (٦/١٨٧) . الصحاح (٣/٩٦٧) .

أما القياس في الاصطلاح فمختلف فيه : قيل هو : الدليل الموصل إلى الحق . وقيل : تحصيل حكم الأصل في الفرع لاشتباههما في علة الحكم . وقيل هو : تعدية الحكم المتحد من الأصل إلى الفرع بعله متحدة فيهما . وقيل هو : حمل معلوم على معلوم في إثبات الحكم أو نفيه بإثبات صفة أو حكم أو نفيهما . وقيل هو : عبارة عن إثبات حكم الأصل في الفرع لاشتراكهما في علة الحكم . ولعل الراجح هو : رد فرع إلى أصل لعله جامعة .

انظر تعريفه في : العدة (١/١٧٤) مطبعة المديني - القاهرة - ط ٢ - ١٤١٠ هـ . المنهاج (١٣) طبعة دار الغرب الإسلامي - ط ٢ - ١٩٨٧ م . البرهان (٢/٧٤٥) مطبعة دار الأنصار - القاهرة - ط ٢ - ١٤٠٠ هـ . الكافية (٥٩) مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة - ط ١٣٩٩ هـ شفاء الغليل (١٨) . المستصفى (٢/٢٢٨) . المنحول (٣٢٣) مطبعة الإرشاد - بغداد - ١٣٩٠ هـ . الجدل (٢٧٣) . المحصول (٢/٢٣٦) طبعة دار الكتب العلمية ط ١ - ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ . ميزان الأصول (٥٥٣) . الإحكام للأمدى (٣/١٦٤) . مختصر ابن الحاجب بشرح العضد (٢/٢٠٦) . الإيضاح (٣٢) . شرح تنقيح الفصول (٣٨٣) . شرح مقدمة النسفي للنسفي (١٨/ب) . الفائق (٤/٦) . نهاية الوصول (٧/٣٠٢٤) . شرح مختصر الروضة (٣/٢١٨) . كشف الأسرار للبخاري (٣/٤٩٠) . البحر المحيط (٥/٦) . المسودة (٣٦٩) طبعة دار الكتاب العربي - بيروت . الإيهاج (٣/٣) . جمع الجوامع مع حاشية العطار (٢/٢٣٩) . مفتاح الوصول (١٢٩) . مناهج العقول (٣/٤) . فواتح الرحمت (٢/٢٤٦) . تيسير التحرير (٣/٢٦٤) . شرح الكوكب المنير (٤/٦) .

والفرق بين هذا الفصل والذي قبله : الفصل السابق استدلال بالتلازم من غير تعيين علة فلا يسمى قياساً ، وإن عينت العلة سمي قياساً كما في هذا الفصل .

انظر : أساس القياس للغزالي (٣١) . مختصر ابن الحاجب بشرح العضد (٢/٢٨١ ، ٢٨٢) . شرح مختصر ابن الحاجب للأصفهاني (٣/٢٥٤) . مفتاح الوصول (١٦١) . الإيهاج (٣/١٦٤) . نهاية السؤل (٣/١٧٠) . تيسير التحرير (٤/١٧٢) . شرح الكوكب (٤/٢٢٨) .

"المقيس عليه" إما أن يكون "معيناً" أو "غير معين" (١) .

فإن كان "معيناً" كما يقال : وجبت الزكاة في مال البالغ فتجب في مال الصبي (٢) ،  
بالقياس عليه (٣) .

وصورته الكاملة أن يقال : كلما وجبت الزكاة في مال البالغ كان مضافاً إلى المصالح  
المشتركة (٤) بينه وبين مال الصبي ، عملاً "بالمناسبة" الموجبة للإضافة (٥) ، لكن "الوجوب"

(١) ممن قال بهذا التقسيم ركن الدين العميدي في الإرشاد في علم الجدل (٣/ب) حيث يقول : وإن كان قياساً فلا  
يخلو إما أن يكون المقيس عليه معيناً أو لم يكن .

وذكره النسفي في شرح مقدمته (٤٠/ب) قال : واعلم بأن الواقع لا يخلو من أن يكون كل واحد من المقيس  
والمقيس عليه معيناً ، كما يقال : تجب الزكاة في الحلي بالقياس على المضروب ، أو كان المقيس معيناً دون  
المقيس عليه ، كما يقال : تجب في الحلي بالقياس على صورة من صور الوجوب ، أو كان على العكس ، كما  
يقال : تجب في صورة من صور النزاع بالقياس على المضروب ، أو لا يكون أحدهما معيناً لا هذا ولا ذلك ، كما  
يقال : تجب في صورة من صور النزاع بالقياس على صورة من صور الوجوب .

انظر : شرح مقدمة النسفي للبلخاري (٣٩/أ) . شرح فصول النسفي للخوارزمي (٧٥/أ) .

(٢) اتفق الفقهاء على وجوب الزكاة في مال البالغ واختلفوا في وجوبها في مال الصبي : فذهب المالكية والشافعية  
والحنابلة إلى أنها واجبة في ماله بالقياس على البالغ . وذهب الأحناف إلى عدم وجوبها في ماله ، لأنها عبادة  
محضة فلا تجب عليه كالصلاة والحج ، وأوجبوا عليه العشر وزكاة الفطر فقط .

انظر : المدونة (١/٢٤٩) . بدائع الصنائع (٢/٤) . المغني (٢/٦١٢) . مغني المحتاج (١/٤٠٩) .

وهذه المسألة مبنية على اختلافهم في مفهوم الزكاة الشرعية هل هي عبادة كالصلاة والصوم ؟ أم هي حق واجب  
للفقراء على الأغنياء ؟

من قال : إنها عبادة اشترط البلوغ ، ومن قال : إنها حق واجب للفقراء لم يشترط البلوغ .

انظر : طريقة الخلاف بين الأسلاف (٦٢) . تخريج الفروع على الأصول للزنجاني (١١٠) .

(٣) انظر هذا المثال في : شرح المنهاج للأصفهاني (٢/٧٤٨) . الإيهاج (٣/١٦٤) . مفتاح الوصول (١٤٢) .  
نهاية السؤل (٣/١٧٠) . مناهج العقول (٣/١٧٠) . شرح الكوكب المنير (٤/٢٢٨) .

(٤) لمصالح المشتركة هي : تظهير المزكي ، ودفع حاجة الفقراء ، وملك النصاب .

نظر : الإيهاج (٣/١٦٤) . مفتاح الوصول (١٤٢) . نهاية السؤل (٣/١٧٠) . مناهج العقول (٣/١٧٠) .  
هامش شرح المنهاج للأصفهاني (٢/٢٤٨) .

(٥) سبق بيان هذه المسألة في : (ص ٨٥) من هذا الكتاب .



ثابت ثمة<sup>(١)</sup> فيكون مضافاً إلى "المشترك"<sup>(٢)</sup> .

ثم نقول : كلما كان "الوجوب" [ثمة<sup>(٣)</sup>] مضافاً إلى "المشترك"<sup>(٤)</sup> ، فإن الزكاة واجبة في مال الصبي ، لكن الإضافة ثابتة فيلزم "الوجوب" في مال الصبي<sup>(٥)</sup> .

---

(١) ثمة : أي : في مال البالغ .

(٢) هل العلة في وجوب الزكاة دفع حاجة الفقراء أو تطهير النفس عن الآثام أو العلة ملك النصاب مع حولان الحول أو العلة مجموعهما؟

من قال : إن العلة دفع حاجة الفقراء أوجب الزكاة في مال الصبي ، ومن قال : إن العلة تطهير النفس عن الآثام لم يوجبها في ماله ، ومن قال : إن العلة المجموع : أوجب الزكاة في ماله .

انظر : طريقة الخلاف بين الأسلاف (٦٢) . تخريج الفروع على الأصول للزنجاني (١١٠) .

وهذا مبني على اختلافهم في صحة القياس المركب وهو : إذا اتفقا على إثبات الحكم في الأصل واختلف الخصمان في العلة ، فالعلة عند الخصم غير العلة عند المستدل ، وهذا النوع يسمى : «مركب الأصل» ، وسمي بذلك للاختلاف في تركيب الحكم على العلة في الأصل .

واختلف العلماء في القياس عليه : فذهب بعض الحنفية ، والمالكية ، وبعض الشافعية ، والحنابلة إلى : أن من شروط حكم الأصل أن لا يكون ذا قياس مركب . وذهب البعض الآخر من الحنفية والشافعية إلى صحة القياس المركب ، يقول الشيرازي في تعليقه لصحة القياس المركب : لأنه ليس فيه أكبر من أن الحكم يثبت عندي بعلة وعنده بعلة أخرى وهذا لا يمنع من القياس عليه .

انظر : الملخص للشيرازي (٥٢/أ) مخطوط في الجامع الكبير في صنعاء . المنخول (٣٩٥) . مختصر ابن الحاجب بشرح العضد (٢/٢١١) . الإحكام للآمدي (٣/١٧٦) . الفائق (٤/٣٢٣) . شرح مختصر الروضة (٣/٥٥٢ ، ٥٥٣) . البحر المحيط (٥/٨٧ ، ٨٩) . بيان المختصر للأصفهاني (٣/٢١) . الإبهاج (٣/١٥٨) . جمع الجوامع مع حاشية العطار (٢/٢٦٢) . مفتاح الوصول (١٣٧) . التقرير والتحبير (٣/١٣٢) طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - ط ٢ - ١٤٠٣ هـ . تيسير التحرير (٣/٢٨٩ ، ٢٩٣) . شرح الكوكب المنير (٤/٣٦) .

(٣) سقفت من «س» والمراد : الوجوب في مال البالغ .

(٤) أي المصالح المشتركة ، وقد سبق بيانها في : (ص ١١٢) من هذا الكتاب .

(٥) وردت في «ص» : «كانت» .

(٦) يقول العميدي في الإرشاد (٣/ب) : «إن كان معيناً فالعلة إما أن تكون شيئاً معيناً وهو جملة المشترك بينهما ، أو شيئاً منكرأ وهو شيء مشترك بينهما . . .» .

انظر : شرح مقدمة النسفي للبلغاري (٣٩/أ) . الإبهاج (٣/١٦٤) .

فإن قيل : لانسلم أن "الوجوب" [ثمة<sup>(٥)</sup>] يكون مضافاً إلى المصالح المشتركة<sup>(٦)</sup> ؛ بل يكون مضافاً إلى "الفارق" وهو : تطهير النفس عن<sup>(٧)</sup> الآثام<sup>(٨)</sup> .

سلمنا الإضافة [إلى "المشترك"<sup>(٩)</sup>] ، ولكن لماذا يلزم "الوجوب" ههنا<sup>(١٠)</sup> ، وإنما يلزم [ذلك]<sup>(١١)</sup> أن لو كان ["المشترك"<sup>(١٢)</sup>] علة ههنا<sup>(١٣)</sup>(١٤) .

ودفع "الفرق"<sup>(١١)</sup> أن يقال : نحن ندعي أحد الأمرين وهو : إما الإضافة إلى "المشترك" ،

---

(٥) سقطت من «س» والمراد : مال البالغ .

(٦) عبارة «س» : «مضافاً إلى المشترك» .

(٧) في «ص» : «من» .

(٨) وذلك لأنها عبادة بدنية .

انظر : تخريج الفروع على الأصول للزنجاني (١١١) .

(٩) سقطت من «س» .

(١٠) وردت في «ص» : «لكن لماذا يلزم منها الإضافة هنا» ، والمراد بـ «ههنا» : مال الصبي .

(١١) لم ترد في «س» .

(١٢) سقطت من «س» .

(١٣) في «ص» : «هنا» ، والمراد في مال الصبي .

(١٤) هذا من الاعتراضات التي ترد على القياس المركب .

انظر : المنحول (٣٩٧) . الإرشاد للعميدي (٤/ب) . الإحكام للآمدي (٣/١٧٧) . مختصر ابن الحاجب بشرح العضد (٢/٢١٢) . الفائق (٤/٣٢٣) . شرح مختصر الروضة (٣/٥٥٣) . البحر المحيط (٥/٨٧) . بيان المختصر للأصفهاني (٣/٢٢) . التقرير والتحجير (٣/١٣٢) . تيسير التحرير (٣/٢٨٩) . شرح الكوكب المنير (٤/٣٧) .

(١) انظر سؤال الفرق والإجابة عليه في : المنهاج (٢٠١) . البرهان (٢/١٠٦٠) . الكافية (٣٢٢، ٤٤٨) . المنحول (٤١٧) . الجدل للشريف (٥٤/أ) مخطوط في خزانة الرباط . المحصول (٢/٣٨٠) . الإحكام للآمدي (٤/٣٤٩) . مختصر ابن الحاجب بشرح العضد (٢/٢٧٦) . الإيضاح (١٩٥) . شرح تنقيح الفصول (٤٠٣) . نفائس الأصول (٨/٣٦٢٢) . الفائق (٤/٢٥٣) . نهاية الوصول (٨/٣٤٦٩) . كشف الأسرار للبخاري (٤/٨٠) . البحر المحيط (٥/٣٠٢، ٣١٦) . المسودة (٤٤١) . بيان المختصر للأصفهاني (٣/٢٣١) . شرح المنهاج للأصفهاني (٢/٧٢٧) . الإبهاج (٣/١٣٤) . جمع الجوامع مع حاشية العطار (٢/٣٦٣) . مناهج العقول (٣/١٣٥) . شرح الكوكب المنير (٤/٣٢٠) .

أو كونه ملزوماً للوجوب لدلالة الدليل على أحدهما ، وأياً ماكان<sup>(١)</sup> (\*) يلزم ثبوت "الوجوب" ههنا<sup>(٢)</sup> .

فإن قيل : الثابت عدم كل واحد منهما<sup>(٣)</sup> ، أما [عدم<sup>(٤)</sup>] الإضافة إلى "المشترك" ؛ فلأنه مضاف إلى "الفارق"<sup>(٥)</sup> ، وأما عدم كونه ملزوماً ؛ فلأنه لو كان ملزوماً لكان مضافاً إلى "المشترك" لمكان "المناسبة"<sup>(٦)</sup> .

ولا يجاب عنه : بأنه لو كان ملزوماً لكان (\*) مضافاً إلى "الفارق" ؛ لأننا لانسلم أن الإضافة إلى "الفارق" تمنع الإضافة إلى "المشترك" على هذا التقدير<sup>(٧)</sup> ، ولا نسلم : أن عدم الإضافة إلى "المشترك" [على ذلك التقدير<sup>(٨)</sup>] تمنع الإضافة إليه<sup>(٩)</sup> ؛ لجواز أن تثبت الإضافة ، وعدم الإضافة على ذلك التقدير .

قلنا : لانسلم أنه مضاف إلى "الفارق" ؛ بل [هو<sup>(١٠)</sup>] مضاف إلى المجموع<sup>(١١)</sup> ، أو إلى "المشترك"<sup>(١٢)</sup> لمكان "المناسبة"<sup>(١٣)</sup> .

---

(١) في «ص» : «وأياً» .

(\*) آخر الورقة (٧ / أ) من «س» .

(٢) في «ص» : «هنا» والمراد ثبوت الوجوب في مال الصبي .

(٣) أي : عدم الإضافة إلى المشترك ، وعدم التلازم .

(٤) سقطت من «س» و «ص» ، وأثبتت في هامش «ص» .

(٥) بمعنى إنه : إذا أضيف إلى الفارق يبطل القياس .

(٦) الموجبة لإضافة حكم الأصل إلى المشترك .

(\*) آخر الورقة (٦ / أ) من «ص» .

(٧) على تقدير : أن الوجوب مضاف إلى الفارق وهو : تطهير النفس عن الآثام .

(٨) سقطت من «س» .

(٩) أي : إلى الفارق .

(١٠) زيادة من «س» .

(١١) المجموع هو : ملك النصاب ، ودفع حاجة الفقير ، وتطهير النفس .

(١٢) المشترك هو : دفع حاجة الفقير ، وملك النصاب .

(١٣) أي : الموجبة للإضافة إلى المشترك .

فإن قيل : الحكم الأول<sup>(١)</sup> ليس مضافاً إلى "المشترك" ؛ لأنه مضاف إلى المجموع أو إلى "الفارق"<sup>(٢)</sup> .

قلنا : نحن ندعي أحد الأمرين وهو : إما عدم الإضافة إلى "الفارق" ، أو كون "المشترك" ملزوماً للوجوب<sup>(٣)</sup> ؛ لأن الإضافة إلى "المشترك" ملزومة لأحدهما<sup>(٤)</sup> ، والدليل<sup>(٥)</sup> دل على الإضافة ، فيكون دالاً على أحدهما<sup>(٦)</sup> ، فيثبت أحدهما<sup>(٧)</sup> ، وأياً ما كان يثبت "الوجوب" وهنا<sup>(٨)</sup> .

أما إذا كان الواقع كونه ملزوماً فظاهر<sup>(٩)</sup> ، وأما إذا كان الواقع (\*) عدم الإضافة إلى "الفارق" ؛ فلأنه [حيث<sup>(١٠)</sup>] يلزم الإضافة إلى "المشترك" لمكان "المناسبة" السالمة<sup>(١١)</sup> ، وإذا<sup>(١٢)</sup> كان مضافاً إلى "المشترك" يثبت "الوجوب" وهنا<sup>(١٣)</sup> .

---

(١) وردت في «س» : «من الأولى» ولعل عبارة «ص» المثبتة أفضل ، لأن المراد بالحكم الأول : الوجوب في مال البالغ .

(٢) أي : إن الوجوب في مال البالغ مضاف إلى الفارق وهو تطهير النفس عن الآثام فيمتنع تعدية الحكم إلى الفرع .

(٣) أي كون دفع حاجة الفقير وملك النصاب ملزوماً للوجوب في مال البالغ .

(٤) أي : الإضافة إلى المشترك ملزومة للوجوب في مال البالغ ، أو الإضافة إلى المشترك ملزومة لعدم الإضافة إلى الفارق وهو : تطهير النفس عن الآثام .

(٥) الدليل هو : المناسبة الموجبة لإضافة حكم الأصل وهو «الوجوب في مال البالغ» إلى المشترك وهو «دفع حاجة الفقير وملك النصاب» .

(٦) وهو كون المشترك ملزوماً للوجوب في مال البالغ .

(٧) وهو : الوجوب في مال البالغ .

(٨) في «ص» : «هنا» والمراد يثبت الوجوب في مال الصبي .

(٩) أي : كون المشترك ملزوماً للوجوب في مال البالغ فظاهر ؛ لأنه يلزم من وجود الملزوم وجود اللازم .

(\*) آخر الورقة (٧ / ب) من «س» .

(١٠) سقطت من «س» .

(١١) أي : المناسبة السالمة عن المعارضة وهي «دفع حاجة الفقير وملك النصاب» .

(١٢) في «ص» : «فإذا» بالفاء .

(١٣) عبارة «ص» : «يلزم الوجوب هنا» ، أي : في مال الصبي .

فإن قيل : الثابت عدم كل واحد منهما<sup>(١)</sup> ؛ لأن أحد الأمرين لازم وهو : إما عدم كونه ملزوماً<sup>(٢)</sup> ، أو عدم الإضافة إلى "الفارق" ، والثاني منتفٍ لمكان "المناسبة"<sup>(٣)</sup> ، فيلزم عدم كل واحد منهما .

قلنا : لانسلم أن الثاني منتفٍ ، وظاهر أنه ليس<sup>(\*)</sup> كذلك ؛ لأن أحد الأمرين لازم وهو : إما الإضافة إلى "المشترك"<sup>(٤)</sup> ، أو إلى المجموع<sup>(٥)</sup> ، وأياً ما<sup>(٦)</sup> كان يلزم عدم الإضافة إلى "الفارق"<sup>(٧)</sup> .

فإن قيل : الثابت عدم كل واحد منهما<sup>(٨)</sup> ؛ لأنه لولا عدم كل واحد منهما يلزم [أحد الأمرين وهو<sup>(٩)</sup>] إما الإضافة إلى "المشترك" ، أو كونه ملزوماً<sup>(١٠)</sup> ، والثابت عدم كل واحد منهما<sup>(١١)</sup> ، لأن أحد الأمرين لازم وهو إما عدم كونه ملزوماً ، أو الإضافة إليه ، والثاني منتفٍ لما بينا<sup>(١٢)</sup> [فتعين الأول<sup>(١٣)</sup> فيثبت عدم كل واحد منهما<sup>(١٤)</sup>] .

---

(١) أي عدم كونه ملزوماً وعدم كونه مضافاً إلى الفارق وهو : تطهير النفس من الآثام .

(٢) لانتفاء التلازم بين المشترك والوجوب في مال البالغ .

(٣) والثاني منتفٍ : أي عدم كونه مضافاً إلى الفارق ، لمكان المناسبة الموجبة للإضافة إلى المشترك .

(\*) آخر الورقة (٦ / ب) من «ص» .

(٤) وهو : دفع حاجة الفقراء وملك النصاب .

(٥) أي : المصالح المشتركة وهي : دفع حاجة الفقراء ، وتطهير النفس ، وملك النصاب .

(٦) في «ص» : «وأياً» .

(٧) وهو : تطهير النفس عن الآثام .

(٨) أي : عدم الإضافة إلى المشترك ، وعدم الإضافة إلى المجموع .

(٩) ما بين المعقوفتين سقط من «س» .

(١٠) أي : ملزوماً للوجوب في مال البالغ .

(١١) أي : عدم كونه مضافاً إلى المشترك ، وعدم كونه ملزوماً للوجوب في مال البالغ .

(١٢) أي : الإضافة إلى المشترك منتفٍ ، لكونه مضافاً إلى المجموع أو إلى الفارق .

انظر قوله السابق : «فإن قيل : الحكم الأول ليس مضافاً إلى المشترك ، لأنه مضاف إلى المجموع أو إلى الفارق» .

(١٣) أي : عدم كونه ملزوماً للوجوب في مال البالغ .

(١٤) أي : فيثبت عدم كونه ملزوماً للوجوب في مال البالغ ، وعدم كونه مضافاً إلى المشترك .

وما بين المعقوفتين سقطت من «س» .

قلنا : الثابت أحدهما<sup>(١)</sup> لقيام الدليل الدال على أحدهما<sup>(٢)</sup> .

فإن قيل : أحد الأمرين لازم وهو : إما إضافة عدم "الوجوب"<sup>(٣)</sup> في صورة عدم "الوجوب"<sup>(٤)</sup> إلى "المشترك"<sup>(٥)</sup> ، أو كونه ملزوماً لعدم "الوجوب"<sup>(٦)</sup> ، وأياً ما<sup>(٧)</sup> كان يلزم عدم "الوجوب" هنا<sup>(٨)</sup> (\*) .

قلنا : نحن ندعي أنه لو ثبت عدم موجبية ملك النصاب النامي مع حولان الحول<sup>(٩)</sup>

---

(١) إما كونه ملزوماً للوجوب ، وإما الإضافة إلى المشترك .

(٢) لدليل هو العلة المشتركة وهي : دفع حاجة الفقراء ، وملك النصاب ، دلت على الملازمة .

نظر : شرح المنهاج للأصفهاني (٢/ ٧٤٨) . الإيهاج (٣/ ١٦٥) . مفتاح الوصول (١٤٢) . نهاية السؤل (٣/ ١٧٠) . مناهج العقول (٣/ ١٧٠) .

(٣) أي : في مال الصبي .

(٤) أي أن المعارض يقول : هذه الصورة منتقضة بصورة عدم الوجوب في مال البالغ المديون الذي يملك النصاب . نظر : مفتاح الوصول للتلمساني (١٤٢) .

وهذه المسألة موضع خلاف بين العلماء . فذهبت الحنفية والمالكية والحنابلة إلى أن الدين يمنع من وجوب الزكاة في قدر الدين . وذهبت الشافعية إلى أن الدين لا يمنع من وجوب الزكاة في مال المديون كيفما كان الدين .

نظر : بدائع الصنائع (٢/ ٦) . بداية المجتهد (١/ ٢٤٦) . طريقة الخلاف بين الأسلاف (٥٦) . كشف القناع (٢/ ١٧٥) . تخريج الفروع على الأصول للزنجاني (١١٣) .

(٥) وهو : ملك النصاب ، ودفع حاجة الفقير .

(٦) أي عدم الوجوب في مال الصبي ملزوماً لعدم الوجوب في مال البالغ .

(٧) في « ص » : « وأيما » .

(٨) لمراد : في مال الصبي .

(\*) آخر الورقة (٨ / أ) من « س » .

(٩) في « س » : « الحوال » .

اتفق الفقهاء على اشتراط الحول في سائمة الأنعام ، وفي الأثمان ، وفي الذهب والفضة ، وفي عروض التجارة . انظر : بدائع الصنائع (٢/ ١٤) . بداية المجتهد (١/ ٢٧٠) . المغني (٢/ ٦٢٥) . مغني المحتاج (١/ ٣٩٤) . كشف القناع (٢/ ١٧٧) .

واختلف الشافعية والحنفية في ملك النصاب هل هو علة تامة تستلزم الوجوب ؟ . فذهبت الحنفية إلى أن ملك النصاب ليس بعلة تامة ؛ بل هو علة اسماً ومعنى لتحقيق الإضافة والتأثير لاحقاً ؛ لأن الحكم مترسخ عنه إلى وجود النماء الذي أقيم حولان الحول مقامه . وذهبت الشافعية إلى أن ملك النصاب علة تامة لوجوب الحكم . انظر : التلويح على التوضيح (٢/ ١٣٣) . فواتح الرحموت (٢/ ٢٧١) . تيسير التحرير (٣/ ٣٢٨) .

لِلوَجُوبِ ، مَنْضُماً إِلَى قِيَامِ الدَّلِيلِ<sup>(١)</sup> عَلَى مَلْزُومِيَّةِ "الْوَجُوبِ" ثَمَّةً<sup>(٢)</sup> ، لِقِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى  
 الْإِضَافَةِ إِلَى "المَشْتَرَكِ"<sup>(٣)</sup> ، يَلْزَمُ مَلْزُومِيَّةِ "الْوَجُوبِ" ثَمَّةً<sup>(٤)</sup> ، لِقِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى الْإِضَافَةِ  
 إِلَى "المَشْتَرَكِ" ، وَيَلْزَمُ مِنْ ثُبُوتِ هَذِهِ "المَلْزُومَةُ" أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ وَهُوَ : إِمَّا مَلْزُومِيَّةً<sup>(٥)</sup> مَذْكَرَةً  
 مِنَ الْأَوْصَافِ لِلْوَجُوبِ<sup>(٦)</sup> ، أَوْ لِقِيَامِ<sup>(٧)</sup> الدَّلِيلِ<sup>(٨)</sup> عَلَى مَلْزُومِيَّةِ "الْوَجُوبِ" [ثَمَّةً لِقِيَامِ  
 الدَّلِيلِ<sup>(٩)</sup>] لِلْإِضَافَةِ إِلَى "المَشْتَرَكِ"<sup>(١٠)</sup> ، وَإِلَّا لُتُبِتَ "المَلْزُومُ" بِدُونِ "اللَّازِمِ" ، وَأَيَّامَا<sup>(١١)</sup> كَانَ  
 يَلْزَمُ "الْوَجُوبِ" فِي صُورَةِ النِّزَاعِ<sup>(١٢)</sup> .

[قُلْنَا<sup>(١٣)</sup>] [وَأَمَّا<sup>(١٤)</sup>] قَوْلُهُ : لَمْ قُلْتُمْ : بِأَنَّهُ<sup>(١٥)</sup> إِذَا ثُبِتَتْ الْإِضَافَةُ إِلَى "المَشْتَرَكِ" يَلْزَمُ  
 "الْوَجُوبُ" هَهُنَا<sup>(١٦)</sup> ، وَإِنَّمَا يَلْزَمُ ذَلِكَ<sup>(١٧)</sup> [\*] أَنْ لَوْ كَانَ ["المَشْتَرَكِ"<sup>(١٨)</sup>] عِلَّةً [هَهُنَا<sup>(١٩)</sup>]

(١) الدليل هو : المناسبة الموجبة للإضافة .

(٢) المراد : مال البالغ المديون .

(٣) يعني المناسبة وهي : «ملك النصاب وحوالان الحول» الموجبة للإضافة إلى المشترك وهو : دفع حاجة الفقير .

(٤) أي : الوجوب في مال البالغ المديون .

(٥) في «ص» : «إما موجبية» .

(٦) الأوصاف هي : ملك النصاب ، والنماء ، وحوالان الحول ، للوجوب في مال البالغ المديون .

(٧) في «ص» : «أو قيام» .

(٨) الدليل هو : المناسبة الموجبة للإضافة إلى المشترك .

(٩) ما بين المعقوفتين سقط من «س» .

(١٠) وردت في «ص» : «على الإضافة إلى المشترك» والمراد بالمشترك : ملك النصاب .

(١١) في «ص» : «وأيما» .

(١٢) المراد من صورة النزاع : وجوب الزكاة في مال الصبي .

(١٣) زيادة من «ص» .

(١٤) سقطت من «ص» .

(١٥) وردت في «س» : «إنه» .

(١٦) في «ص» : «هنا» ، والمراد : الوجوب في مال الصبي .

(١٧) لم ترد في «س» .

(\*) آخر الورقة (٧ / أ) من «ص» .

(١٨) سقطت من «س» .

(١٩) سقطت من «ص» .

والمراد : أن لو كان المشترك علة في مال الصبي ؛ لأن علة عدم الوجوب في ماله «الصغر» .

قلنا : لأن المراد من الإضافة إليه كونه<sup>(١)</sup> علة تامة<sup>(٢)</sup> للوجوب<sup>(٣)</sup> ، و"علة" على هذا التقدير<sup>(٤)</sup> تستلزم "الوجوب" ، فيلزم "الوجوب" في صورة النزاع<sup>(٥)</sup> [ضرورة<sup>(٦)</sup>] <sup>(٧)</sup> .

### وإن كان "المقيس عليه"<sup>(٨)</sup> غير معين<sup>(٩)</sup> :

فإذا أن يكون محققاً ، أو مقدراً ، فإن كان محققاً فإنه<sup>(١٠)</sup> نوعان : أحدهما :

أن يقال : وجوب الزكاة في شيء من صور "الوجوب"<sup>(١١)</sup> مضافاً [إلى "المشترك"<sup>(١٢)</sup>] بينه وبين صورة النزاع<sup>(١٣)</sup> .

(١) أي : ملك النصاب .

(٢) العلة التامة : قيل هي : جملة ما يتوقف عليه وجود الشيء . وقيل هي : تمام ما يتوقف عليه وجو الشيء ، بمعنى أنه لا يكون وراءه شيء يتوقف عليه . وقيل هي : ما يجب وجود المعلول عندها .

انظر : ميزان الأصول (٥٨٠) . عنوان الحق وبرهان الصدق لأثير الدين الأبهري (٤١/ب) . فواتح الرحموت (٢٧٠/٢) . تيسير التحرير (٣٢٧/٣) . التعريفات للجرجاني (٢٠١) .

(٣) أي : في مال الصبي .

(٤) عبارة «ص» : «بهذا التفسير» .

(٥) على تقدير أن ملك النصاب علة تامة تستلزم للوجوب ، فيلزم الوجوب في مال الصبي .

(٦) لم ترد في «س» .

(٧) انظر : المحصول (٤٣٣/٢) . الإرشاد في علم الجدل (٣/ب) . مختصر ابن الحاجب بشرح العضد (٢٨٣/٢) . شرح مقدمة النسفي للبلاغي (١/٣٩) . نهاية الوصول (٨/٣٥٧) . الفائق (٤/٣٢٣) . كشف الأسرار للبلاغي (٦١٧/٣) . بيان المختصر للأصفهاني (٣/٢٥٧) . شرح المحصول للأصفهاني (١/٢٩٤) .

(٨) ما بين المعقوفتين سقط من «س» .

(٩) جاء في الإرشاد للعميدي (٣/ب) : إما أن يكون المقيس عليه معيناً ، أو لم يكن ، فإن لم يكن لا يتم ؛ لأنه معارض بمثله .

انظر هذا النوع في : شرح مقدمة النسفي للنسفي (٤٠/ب) . شرح مقدمة النسفي للبلاغي (١/٣٩) . شرح فصول النسفي للخوارزمي (١/٧٥) .

(١٠) في «ص» : «فله» .

(١١) صور الوجوب : منها الوجوب في مال البالغ .

(١٢) سقطت من «ص» .

(١٣) صورة النزاع : النزاع في وجوب الزكاة في مال الصبي .



وهذا معارض<sup>(١)</sup> بمثله ؛ لأن الخصم يقول : عدم<sup>(\*)</sup> "الوجوب"<sup>(٢)</sup> في بعض صور عدم "الوجوب"<sup>(٣)</sup> مضاف إلى "المشترك"<sup>(٤)</sup> [بينه وبين صورة النزاع<sup>(٥)</sup>] <sup>(٦)</sup> .

الثاني : أن يقال : وجوب الزكاة في بعض صور ملك النصاب النامي مع حولان الحول وسائر الشرائط مضاف إلى "المشترك" بينه وبين الكل<sup>(٧)</sup> .

وطريق إيراد "الفرق" عليه ، أن يقال : الثابت عدم الإضافة إلى "المشترك" في كل صورة من صور وجوده ؛ لأن جملة صور "الوجوب" متساوية في المصلحة ؛ لاستوائها في الحكم<sup>(٨)</sup> ، وصورة "الإجماع"<sup>(٩)</sup> راجحة على صورة النزاع<sup>(١٠)</sup> لقيام "الفرق" ، فيلزم رجحان جميع صور "الوجوب" على صورة النزاع ، ويلزم من هذا أن لا تثبت الإضافة إلى "المشترك" [في شيء من صور وجوده] .

ودفع "الفرق" ما عرفت وهو : إنا ندعي أحد الأمرين وهو : إما الإضافة إلى "المشترك"<sup>(١١)</sup> ، أو كونه ملزوماً<sup>(١٢)</sup> للوجوب لدلالة الدليل<sup>(١٣)</sup> على أحدهما<sup>(١٤)</sup> .

---

(١) في «ص» : «وهو معارض» .

(\*) آخر الورقة ( ٨ / ب ) من «س» .

(٢) أي : في مال الصبي .

(٣) مثل : عدم الوجوب في مال البالغ المديون .

(٤) المشترك : ملك النصاب وحولان الحول .

(٥) وهي : النزاع في وجوب الزكاة في مال الصبي .

(٦) ما بين المعقوفتين سقط من «س» .

(٧) الكل مثل : وجوب الزكاة في مال البالغ ، ومال البالغ المديون ، ومال الصبي .

(٨) عبارة «ص» : «لاستوائهما في الوجوب» .

(٩) صورة الإجماع هي : الإجماع على وجوب الزكاة في مال البالغ .

(١٠) أي : النزاع في وجوب الزكاة في مال الصبي .

(١١) ما بين المعقوفتين سقط من «س» .

(١٢) وردت في «س» : «أو عدم كونه ملزوماً» ، ولعل المثبت هو الأصح لدلالة العلة على الملازمة .

(١٣) المناسبة دليل على الإضافة إلى المشترك ، ودليل على الملازمة بين مال البالغ والوجوب .

(١٤) جاء في شرح مقدمة النسفي للبغاري (٢٣/١) : ولئن قال : الحكم في الأصل لا يضاف إلى المشترك بين الأصل والفرع ؛ لأن الأصل راجح على الفرع ، وإلا لما ثبت الحكم فيه بالنافي أو بالقياس على النقص السالم =

وإن كان مقدراً<sup>(١)</sup> فمثاله أن يقال : ملك النصاب النامي مع حولان الحول وسائر الشرائط ، إما أن يكون ملزوماً للوجوب أو لم يكن<sup>(٢)</sup> ، وأياً ما<sup>(٣)</sup> كان<sup>(\*)</sup> يلزم عدم الوجوب" في الحللي المباح<sup>(٤)</sup> .

أما إذا لم يكن ملزوماً<sup>(٥)</sup> ؛ فلأنه حينئذ يلزم عدم "الوجوب" في بعض صور وجوبها<sup>(٦)</sup> ، وإذا لزم عدم "الوجوب" في بعض الصور ، يكون عدم "الوجوب" في بعض الصور مضافاً إلى "المشترك" بينه<sup>(\*)</sup> وبين<sup>(٧)</sup> الحللي المباح ، فيكون عدم ملزومية هذه الأوصاف<sup>(٨)</sup> ، ملزوماً لعدم "الوجوب" في الحللي المباح .

---

= عن معارضه ، كونه راجحاً والحكم ثابت فيه فيتحقق الرجحان ، والرجحان مانع عن الإضافة ، أو ملزوم لعدم الإضافة ، وإلا لكان الحكم في الأصل مضافاً إلى المشترك بينه وبين النقض بالمناسبة السالمة عن معارضة ، يكون الرجحان ثابتاً ، أو ملزوماً ، ولا يضاف بالإضافة .

وجاء أيضاً في (١/٣٩) : وطريق الجواب : أن يعين المجيب صورة تكون تلك الصورة مساوية للمقيس عليه ، وتكون أيضاً تلك الصورة راجحة على صورة النزاع .

انظر الاعتراضات والإجابات عليها في : الإرشاد (٤/١) . شرح مقدمة النسفي للنسفي (٤١/١) . شرح فصول النسفي للخوارزمي (٧٦/١) .

(١) أي : إن كان المقيس عليه غير معين ومقدراً .

(٢) عبارة «ص» : «إما أن يكون ملزوماً لوجوب الزكاة ، أو لا» .

(٣) في «ص» : «وأياً» .

(\*) آخر الورقة (٧ / أ) من «ص» .

(٤) وهو قول الجمهور من المالكية ، والشافعية ، والحنابلة بعدم وجوب الزكاة في الحللي المباح . خلافاً للحنفية .

انظر أقوال العلماء في هذه المسألة (ص ٨٣) من هذا الكتاب .

(٥) قوله «ملزوماً» أي : لوجوب الزكاة .

(٦) في «ص» : «وجوده» .

والمراد من قوله : «عدم الوجوب في بعض صور وجوبها» أي : عدم وجوب الزكاة في مسألة البالغ المديون عند الجمهور خلافاً للشافعية .

(\*) آخر الورقة (٩ / أ) من «س» .

(٧) المشترك : ملك النصاب وحولان الحول والنماء .

(٨) الأوصاف هي : ملك النصاب ، والنماء ، وحولان الحول ، وسائر الشرائط .

وأما إذا كان ملزوماً<sup>(١)</sup> وهو موجود<sup>(٢)</sup> في بعض صور عدم "الوجوب" في الحلّي ، لوجوده في [مضروب<sup>(٣)</sup>] الصبي ، فيلزم وجوب الزكاة في المضروب في شيء من صور عدم "الوجوب" في الحلّي ، فيلزم عدم "الوجوب" في الحلّي المباح في شيء من صور "الوجوب" في المضروب وهو المطلوب<sup>(٤)</sup> .

وهذا النوع فاسد عندنا ؛ لأننا نقول : لانسلم أن عدم ملزومية هذه الأوصاف إذا كان ملزوماً لعدم "الوجوب" في بعض الصور ، وعدم "الوجوب" في بعض الصور ملزوماً للإضافة إلى "المشترك" يكون عدم الملزومية ملزوماً للإضافة [إلى "المشترك"<sup>(٥)</sup>] .

فإن من الجائز أن يكون العدم الذي هو لازم لعدم الملزومية غير العدم الذي هو ملزوم الإضافة [إلى "المشترك"<sup>(٦)</sup>] .

وإن ادعى : أن عدم "الوجوب" في كل صورة من صور وجوده ، لو ثبت يضاف<sup>(٧)</sup> إلى "المشترك" ، فقد بطلت<sup>(٨)</sup> فائدة "القياس المجهول"<sup>(٩)(١٠)</sup> .

---

(١) أي : ملزوماً للوجوب .

(٢) أي : المشترك .

(٣) سقطت من «س» .

(٤) جاء في شرح البلغاري للمقدمة النسفية (٤٠/أ) : ولئن عارض السائل بالقياس المجهول وقال : لا تجب الزكاة في الحلّي بالقياس على صورة من صور العدم ، فذلك معارض بمثله .

انظر : شرح مقدمة النسفي للنسفي (٤٢/أ) . شرح فصول النسفي للخوارزمي (٧٩/أ) .

(٥) سقطت من «س» .

(٦) سقطت من «س» .

(٧) في «س» : «ينضاف» .

(٨) في «ص» : «وقد بطلت» .

(٩) القياس المجهول ذكره النسفي في شرحه للمقدمة (٤٢/أ) حيث قال : بأنه القياس على غير المعين من الصور في اصطلاح أهل النظر كما يقال : تجب هذه الصورة بالقياس على صورة من صور الوجوب .

انظر أيضاً : شرح فصول النسفي للخوارزمي (٧٧/أ) .

(١٠) جاء في شرح البلغاري (٤٠/أ ، ب) : ولئن عارض السائل قياس المعلل بالقياس المجهول ، فيجيبه =

على أنا نقول : لانسلم أن ملزوم "الملزوم" ملزوم ، وقد عرفت <sup>(١)</sup> مستند منع هذه القاعدة فلا نعيده ، وبما ذكرنا يتبين فساد أكثر النكت المشهورة <sup>(٢)</sup> فيما بين الجدليين .

### و"المقيس" <sup>(\*)</sup> عليه "المعين قد يكون مقدراً" <sup>(٣)</sup> ايضاً:

كما يقال : الزكاة إما أن تكون واجبة في الحلبي [المباح <sup>(٤)</sup>] ، أو لم تكن ، وأياً ما <sup>(٥)</sup> كان يلزم "الوجوب" في مضروب الصبي <sup>(\*)</sup> <sup>(٦)</sup> .

أما إذا كانت واجبة <sup>(٧)</sup> ؛ فلأن "الوجوب" ثمة <sup>(٨)</sup> ملزوم للإضافة إلى "المشترك" <sup>(٩)</sup> ،

---

= المعلن بوجوه : أحدها : المعارضة بالقياس المجهول ليسلم أصل المعلن مثلاً : إذا قال المعلن : تجب الزكاة في الحلبي بالقياس على المضروب ، فلو عارضه السائل وقال : لا تجب الزكاة في الحلبي بالقياس على صورة من صور العدم ، فيعارضه المعلن ويقول : تجب الزكاة في الحلبي بالقياس على صورة من صور الوجوب .

انظر : الإرشاد للعميدي (٣/ ب) . شرح مقدمة النسفي للنسفي (٤٣/ أ) . شرح مقدمة النسفي للبلغاري (٤١/ أ) . شرح فصول النسفي للخوارزمي (٧٨/ أ) .

(١) انظر : (ص ١٠٧) من هذا الكتاب .

(٢) عبارة «ص» : «وانما ذكرنا لنبين فساد التركيب المشهور» .

(\*) آخر الورقة (٩ / ب) من «س» .

(٣) في «ص» : «مقداراً» .

(٤) سقطت من «س» .

(٥) في «ص» : «وأياً» .

(\*) آخر الورقة (٨ / أ) من «ص» .

(٦) هذا على قول الجمهور خلافاً للأحناف .

انظر : أقوال الفقهاء في مضروب الصبي : (ص ١٠١) .

(٧) أي : في الحلبي .

(٨) أي : في مضروب الصبي .

(٩) المشترك : دفع حاجة الفقراء ، وملك النصاب ، وكذلك الثمنية عند الأحناف .

والإضافة ملزومة للوجوب<sup>(١)</sup> ههنا<sup>(٢)</sup> ، فيكون "الوجوب" ثمة ملزوماً للوجوب ههنا<sup>(٣)</sup> .

وأما إذا لم تكن واجبة<sup>(٤)</sup> فبالإجماع<sup>(٥)</sup> ، وهو فاسد للإشكال الأخير<sup>(٦)</sup> ولكونه معارضاً بمثله<sup>(٧)</sup> .

---

(١) عبارة «س» : «والإضافة ملزوم الوجوب» .

(٢) في «ص» : «هنا» ، والمراد : ملزوم الوجوب في الحلّي .

(٣) في «ص» هنا .

والمراد : فيكون الوجوب في مضروب الصبي ملزوماً للوجوب في الحلّي .

(٤) أي : في الحلّي .

(٥) قوله : «فبالإجماع» أقول : ليس هناك إجماع على عدم وجوبها في الحلّي ؛ وذلك لأن الحنفية تجب عندهم الزكاة في الحلّي .

انظر : بدائع الصنائع (١٧/٢) . تبين الحقائق للزيلعي (٢٧٧/١) .

(٦) أما قوله : «فاسد للإشكال الأخير» وذلك لأن حكم الأصل ثبت بالإجماع عنده .

وقد اختلف العلماء في حكم الأصل الذي ثبت بالإجماع هل يقاس عليه أم لا ؟

فعند جمهور الشافعية والحنابلة يجوز أن يقاس عليه ؛ لأنه أصل في إثبات الأحكام ، فجاز أن يقاس عليه ، وذهبت الحنفية وبعض الشافعية إلى أنه لا يجوز أن يقاس على ما ثبت بالإجماع ، بل يشترط أن يكون ثابتاً بالكتاب أو السنة ؛ لأن الإجماع لا يشترط أن ينقل معه دليله ، وإذا لم ينقل مع الإجماع دليله ، لا يمكن الوصول إلى العلة .

انظر : شفاء الغليل (٢٩٠) . المستصفى (٣٢٥/٢) . الإحكام للأمدى (١٧٨/٣) . مختصر ابن الحاجب بشرح العضد (٢٣٢/٢) . نفائس الأصول (٣٢٣٥/٧) . الفائق (١١٣/٤) . كشف الأسرار للبخاري (٥٦٩/٣) . البحر المحيط (٨٣/٥) . جمع الجوامع بحاشية العطار (٢٥٦/٢) . الإبهاج (١٥٧/٣) . تيسير التحرير (٢٩٤/٣) . شرح الكوكب المنير (٩٩/٤) .

(٧) مثل قول الأحناف : تجب الزكاة في الحلّي ، بالقياس على مضروب البالغ ، وذلك لأن الذهب والفضة خلقا ثمناً وهذا الوصف لا ينفك عنهما .

انظر : مقدمة النسفي شرح البلغاري (٣٤/أ) . شرح فصول النسفي للخوارزمي (٦٧/أ) . التوضيح (٦٥/٢) ، (٦٧) .

يقول العميدي في الإرشاد (٤/ب) : ما ذكرتم من الدليل إن دل على عدم الوجوب في الحلّي ، فهنا دليل آخر يدل على الوجوب ؛ لأن الزكاة لا تخلو إما أن تكون واجبة في المضروب من أموال الصبية أو لم تكن ، وأياً ما كان يلزم وجوب الزكاة في صورة النزاع ، أما إذا كانت واجبة فلما ذكرنا من القياس - أي القياس على مضروب البالغ .

## فصل في : حل "البرهان" <sup>(١)</sup> القاطع

وليكن المدعي : موجبية الإفساد بالوقوع لوجوب الكفارة <sup>(٢)</sup> .  
قال مقدم <sup>(٣)</sup> الجدليين : لو كان هذا موجباً <sup>(٤)</sup> منضمّاً إلى جملة الأمور [الواقعة] <sup>(٥)</sup> <sup>(٦)</sup> ،

(١) جاء في الإرشاد للعميدي (٢/٧، أ) : المعلن لا يخلو إما أن يكون نصّاً أو أثراً أو ... أو برهاناً ... الخ .  
والبرهان : عبارة عن قياس مؤلف من يقينيات لنتائج يقينية . وهو ينقسم إلى : برهان الإن ، وبرهان اللّم . وأما برهان الإن فهو : «القياس الذي أوسطه علة اعتقاد القول والتصديق فيه فحسب . وبرهان اللّم هو : «الذي أوسطه علة لوجود الحكم في نفس الأمر ، وهو نسبة أجزاء النتيجة بعضها إلى بعض أي : وجود الأكبر في الأصغر ، ولا محالة فإن تلك العلة تفيد اعتقاد القول والتصديق أيضاً .

وقد يقال على الاستدلال من العلة إلى المعلول : برهاناً لميّ ، ومن المعلول إلى العلة : برهاناً إنّي .  
انظر : المبين للآمدي (٩٠) طبعة القاهرة - ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م . البصائر النصيرية (٢٣٣) طبعة دار الفكر اللبناني - بيروت - ١٩٩٣ م . منطق ابن زرعة (٢١٩) طبعة دار الفكر اللبناني - بيروت - ١٩٩٤ م . عنوان الحق وبرهان الصدق للأبهري (١/٩) . التعريفات للجرجاني (٦٤) .

(٢) انظر هذا المثال في : الإرشاد للعميدي (١/٧) .

أجمع العلماء على أن الكفارة تجب على من أفسد صوم رمضان بالوقوع متعمداً .  
واختلفوا فيمن جامع في نهار رمضان ناسياً . فذهبت الحنفية والشافعية إلى أنه لا قضاء عليه ولا كفارة ، وعند المالكية عليه القضاء دون الكفارة ، وأما الحنابلة فذهبوا إلى أن عليه القضاء والكفارة .

انظر : بدائع الصنائع (٢/٩١ ، ٩٧) . بداية المجتهد (١/٣٠١ ، ٣٠٣) . المغني (٣/١٢٠ ، ١٢١) . حاشية الدسوقي (١/٥٢٣) طبعة دار الفكر . مغني المحتاج (١/٤٤٢ ، ٤٤٣) .

(٣) في «ص» : «برز الجدليين» يقصد بذلك ركن الدين العميدي الذي تقدمت ترجمته (ص ٧٩) .

(٤) أي : لو كان الإفساد بالوقوع موجباً لوجوب الكفارة .

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من «س» .

(٦) الأمور الواقعة الموجبة للكفارة هي : الإفساد بالوقوع ، وعمداً ، وفي صيام رمضان ، من غير شبهة .

لكان هذا موجباً<sup>(١)</sup>، ويلزم من هذا موجبيته في نفس الأمر؛ لأن هذا موجب<sup>(٢)</sup> على هذا التقدير، ولا شيء مما ليس بموجب<sup>(٣)</sup> في نفس الأمر، موجباً<sup>(٤)</sup> على هذا التقدير<sup>(٥)</sup>، فينتج أن هذا ليس هو<sup>(٦)</sup> بموجب في نفس الأمر<sup>(٧)</sup>، فهو موجب في نفس الأمر<sup>(٨)</sup>.

وحلّه أن يقال: لانسلم أنه لا شيء مما ليس بموجب في نفس الأمر بموجب على هذا التقدير<sup>(٩)</sup>.

---

(١) أي: يكون الإفساد بالوقوع موجباً للكفارة إذا كان منضمّاً إلى جملة الأمور الواقعة.

(٢) أي: لأن الإفساد بالوقوع بهذه الكيفية يكون موجباً للكفارة على هذا التقدير.

(٣) مثل: الإفساد بالوقوع في صيام غير رمضان من نفل، أو نذر، أو غير ذلك، ليس موجباً للكفارة.

انظر: بدائع الصنائع (٢/ ١٠٠). المغني (٣/ ١٢٥). حاشية الدسوقي (١/ ٥٢٦). مغني المحتاج (١/ ٤٤٣).

(٤) في «ص»: «بموجب».

(٥) أي: ليس موجباً للكفارة على تقدير: أن الإفساد بالوقوع موجب للكفارة.

(٦) في هذا الموضع زيادة من «س» لفظة: «ليس» تخل بالمعنى.

(٧) أي: ينتج أن الإفساد بالوقوع فقط ليس بموجب للكفارة في الواقع. بل هو موجب للكفارة إذا انضم إليه جملة الأمور المذكورة سابقاً.

(٨) ذكر العميدي في الإرشاد (٧/ أ) صورة التمسك بالبرهان بصورة أوضح وأدق مما ذكره المصنف هنا لذا أوردته رغم طوله يقول: وإن كان - أي المعلّل - برهاناً فإن ادعى موجبية شيء منكر لا يتم؛ لأنه معارض بمثله. وإن ادعى موجبية شيء واحد معين لحكم واحد معين بأن قال: إفساد صوم رمضان بفعل واحد موجب لوجوب الكفارة لا يتم؛ لأن الخصم يثبت عدم موجبيته له بعين ذلك البرهان. وإن ادعى موجبية أحد الشيئين المعينين لحكم واحد معين بأن قال إفساد صوم رمضان بفعل واحد، أو إفساد صوم رمضان بفعل واحد أول مرة موجب لوجوب الكفارة فإن لم يكن ضد الحكم المدعي متخلفاً عن كل واحد من الأمرين المقابلين لذينك الشيئين لا يتم؛ لأنه معارض بمثله. وإن كان متخلفاً عن كل واحد منهما يتم.

ووجهه أن يقول: أحد هذين الشيئين موجب لوجوب الكفارة؛ لأنه لو كان أحدهما موجباً لوجوب الكفارة منضمّاً إلى جملة الأمور الواقعة يكون أحدهما موجباً له على ذلك التقدير، وإذا كان أحدهما موجباً له على ذلك التقدير، يكون أحدهما موجباً له في نفس الأمر؛ لأن جملة الأمور الثابتة في نفس الأمر ثابتة على ذلك التقدير، وعدم موجبية كل واحد منهما غير ثابت على ذلك التقدير، فلا يكون ثابتاً في نفس الأمر.

(٩) أي: على تقدير أن الإفساد بالوقوع موجب لوجوب الكفارة.

وأما تحقق جملة الأمور الواقعة<sup>(١)</sup> على هذا التقدير فتدل<sup>(٢)</sup> على ملازمة عدم موجبية مالم يس بموجب<sup>(٣)</sup> في نفس<sup>(\*)</sup> الأمر لهذا التقدير<sup>(٤)</sup> ، وذلك لا يدل على سلب ملازمة [عدم<sup>(٥)</sup>] موجبيته لهذا التقدير ، لجواز أن يكون هذا التقدير ملزوما لموجبية بعض مالم يس بموجب في نفس الأمر ولعدم موجبيته أيضاً<sup>(٦)</sup> .

وهذا لأن هذا التقدير [عندنا<sup>(٧)</sup>] محال ، والمحال<sup>(٨)</sup> جاز أن يلزمه المحال .

فإن قيل : عدم المحال<sup>(٩)</sup> ثابت على ذلك التقدير ، فلا تثبت الموجبية وعدم الموجبية على ذلك التقدير .

قلنا : لانسلم ، وإنما يلزم ذلك<sup>(١٠)</sup> أن لو لم يثبت المحال وعدم المحال<sup>(١١)</sup> على ذلك التقدير .

---

(١) وهي : الإفساد بالوقوع وكونه متعمداً وفي صيام رمضان من غير شبهة ترخص .

(٢) في «ص» : «فيدل» .

(٣) مثل : الإفساد بالوقوع متعمداً في صيام رمضان في سفر ليس موجبا لوجوب الكفارة لوجود شبهة الترخص .

(\*) آخر الورقة (١٠ / أ) من «س» .

(٤) وذلك التقدير هو : الإفساد بالوقوع موجب لوجوب الكفارة .

(٥) سقطت من «س» .

(٦) يقول العميدي في الإرشاد (٧ / أ) : إن من شرط تمام هذا البرهان أن يكون المثبت به أحد الشيئين أو أحد الأشياء ، وإذا أردت أن تثبت به موجبية أحد الشيئين المعينين لحكم واحد معين ، فينبغي أن تعين أحد الشيئين اللذين يقبح تعليل ضد الحكم بكل واحد منهما أو بأحدهما ليسلم من المعارضة بمثله ، ومن إثبات موجبية أحدهما لضد ذلك الحكم .

(٧) سقطت من «س» .

(٨) المحال هنا هو : أن يكون كل إفساد بالوقوع موجب لوجوب الكفارة .

(٩) عدم المحال المراد به هو : الإفساد بالوقوع في نهار رمضان متعمداً موجب لوجوب الكفارة .

(١٠) زيادة من «ص» .

(١١) عبارة «ص» : «مع عدم المحال» .



فإن قيل : هذا التقدير ممكن<sup>(١)</sup> لكونه مختلفاً فيه فلا يكون مستلزماً للمحال .

قلنا : لانسلم أنه ممكن ، أما كونه<sup>(\*)</sup> مختلفاً فيه فلا يدل على إمكانه ؛ لجواز أن لا تكون استحالته معلومة بالبديهة ، فيكون الذهن متردداً فيه ، فيكون ممكناً " بالإمكان الذهني "<sup>(٢)</sup> دون " الخارجى "<sup>(٣)</sup> .

---

(١) الممكن في الاصطلاح المنطقي هو : عبارة عما لو فرض موجوداً أو معدوماً ، لم يلزم عنه لذاته محال ، ولا يتم ترجيح أحد الأمرين له إلا بمرجع من خارج .

والممكن في الاصطلاح العامي : عبارة عما ليس بممتنع الوجود ، وهو أعم من الواجب لذاته ، والممكن لذاته . انظر : المبين للآمدي ( ٧٩ ) . البصائر النصيرية ( ١١٣ ) . التعريفات ( ٢٩٦ ) .

(\*) آخر الورقة ( ٨ / ب ) من « ص » .

(٢) الإمكان الذهني هو : أن يتصور الذهن أشياء كثيرة فلا يعلم بامتناعها ، بل يعتقد بإمكان وجودها في الخارج ، وهذا الاعتقاد بوجودها لا يكون عن يقين بهذا الوجود ، ولكن عن عدم علم بامتناع وجود مثل هذه الأشياء المتصورة التي يمكن أن تكون متمتعة الحصول خارج الذهن .

انظر : المحصل للرازي ( ٤٨ ، ٤٩ ) المطبعة الحسينية - مصر - ط ١ - ١٣٢٣ هـ . الرد على المنطقيين لابن تيمية ( ٣١٨ ) . منطق ابن تيمية ( ١٢٤ ) طبعة المكتب الإسلامي - بيروت - ط ١ - ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .

(٣) الإمكان الخارجى هو : العلم بإمكان وجود الشيء في الخارج أو وجود نظيره ، أو مايمثله ، أو وجود ما هو أبعد عن الوجود منه ، فإذا كان الأبعد عن قبول الوجود موجوداً ممكن الوجود ، فالأقرب إلى الوجود منه أولى .

انظر : المحصل للرازي ( ٥٠ ) . الرد على المنطقيين ( ٣١٨ ) . منطق ابن تيمية ( ١٢٥ ) .

## فصل في: الدليل السالم عن المعارض<sup>(١)</sup> وكيفية الجواب عنه

وصورته أن يقال<sup>(٢)</sup>: إفساد صوم رمضان بالوقاع في حالتي الصحة والإقامة<sup>(٣)</sup>، أو لازم<sup>(٤)</sup> من لوازمه موجب لوجوب الكفارة؛ لأنه لو ثبت عدم موجبية أحدهما<sup>(٥)</sup>؛ يلزم<sup>(٦)</sup>

(١) جاء في الإرشاد (٧/أ): وإن كان دليلاً سالماً عن المعارض ودعواه فحكمه حكم البرهان، أي: يتم حيث يتم البرهان، ولا يتم حيث لا يتم البرهان، ويشترط لتمامه ما يشترط لتمام البرهان.

انظر شرط تمام البرهان في: هامش (٧) (ص ١٣٠) من هذا الكتاب.

(٢) يقول العميدي: ووجهه أن يقول: أحد الإفسادين موجب لوجوب الكفارة؛ لأن أحدهما لو لم يكن موجباً لوجوب الكفارة، لما وجبت الكفارة في موضع الإجماع. الإرشاد (٧/أ).

(٣) انظر هذا المثال في: الإرشاد (٧/أ).

وأما قوله: في حالتي الصحة والإقامة؛ لأن المريض والمسافر مرخص لهما الفطر في رمضان، فلا تجب عليهما الكفارة بالوقاع في رمضان.

انظر: بدائع الصنائع (٢/١٠٠). المغني (٣/١٢٦). حاشية الدسوقي (١/٥٣٣). مغني المحتاج (٣/٤٤٣). كشف القناع (٢/٣٢٧).

(٤) في «ص»: «أو لازمه».

(٥) أي: الإفساد بالوقاع لصوم رمضان في حالة الصحة، أو إفساد صوم رمضان بالوقاع في حالة الإقامة.

(٦) في «س»: «فيلزم».

عدم وجوب الكفارة(\*) في صورة الإجماع<sup>(١)</sup> لقيام [الدليل<sup>(٢)</sup>] النافي<sup>(٣)</sup> .

فإن قيل : لانسلم ثبوت الملازمة ، وأما النافي فلا نسلم دلالاته على الملازمة ، وإنما يدل<sup>(٤)</sup> على الملازمة أن لو كان وجوبها<sup>(٥)</sup> لازماً من فرض عدم الموجبية ، وليس كذلك ، بل هو موجود في نفس الأمر ، فلا يدل على الملازمة .

وهذا كقول القائل<sup>(٦)</sup> : لو كان الخلاء<sup>(٧)</sup> موجوداً لكان الإنسان ناطقاً ، ضرورة كون الإنسان ناطقاً في نفس الأمر ، وذلك<sup>(٨)</sup> لا يقتضي ثبوت الملازمة .

قلنا : نحن ندعي أنه لو ثبت عدم موجبية أحدهما<sup>(٩)</sup> ، يلزم عدم وجوب الكفارة في

---

(\*) آخر الورقة (١٠ / ب) من «س» .

(١) صورة الإجماع هي : الإفساد بالوقوع في صوم رمضان متعمداً ، موجب لوجوب الكفارة .

(٢) سقطت من «س» .

(٣) الدليل النافي المراد به : الدليل الذي دل على عدم وجوب الكفارة على من أفسد صوم رمضان بالوقوع ممن رخص لهم الفطر في رمضان كالمرضى والمسافر .

يقول ركن الدين العميدي في الإرشاد (٧ / ب) : لأن الدليل حيثنذكر يكون دالاً على عدم وجوب الكفارة ثمة ، ويكون سالماً عن المعارض ودعواه ، أما دلالة الدليل على عدم وجوب الكفارة حيثنذكر ؛ فلأن وجوب الكفارة حيثنذكر على المفطر إضراراً به ؛ لأنه مطلوب العدم عنده ، بدليل أنه لو خير بين وجوده وعدمه ؛ لاختار عدمه على وجوده ، فيكون إضراراً به ؛ لأن الضرر عبارة عن هذا بالنقل دراية اللغة ، وإذا كان إضراراً يكون الدليل دالاً على عدمه ؛ لأن قوله عليه السلام : «لا ضرر ولا ضرار في الإسلام» مع النقل الدال على إرادة الأحكام في الإسلام دليل على عدمه ؛ لأن حقيقة هذا الكلام الإخبار عن عدم الضرر فيما هو مراد من لفظه بالإسلام ، وتجريد النظر إلى صدور كل لفظة حقيقة والإخبار عن الشيء من العاقل المسلم موجب غلبة الظن بثبوت ذلك الشيء ، فيكون تجريد النظر إلى ذلك المجموع موجباً لغلبة الظن بثبوت عدم كل حكم ضار ، فيكون هذا المجموع دليلاً على عدم الوجوب في موضع الإجماع ؛ لأنه لاتعني بالدليل سوى هذا .

(٤) أي : الدليل النافي .

(٥) في «ص» : «وجوده» .

(٦) في «ص» : « وهذا بمنزلة قول القائل » .

(٧) الخلاء في اصطلاح المناطقة هو : عبارة عن بعد قائم لافي مادته ، من شأنه أن يملأه الجرم .

انظر : معيار العلم للغزالي (٢٢١) . المبين للأمدى (٩٦) . التعريفات للجرجاني (١٣٥) .

(٨) عبارة «ص» : « في نفسه فذلك » .

(٩) أي : إفساد صوم رمضان بالوقوع في حالة الصحة أو الإقامة .

صورة الإجماع ، لقيام النافي السالم عن معارضة الموجيبية<sup>(١)</sup> ، والنافي السالم عن [المعارض لازم على<sup>(٢)</sup>] ذلك التقدير ، [لازمه<sup>(٣)</sup>] يدل على الملازمة<sup>(٤)</sup> .

قال المبرز من أهل الجدل<sup>(٥)</sup> : بأن إثبات المنكر المحتمل للثبوت<sup>(٦)</sup> والانتفاء أسهل من نفيه<sup>(٧)</sup> .

لأنك إذا قلت : أحد الأمرين لازم<sup>(٨)</sup> ، وقال الخصم : الثابت عدم كل واحد منهما ؛ لأنه لولا عدم كل واحد [منهما<sup>(٩)</sup>] يلزم ضرر الإيجاب وهو متف<sup>(١٠)</sup> .

فيقال في إثبات أحدهما : إن عدم أحدهما ملزوم لأحدهما ؛ لقيام الدليل الدال على أحدهما ويلزم من هذا أحدهما .

أو نقول (\*) : عدم هذا المعين ملزوم لأحدهما .

---

(١) المراد بالنافي السالم عن المعارض : عدم وجوب الكفارة على من أفسد صوم رمضان بالوقاع في حالة المرض أو السفر ؛ لكونهما ممن رخص لهما الفطر في رمضان .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من «س» .

(٣) سقطت من «ص» .

(٤) يقول ركن الدين العميدي في الإرشاد (٧/ ب) : فلتن منع وجود هذا الدليل على ذلك التقدير فيدفع ذلك بضم عدم موجبية أحدهما إليه .

(٥) يقصد بذلك ركن الدين العميدي .

(٦) في «ص» : «الثبوت» .

(٧) انظر : الإرشاد (٧/ أ) .

(٨) أي : إما إفساد صوم رمضان بالوقاع في حالة الصحة أو الإقامة لازم لموجبية الإفساد بالوقاع لوجوب الكفارة . أو أن النافي السالم عن المعارض لازم لموجبية الإفساد بالوقاع لوجوب الكفارة .

(٩) سقطت من «س» .

(١٠) قوله : «يلزم ضرر الإيجاب» أي : لو كان النافي السالم عن المعارض لازم لذلك التقدير وهو الإفساد بالوقاع موجب لوجوب الكفارة ، يلزم من ذلك أن تجب الكفارة على المريض والمسافر بالوقاع في صوم رمضان ، وفي هذا الإيجاب ضرر وهو متف في الواقع .

(\*) آخر الورقة ( ١١ / أ ) من «س» ، وآخر الورقة ( ٩ / أ ) من «ص» .

أو نقول : عدم ذلك المعين ملزوم لأحدهما .

أو نقول : عدم هذا [المعين<sup>(١)</sup>] ملزوم لذلك .

أو نقول : عدم ذلك ملزوم لهذا<sup>(٢)</sup> .

وينشأ من هذا النمط وجوه لانهائية لها<sup>(٣)</sup> .

قلنا : لانسلم أن عدم أحدهما ملزوم لأحدهما ، وأما الدليل الدال على أحدهما فلا نسلم : أنه يدل على الملازمة ، وإنما يدل أن لو كان لازماً من فرض عدم أحدهما ، بل هو ثابت في نفس الأمر ، وما ذكرتموه<sup>(٤)</sup> يكون "متصلة [اتفاقية]"<sup>(٥)</sup> غير لزومية<sup>(٦)</sup> .

فإن قيل : لو ثبت عدم أحدهما منضمّاً إلى قيام الدليل على أحدهما لزم أحدهما ، والدليل<sup>(٧)</sup> [الدال<sup>(٨)</sup>] على أحدهما لازم لذلك التقدير .

قلنا : لانسلم أنه لو ثبت عدم أحدهما منضمّاً إلى الدليل يلزم أحدهما ، وإنما يلزم أن لو كان الدليل معمولاً على ذلك التقدير .

---

(١) زيادة من «س» .

(٢) جاء في الإرشاد (٧ / ب) : وأما سلامته - أي الدليل النافي - عن المعارض ودعواه فلأن دعوى ضده من المدعي على ذلك التقدير متعذر صورة ومعنى ، أما صورة : فلأنه لو أثبت الوجوب في موضع الإجماع على تقدير عدم موجبية أحدهما ، بأن قال : أحدهما لو لم يكن موجباً لوجوب الكفارة ، لوجبت الكفارة في موضع الإجماع ، لا يتصور معارضاً أصلاً ، ولا نعني بتعذر دعوى ضده صورة سوى هذا . وأما معنى : فلأن إثبات ضده يفترق إلى إثبات الأعدام الأربعة ، وإثباتها متعذر لما بينا ، ولا نعني بسلامته عن المعارض سوى هذا .

(٣) وردت في «ص» : «غير متناهية» .

(٤) في «س» : «فما ذكرتموه» .

(٥) سقطت من «س» .

(٦) تنقسم المتصلة إلى : متصلة لزومية وهي ما كان النسبة بين جزأها حالة الإيجاب باللزوم أي : الدلالة على وجود لزوم التالي للمقدم واتصاله به ومتابعته إياه مثل قولك : إن كانت الشمس طالعة ، فالنهار موجود . وفي حالة السلب برفعه أي رفع هذا اللزوم والإتصال مثل : ليس إذا كانت الشمس طالعة فالسما متغيمة ، وإلى متصلة اتفاقية كقولنا : إن كان الإنسان ناطقاً فالحمار ناهق .

انظر : المبين للآمدي (٧٨) . إيساغوجي للابهرري (٢/أ) . البصائر النصيرية (١٦٠ - ١٦٢) .

(٧) في «ص» : «فالدليل» بالفاء .

(٨) سقطت من «س» .

ولا يمكن أن يقال<sup>(١)</sup> : بأن الدليل على أحدهما معمول ، فلو ثبت عدم أحدهما منضمّاً إلى كون الدليل معمولاً ، لثبت أحدهما لأن هذا رجوع إلى الدعوى [الأولى<sup>(٢)</sup>] التي عارضناها بإثبات عدم كل واحد منهما [فيكون عين الأولى<sup>(٣)</sup>]<sup>(٤)</sup> .

فتبين أن ما ذكرتم كلام بعيد عن التحقيق ، فلا يعتقد فيه [الصحة<sup>(٥)</sup>] إلا من ليس له (\*) قدم راسخ في الفرق بين "الاتصال اللزومي" وغيره .  
وبما ذكرنا يتبين فساد سائر الوجوه<sup>(٦)</sup> .

فإن قيل : هنا وجوه أخرى غير ما ذكرناها .  
وهي<sup>(٧)</sup> أن نقول : هذا المعين ثابت أو أحدهما .

---

(١) في «س» : «لا يقال» .

(٢) سقطت من «ص» .

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من «س» .

(٤) يقول العميدي في الإرشاد (٧/ ب) : وإن عارض بمثله فقال : إن عدم إفساد صوم رمضان بالوقوع في حالة الصحة والإقامة موجب لعدم وجوب الكفارة بعين ما ذكرتم من الدليل .

قلنا : نحن لا نثبت مجرد موجبية أحدهما ، وإنما نثبت أحد المجموعين وهو : إما المجموع المركب من موجبية هذا ورجحان التخلف على ما يعارضه ، أو المجموع المركب من موجبية ذلك ورجحان التخلف على ما يعارضه ، وأحد هذين المجموعين ثابت ؛ لأن أحدهما لو لم يكن ثابتاً لما وجبت الكفارة في موضع الإجماع لما بينا ، فعلم أن أحد هذين المجموعين غير ثابت ، وأياً ما كان يلزم وجوب الكفارة في صورة النزاع .

ولا يمكن أن يقول الخصم مثل هذا ؛ لأننا نقول : ما ذكرتم من الدليل إن دل على ثبوت أحد المجموعين ، فمعنا دليل آخر يدل على عدم كل واحد منهما ؛ لأن التخلف لا يخلو إما أن يكون راجحاً على ما يعارضه وينافيه ، أو لم يكن ، وأياً ما كان يلزم عدم كل واحد منهما . أما إذا لم يكن راجحاً فظاهر ، وأما إذا كان راجحاً ؛ فلأن عدم إفساد صوم رمضان بالوقوع حيثئذ لا يكون موجباً لعدم وجوب الكفارة ، ضرورة عدم رجحان التخلف الدال على عدم موجبيته على الدليل الدال على موجبيته ، وعدم إفساد صوم رمضان بالوقوع في حالة الصحة والإقامة حيثئذ لا يكون موجباً لعدم الوجوب لما بينا ، ويلزم من هذا عدم كل واحد من المجموعين اللذين ذكرتم .

(٥) سقطت من «ص» .

(\*) آخر الورقة (١١/ ب) من «س» .

(٦) وردت في «ص» : «وبما ذكرنا تبين فساد أكثر النكت والوجوه» .

(٧) في «ص» : «وهو» .

أو نقول : ذلك المعين ثابت أو أحدهما .

أو نقول : كل واحد منهما ثابت أو أحدهما .

قلنا الجواب عن الأول : إن الثابت عدم هذا<sup>(١)</sup> المعين مع عدم كل واحد منهما ، لأن ما ذكرنا(\*) من الدليل على عدم كل واحد منهما ، يدل<sup>(٢)</sup> على عدم هذا المعين مع عدم كل واحد منهما .

وأما الثاني : فنقول : الثابت عدم ذلك المعين مع عدم كل واحد منهما .

وأما الثالث : فنقول : الثابت عدم أحدهما مع عدم كل واحد منهما<sup>(٣)</sup> .

ومن هذا<sup>(٤)</sup> يعرف الجواب عن أمثال هذه الوجوه<sup>(٥)</sup> .

---

(١) في «ص» : «ذلك» .

(\*) آخر الورقة (٩ / ب) من «ص» .

(٢) في «ص» : «دل» .

(٣) انظر : الإرشاد للعميدي (٧ / ب) .

(٤) غير واضحة في «س» .

(٥) وردت في «ص» : «عن أمثال من هذه الوجوه» بزيادة «من» .

## فصل في: "الدوران" (١)

قالوا: الأثر إذا دار مع الشيء وجوداً وعدمًا<sup>(٢)</sup>، بمعنى: أنه ثبت في بعض صور

(١) يسمى أيضاً بالطرد والعكس عند بعض العلماء كالجويني، والآمدي، وابن الحاجب، وهو أحد مسالك التعليل عند الجمهور وانكره الأحناف والأشعرية، وعده الغزالي من المسالك الفاسدة إلا إذا انضم إليه سبر وتقسيم.

انظر: التبصرة (٤٦٠). المستصفى (٣٠٧/٢). التمهيد (٢٤/٤) طبعة جامعة أم القرى - مكة المكرمة - ط ١٤٠٦هـ. المحصول (٣٤٧/٢). شرح المقدمة النسفية للبلغاري (١٨/ب). نهاية الوصول (٨/٣٣٥١). شرح مختصر الروضة (٣/٤١٢). كشف الأسرار للبخاري (٣/٦٤٣). البحر المحيط (٥/٢٤٣). مفتاح الوصول (١٥٠). الإيهاج (٣/٧٢). التقرير والتحبير (٣/١٩٧). فوائح الرحمت (٢/٣٠٢). تيسير التحرير (٤/٤٩). شرح الكوكب المنير (٤/١٩١).

والفرق بين الدوران والتلازم: أن الملزوم لا يمكن انفكاكه عن اللازم، والمدار يمكن انفكاكه عن الدائر، فإن الإسهال قد يتخلف عن شرب السقمونيا لمانع، ويكون بينهما عموم وخصوص مطلقاً؛ لأنه كلما وجد التلازم وجد الدوران، وليس كلما وجد الدوران وجد التلازم.

انظر: شرح البلغاري للمقدمة النسفية (١/١٨). شرح فصول النسفي للخوارزمي (٣٩/ب).

(٢) هذا تعريف للدوران في الاصطلاح وهو: عبارة عن الوجود مع الوجود، والعدم مع العدم.

انظر تعريفه في: المعتمد (٢/٢٥٧) طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٣هـ. العدة (٥/١٤٣٢). التلخيص في أصول الفقه للجويني (٣/٢٥٧) طبعة دار البشائر الإسلامية - بيروت - ١٤١٧هـ. المستصفى (٢/٣٠٧). شفاء الغليل (٢٦٦). التمهيد (٤/٢٤). المحصول (٢/٣٤٧). الإحكام للآمدي (٣/٢٠٧). مختصر ابن الحاجب بشرح العضد (٢/٢٤٦). الإيضاح (٤١). شرح تنقيح الفصول (٣٩٦). شرح المقدمة النسفية للنسفي (١٤/ب). شرح المقدمة النسفية للبلغاري (١/٨). نهاية الوصول (٨/٣٣٥١). شرح مختصر الروضة (٣/٤١٢). كشف الأسرار للبخاري (٣/٦٤٤). البحر المحيط (٥/٢٤٣). الإيهاج (٣/٧٢). فوائح الرحمت (٢/٣٠٢). تيسير التحرير (٤/٤٩). شرح الكوكب (٤/١٩٢).



وجوده<sup>(١)</sup>، وانعدم في بعض صور انعدامه<sup>(٢)</sup>، ولا يقطع بعدم عليته<sup>(٣)</sup>، و[لا<sup>(٤)</sup>] بالتخلف<sup>(٥)</sup> عنه فإنه يغلب على الظن كون "المدار" علة للدائر<sup>(٦)</sup>؛ لأن الظن حاصل، فإن

(١) في «ص»: «صوره».

(٢) في «ص»: «عدمه».

(٣) اختلف العلماء في إفادة الدوران العلية على مذاهب. ذهب الجمهور إلى أنه يفيد ظن العلية بشرط عدم المزاحم، وقالت المعتزلة: يفيد القطع بالعية، وقيل إنه لا يدل بمجرد قطعاً ولا ظناً كما هو مذهب الغزالي، وأما الأحناف فإنهم لا يحتجون بالدوران.

انظر: المعتمد (٢٥٧/٢، ٤٤٩). العدة (١٤٣٢/٥). التبصرة (٤٦٠). التلخيص للجويني (٢٥٧/٣). شفاء الغليل (٢٦٧). المستصفى (٣٠٧/٢). التمهيد (٢٤/٤). المحصول (٣٤٧/٢). الإحكام (٢٠٦/٣). مختصر ابن الحاجب بشرح العضد (٢٤٦/٢). الإيضاح (٦٠). الكاشف للأصفهاني (٣١٠/ب). نهاية الوصول (٣٣٥٢/٨). شرح مختصر الروضة (٤١٣/٣). كشف الأسرار للبخاري (٦٤٤/٣). البحر المحيط (٢٤٣/٥). المسودة (٤١٢). الإيهاج (٧٢/٣). التلويح (٧٨/٢). فواتح الرحموت (٣٠٢/٢). تيسير التحرير (٤٩/٤).

(٤) زيادة يقتضيها السياق، وهي موافقة لما ورد في الكاشف للأصفهاني (٣١٠/ب).

(٥) في «ص»: «والتخلف» بالواو.

(٦) يقول البلغاري في شرحه للمقدمة النسفية (١٨/ب): «واعلم بأن الدوران غير الدائر الذي هو: المعلول، وغير المدار الذي هو: العلة؛ لأن الدوران نسبة، والدائر والمدار منتسبان، والنسبة غير المنتسبين، لأن النسبة متأخرة عن المنتسبين في الوجود الذهني والخارجي».

ولا يتوقف الدوران على وجود الدائر، ولا على وجود المدار لأن الدوران قد يكون نسبة بين حقائق الأشياء، كالإمكان، والامتناع، فلا يحتاج إلى وجود خارجي بل يكفي فيه الوجود الذهني.

ويقول الزركشي في البحر المحيط (٢٤٧/٥): «الدور يستلزم المدار والدائر، فالمدار هو: المدعى عليته كالقتل الموصوف، والدائر هو: المدعى معلوليته لوجوب القصاص».

وقيل المدار هو: الوصف، والدائر هو الحكم.

والمدار قد يكون: مداراً وجوداً لا عدماً، كالهبة الصحيحة لثبوت الملك، فإنها لو وجدت ثبت الملك للموهوب له، لكن لا يلزم من عدمها عدم ثبوت الملك؛ لجواز ثبوته بطريق آخر من الطرق الموجبة لثبوت الملك، كالبيع والإرث والتصدق. وقد يكون: مداراً عدماً لا وجوداً، كالوضوء الذي شرط لجواز الصلاة، فإنه لو انعدم ينعدم جواز الصلاة قطعاً، لكن لا يلزم من وجود الوضوء جواز الصلاة؛ لاحتمال وقف الجواز على أمر آخر لم يوجد، كاستقبال القبلة، وستر العورة.

انظر: شرح المقدمة النسفية للنسفي (١٥/ب). شرح فصول النسفي للخوارزمي (٤٠/أ، ٤١/أ). كشف الأسرار للبخاري (٦٤٥/٣). الإيهاج (٧٢/٣). نهاية السؤل (١١٨/٤).

الدعاء بالاسم المغضب علة<sup>(١)</sup> [للغضب<sup>(٢)</sup>] ، والظن بالعلية ثمة إنما حصل "بالدوران"<sup>(\*)</sup> ،  
و"الدوران" موجود هنا فيلزم الظن بعليته .

ثم سألوا أنفسهم : بأننا لانسلم بأن ظن العلية ثمة إنما حصل "بالدوران" ؛ بل الظن  
[ثمة<sup>(٣)</sup>] إنما حصل "بالدوران" الخاص<sup>(٤)</sup> ، وإنه غير موجود هنا .

وهذا سؤال صعب<sup>٥</sup> ، والجواب عنه مشكل .

وقال بعضهم : إن علية كثير من المدارات ثابت مع النافي لعليته<sup>(٥)</sup> ، أي : مع قيام الدليل  
على عدم عليته ، لأن شرب المحمودة علة للإسهال<sup>(٦)</sup> ، مع التخلف عنه .

ويلزم من هذا علية هذا "المدار" ، أو دلالة<sup>(٧)</sup> هذا "الدوران" على علية "المدار" ؛  
لأن "الدوران" إما أن يكون دالاً<sup>(٨)</sup> على علية المدارات التي تثبت عليتها مع النافي<sup>(٩)</sup> على

---

(١) في «ص» : «علية» .

(٢) سقطت من «س» .

وانظر هذا المثال في : المحصول (٣٤٩/٢) . مختصر ابن الحاجب بشرح العضد (٢٤٧/٢) . شرح تنقيح  
الفصول (٣٩٧) . نفائس الأصول (٣٥١٣/٨) . نهاية الوصول (٣٣٥٤/٨) . شرح مختصر الروضة  
(٤١٣/٣) . كشف الأسرار للبخاري (٦٤٥/٣) . شرح المنهاج للأصفهاني (٧٠٠/٢) . التلويح (٧٨/٢) .  
التقرير والتجيب (١٩٩/٣) . فواتح الرحموت (٣٠٣/٢) . شرح الكوكب (١٩٤/٤) .

(\*) آخر الورقة (١٢ / أ) من «س» .

(٣) سقطت من «ص» .

(٤) انظر : المحصول للرازي (٣٤٨/٢) . الكاشف شرح المحصول للأصفهاني (٣١٠/ب) .

(٥) في «ص» : «المنافي لعليته» .

(٦) جاء في بعض الكتب الأصولية والجدلية : إن تناول السقمونيا علة للإسهال مع تخلفه عنه بالنسبة إلى بعض  
الأشخاص في بعض الأوقات .

انظر : شرح المقدمة النسفية للبلغاري (١٨/ب) . شرح فصول النسفي للخوارزمي (٣٩/أ) . عنوان الحق  
وبرهان الصدق للأبهري (١٩/ب) . الإيهاج (٧٥/٣) . نهاية السؤل (١٢٣/٤) .

(٧) في «ص» : «ودلالة» .

(٨) في «ص» : «دليلاً» .

(٩) في «ص» : «المنافي» .

تقدير عدم عليّة هذا "المدار" ، أو لا يكون ، وأياً ما كان<sup>(١)</sup> يلزم أحد الأمرين<sup>(٢)</sup> .

أما إذا لم يكن دالاً [عليه<sup>(٣)</sup>] فلائنه حيثئذ يلزم عليّة هذا "المدار" ؛ لأنه لو ثبت عدم عليّته ، يلزم عدم دلالة<sup>(\*)</sup> "الدوران" على عليّة المدارات التي [تخلف عنها الأثر<sup>(٤)</sup>] فثبتت<sup>(٥)</sup> عليّتها مع المنافي [لعليته<sup>(٦)</sup>] ؛ لأننا نتكلم على تقدير عدم الدلالة على تقدير عدم عليّة هذا "المدار" ، وإذا لزم عدم دلالة ذلك "المدار" ، يلزم<sup>(٧)</sup> ترك العمل بالنافي السالم عن المعارض ؛ وإنه<sup>(٨)</sup> خلاف الأصل ، فيلزم عليّة<sup>(\*)</sup> هذا "المدار" .

أما<sup>(٩)</sup> إذا كان دالاً ؛ فلائنه حيثئذ يلزم عدم عليّة بعض تلك المدارات عملاً بالنافي ، فيلزم دلالة "الدوران" مع عدم عليّة بعض المدارات على تقدير عدم عليّة هذا "المدار" ، ويلزم من هذا أحد الأمرين<sup>(١٠)</sup> ، أعني : عليّة هذا "المدار" ، أو دلالة هذا "الدوران" على عليّة

---

(١) وردت في «ص» : «أو لم يكن ، وأياً ما كان» .

(٢) من القائلين بهذا الدليل البيضاوي ، والسبكي ، والأصفهاني ، والإسنوي ، جاء في الإيهاج : مما يدل على عليّة الدوران أن عليّة بعض المدارات للحكم الدائر عنه في شيء من صور الدوران ، لا يجتمع مع عدم عليّة بعض المدارات للدائر ؛ وذلك لأن ماهية الدوران من حيث هي إما أن تدل على عليّة المدار للدائر ، أو لاتدل . . . إلخ .

انظر : الإيهاج (٣/ ٧٥) . شرح المنهاج للأصفهاني (٢/ ٦٩٩) . نهاية السؤل (٤/ ١٢٢) .

(٣) لم ترد في «ص» .

(\*) آخر الورقة (١٠ / أ) من «ص» .

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من «س» .

(٥) في «س» : «ثبتت» .

(٦) سقطت من «س» .

(٧) جملة «ص» : «دلالة ذلك الدوران يلزم» .

(٨) في «س» : «فإنه» .

(\*) آخر الورقة (١٢ / ب) من «س» .

(٩) في «ص» : «وأما» .

(١٠) انظر : الإيهاج (٣/ ٧٣ ، ٧٥) . شرح المنهاج للأصفهاني (٢/ ٦٩٩) . نهاية السؤل (٤/ ١٢٢) .

"المدار" ؛ لأن أحد الأمرين لازم وهو : إما عليّة هذا "المدار" ، أو ملازمة عليّة غير هذا "المدار" لدلالة "الدوران"<sup>(١)</sup> [على معنى أن عدم عليّته لا يجمع الدلالة<sup>(٢)</sup>] ؛ لأن الدليل [الذي<sup>(٣)</sup>] دل على أحدهما ، فيثبت أحدهما لدلالته على الملازمة<sup>(٤)</sup> ، ويلزم من هذا أحد ما ذكرنا من الأمرين [الأولين<sup>(٥)</sup>] ، لأن هذا "المدار" إما أن يكون علة ، أو لا يكون ، وأياً ما كان<sup>(٦)</sup> يلزم أحد الأمرين .

أما إذا كان علة فظاهر ، وأما إذا لم يكن ؛ فلأنه حيثئذ يلزم ملازمة عليّة "المدار" ، لدلالة غير هذا "الدوران"<sup>(٧)</sup> ، وإذا ثبتت هذه الملازمة ، وعليّة "المدار" ليست من لوازم دلالة "الدوران" لثبوت عدم عليّة بعض المدارات مع دلالة "الدوران" في بعض الصور ، فيلزم دلالة هذا "الدوران" ، لوجهين :

أحدهما : بالضرورة .

والثاني : أنه لو لم تثبت دلالاته ، وعليّة "المدار" من لوازم دلالة غير هذا "الدوران"<sup>(٨)(\*)</sup> ، فيلزم ثبوت الملازمة بين عليّة "المدار"<sup>(٩)</sup> ودلالة "الدوران" مطلقاً ، واللازم منتفٍ ، فيلزم<sup>(\*)</sup>

(١) وردت في «ص» : «أو ملازمة غير هذه الملازمة لدلالة الدوران» .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من «س» .

(٣) سقطت من «س» .

(٤) عبارة «ص» : «لدلالته على الملازمة فيثبت أحدهما» .

(٥) سقطت من «ص» ، والمراد : عليّة هذا المدار ، أو دلالة الدوران على عليّة هذا المدار .

(٦) وردت في «ص» : «أو لم يكن ، وأياً كان» .

(٧) في نسخة «ص» : «يلزم ملازمة عليّة غير هذا المدار لدلالة الدوران» .

(\*) آخر الورقة (١٣ / أ) من «س» .

(٨) وردت في «ص» : «والثاني : أنه لو ثبت عدم دلالاته ، وعليّة غير هذا المدار من لوازم دلالة الدورانات ، فيلزم . . .» .

(٩) في «س» : «علة المدار» .

(\*) آخر الورقة (١٠ / ب) من «ص» .

دلالة هذا "الدوران" [بالضرورة<sup>(١)</sup>] فعلم أن أحد الأمرين لازم ، وأياً ما كان<sup>(٢)</sup> فيلزم عليه هذا "المدار"<sup>(٣)</sup> .

قلنا : لانسلم أن عليّة بعض المدارات ثابتة<sup>(٤)</sup> مع "المنافي"<sup>(٥)</sup> .

وأما التخلف قلنا : إن أردتم بالعلة جملة ما يتوقف عليه الأثر<sup>(٦)</sup> وهو : العلة التامة<sup>(٧)</sup> .

فلا نسلم ثبوت العلية مع التخلف بهذا التفسير<sup>(٨)</sup> .

---

(١) سقطت من «س» .

(٢) وردت في «ص» : «وأياً ما كان يلزم» .

(٣) انظر : المحصول (٢/ ٣٤٩) . الإرشاد (١/ ٦) . الإيهاج (٣/ ٧٥) . شرح المنهاج للأصفهاني (٢/ ٧٠١) .  
نهاية السؤل (٤/ ١٢٢ ، ١٢٣) .

(٤) في «س» : «ثابت» .

(٥) جاء في فواتح الرحموت (٢/ ٣٠٣) : قال المثبتون للعليّة إذا وجد الدوران ، ولا مانع من معية أو تأخر أو غيرهما حصل العلم بالعليّة ، أو القائل بالظن يقول : حصل الظن عادة كما في دوران غضب الإنسان على اسم . وجاء في نهاية الوصول (٨/ ٣٣٥٨) : أنا لانسلم أن الدوران الذي ندعيه أنه دليل العلية قد وجد في بعض الصور منفكاً عن العلية ؛ وهذا لأن الدوران الذي ندعيه أنه دليل العلية هو : الدوران الذي لم يقم دليل على عدم عليّة المدار فيه والخالٍ عن المزاحم .

يقول الرازي : بل ندعي أن الدوران يفيد ظن العلية بشرط أن لا يقوم عليه دليل يقدر في كونه علة ، وإذا خصنا الدعوى على هذا الوجه سقط ما ذكرتموه من الاستدلال .

انظر : المحصول (٢/ ٣٥٢) . مختصر ابن الحاجب بشرح العضد (٢/ ٢٤٧) . كشف الأسرار للبخاري (٣/ ٦٤٥) . الإيهاج (٣/ ٧٣ ، ٧٥) . شرح المنهاج للأصفهاني (٢/ ٧٠٠) . نهاية السؤل (٤/ ١٢٤) . تيسير التحرير (٤/ ٥٠) .

(٦) في «س» : «الأمر» .

(٧) هذا تعريف العلة التامة عند بعض الأصوليين ، وعرفها البعض بأنها : جملة ما يجب به وجود الشيء .

انظر : فواتح الرحموت (٢/ ٢٧٠) . تيسير التحرير (٣/ ٣٢٧) . التعريفات (٢٠١) . عنوان الحق وبرهان الصدق (٤١/ ب) . قواعد الألفاظ للرازي (٢/ ب) مخطوط في مكتبة الحرم المكي بمكة المكرمة .

(٨) وردت في «ص» : «بهذا التفسير مع التخلف» .

وإن أردتم بها : ما يكون حصوله في الذهن موجباً لغلبة الظن<sup>(١)</sup> ؛ فلا نسلم أن غلبة الظن متخلف<sup>(٢)</sup> [عنه<sup>(٣)</sup>] ؛ بل المتخلف وجود الأثر<sup>(٤)</sup> ، وأما غلبة الظن فهي حاصلة في جميع الصور ، هذا من حيث المادة<sup>(٥)</sup>(٦) .

أما<sup>(٧)</sup> من حيث الصورة<sup>(٨)</sup> : فلا نسلم أن "الدوران" إذا لم يكن دالاً على [عدم<sup>(٩)</sup>] عليّة

---

(١) ذكر الأبهري في عنوان الحق وبرهان الصدق (٤١/ب) : أن العلة تنقسم إلى ماتكون داخلية في حقيقة الشيء ، وإلى ماتكون خارجة عنه ، والداخلية إن كانت هي الجزء الذي يكون به الشيء بالفعل فهي العلة الصورية وإن كانت هي الجزء الذي يكون به الشيء بالقوة فهي العلة المادية .

انظر : معيار العلم (١٨٩) . المبين للآمدي (١١٥) . منطق ابن زرعة (٢٧٦) . البصائر النصيرية (٢٦٩) . التلويح على التوضيح (٦٣/٢) .

(٢) في «ص» : متخلفة .

(٣) سقطت من «س» .

(٤) في «ص» : بل المتخلف عنه وجوب الأثر .

(٥) المادة هي : عبارة عن أحد جزأي الجسم ، وهو محل الجزء الآخر منه ، يقول الغزالي : ومادة القياس هي : المقدمات اليقينية الصادقة ، فلا بد من طلبها ومعرفة مداركها .

انظر : معيار العلم (٩٧ ، ٢١٦) . المبين للآمدي (١٠٩) . منطق ابن زرعة (٢٥) .

(٦) جاء في البحر المحيط (٥/٢٤٣) : لأن العلة الشرعية لا توجب الحكم بذاتها وإنما هي علامة منصوبة ، فإذا دار الوصف مع الحكم غلب على الظن كونه معرفاً له ، وينزل بمنزلة الوصف الموماً إليه بأن يكون علة وإن خلا عن المناسبة .

انظر : الإيضاح ((١٨٧) . نفائس الأصول (٨/٣٥١١ ، ٣٥١٦) . البحر المحيط (٥/٢٤٣) . التلويح على التوضيح (٦٣/٢) .

(٧) في «ص» : «وأما» .

(٨) الصورة عند الفلاسفة : هي عبارة عن أحد جزأي الجسم وهو حال في الجزء الآخر منه .

وصورة القياس عند الغزالي هي : تأليف المقدمات على نوع من الترتيب مخصوص ، ولا بد من معرفته .

انظر : معيار العلم (٩٧ ، ٢١٥) . المبين (١٠٩) . منطق ابن زرعة (٢٥) . عنوان الحق وبرهان الصدق (٢٤/أ ، ٤١/ب) .

(٩) سقطت من «س» .

ذلك "المدار" <sup>(١)</sup> - على تقدير عدم عليّة هذا "المدار" - يلزم [عليّة <sup>(٢)</sup>] هذا "المدار" .

أما <sup>(٣)</sup> قوله : لو لم تثبت <sup>(٤)</sup> عليّة هذا "المدار" ، يلزم عدم دلالة "الدوران" على عليّة تلك المدارات .

قلنا : لانسلم ، وإنما يلزم ذلك أن لو كان عدم عليّة هذا "المدار" ملزوماً لعدم دلالاته ، وهذا لأن معنى قولنا : "الدوران" إما أن يكون دالاً على عليّة تلك المدارات <sup>(\*)</sup> [على ذلك التقدير <sup>(٥)</sup>] ، أو لا يكون <sup>(٦)</sup> .

إن دلالاته إما أن تكون [دلالة <sup>(٧)</sup>] لازمة لعدم عليّة هذا "المدار" ، أو لا تكون <sup>(٨)</sup> ، ولا يلزم من سلب ملازمة دلالة "الدوران" له ، ملازمة عدم دلالاته له ، فمن يعتقد صحة [مادة <sup>(٩)</sup>] هذه النكته ، فلا بد له من تغيير الصورة <sup>(١٠)</sup> .

---

(١) عبارة «ص» : «عليّة تلك المدارات» .

(٢) سقطت من «ص» .

(٣) في «ص» : «وأما» .

(٤) في «ص» : «يثبت» .

(\*) آخر الورقة (١٣ / ب) من «س» .

(٥) سقطت من «س» .

(٦) في «ص» : «أو لم يكن» .

(٧) سقطت من «س» .

(٨) في «ص» : «أو لم يكن» .

(٩) سقطت من «س» .

(١٠) يقول الأصفهاني : وعرض هذا الاحتجاج بمثله وتقرير المعارضة : إن عدم عليّة بعض المدارات مع تخلف الدائر عن المدار في شيء من الصور لا تجتمع مع عليّة بعض المدارات ؛ لأن ماهية الدوران إما أن تدل على عليّة المدار للدائر أو لا . فإن لم تدل : يلزم عدم عليّة هذه المدارات للتخلف السالم عن معارضة دلالة ماهية الدوران على العلية ، وإن دلت يلزم عليّة تلك المدارات .

انظر : مختصر ابن الحاجب بشرح العضد (٢/ ٢٤٧) . الإيهام (٣/ ٧٥ ، ٧٦) . شرح المنهاج للأصفهاني (٢/ ٧٠٠) . نهاية السؤل (٤/ ١٢٤) .

والوجه الأقرب في تقرير "الدوران" أن يقال : "الدوران" لو لم يكن موجباً لغلبة الظن بعلية "المدار" ، لما حصل غلبة الظن لعلية "المدار"<sup>(١)</sup> في فصل الدعاء بالاسم المغضب وغيره من النظائر قضية لاستصحاب الحال السالم عن المعارض ، فإن هذه مقدمة مسلمة في الجدل فلا يسمع فيها المنع<sup>(\*)</sup>(٢) .

فإن قيل : "الدوران" المخصوص بتلك الصورة موجب لغلبة الظن بعين ما ذكرتم ، فلا يكون ما ذكرتموه موجباً .

أو يقول : ما ذكرتموه ليس موجباً لغلبة الظن باستصحاب الحال .

قلنا : نحن ندعي أنه موجب لغلبة الظن ، أو مستلزم لكون "المدار" علّة تامة للدائر ؛ لأن الدليل دل على أحدهما فيثبت أحدهما .

فإن قيل : الثابت عدم كل واحد منهما باستصحاب الحال<sup>(٣)</sup> .

قلنا : لا تسلم أنه لم يكن مستلزماً لعلية "المدار" في الأزل<sup>(٤)</sup> ، لا بد له من دليل<sup>(\*)</sup> .

---

(١) في «ص» : «بعلية المدار» .

(\*) آخر الورقة ( ١١ / أ ) من «ص» .

(٢) استدل المثبتون لعلية الدوران بدليل وهو : إن هذا الحكم لا بد له من علة ، والعلة إما هذا الوصف ، أو غيره ، والأول هو المطلوب ، والثاني لا يخلو إما أن يكون ذلك الغير كان موجوداً قبل حدوث هذا الحكم أو ما كان موجوداً قبله ، فإن كان موجوداً قبله وما كان هذا الحكم موجوداً لزم تخلف الحكم عن العلة وهو خلاف الأصل ، وإن لم يكن موجوداً قبله لم يكن علة لذلك الحكم ؛ إذ الأصل في الشيء بقاءه على ما كان ، فيحصل ظن عدم عليته باستصحاب هذا الأصل وبحصول هذا الظن يحصل ظن علية المدار إذ ليس هناك غيره .

انظر : المحصول ( ٢ / ٣٤٧ ) . نهاية الوصول ( ٨ / ٣٣٥٢ ) . الإيهاج ( ٣ / ٧٤ ) . شرح المنهاج للأصفهاني ( ٢ / ٦٩٩ ) . نهاية السؤل ( ٤ / ١٢٢ ) .

(٣) جاء في نفائس الأصول ( ٨ / ٣٥١٠ ) : ولأنه في هذا الموضع احتج بالاستصحاب ، والدوران متوقف على الاستصحاب ، فالاستصحاب إن توقف عليه لزم الدور ، وإلا لكان الاستصحاب أقوى من الدوران لتوقفه عليه من غير عكس ، وحيث لا يمنع دفع الاستصحاب القياس . وجاء في الإيهاج ( ٣ / ٧٤ ) : والقياس أقوى من الاستصحاب من جهة أنه ناسخ له والناسخ مقدم على المنسوخ .

(٤) في «س» : «الأول» .

(\*) آخر الورقة ( ١٤ / أ ) من «س» .



## فصل في : ضعف بعض المقدمات <sup>(١)</sup> العامة

الأولى <sup>(٢)</sup> : قالو : الشيء إذا كان ملزوماً لشيء آخر ، كان عدم "اللازم" ملزوماً لعدم "الملزوم" <sup>(٣)</sup> .

(١) مقدمة هي : عبارة عن قضية من القياس المنطقي الذي يتكون من : مقدمتين ، ونتيجة .

انظر المبين للآمدي (٨١) . التعريفات (٢٩٠) .

(٢) أي : المقدمة الأولى .

(٣) عبارة «س» : «كان عدمه ملزوماً لعدمه» .

وذهب الجمهور إلى أن الملازمة تثبت سلباً وإيجاباً ، إذا كان اللازم مساوياً للملزوم .

جاء في شرح المقدمة النسفية للنسفي (٥/ب) : ثم اللازم مع الملزوم إما أن يكونا وجوديين أو عدميين ، أو كان الملزوم وجودياً ، واللازم عدمياً ، أو على العكس ، والحكم قطعي في الصور لأربع ، منها إذا كان اللازم مساوياً للملزوم ؛ فإنه يلزم من وجود الملزوم وهو الإنسان ، وجود اللازم وهو الناطق ، ومن وجود الناطق وجود الإنسان ، وكذلك من عدم اللازم وهو الناطق ، عدم لإنسان وهو الملزوم ، ومن عدم الإنسان عدم الناطق ، بخلاف ما إذا كان اللازم عاماً ؛ فإنه يلزم من وجود الملزوم وهو الإنسان ، وجود اللازم وهو الحيوان ، ومن عدم الحيوان عدم الإنسان ، ولكن لا يلزم من وجود اللازم وهو الحيوان ، وجود الإنسان ولا عدمه إلا على سبيل الاحتمال ، وكذلك من عدم الملزوم وهو الإنسان عدم الحيوان ، ولا وجود له إلا على سبيل الاحتمال .

يقول الأصفهاني في كتابه بيان المختصر (٢/٢٥٤) : والمتلازمان إن كانا طرداً وعكساً . . . . يلزم من وجود كل واحد منهما وجود الآخر ، ويلزم من نفي كل واحد منهما نفي الآخر . انظر : محك الانظر (٥١) . الإرشاد (١/٥) . شرح فصول النسفي للخوارزمي (١١/أ) . مختصر بن الحاجب بشرح العضد (٢/٢٨٢) . الإيهاج (٣/١٦٤) . شرح المنهاج للأصفهاني (٢/٧٤٨) . نهاية السؤل (٣/١٧٠) . مناهج العقول (٣/١٧١) . فواتح الرحموت (٢/٣٦١) .

كما يقال : لو لم يكن وجوب الزكاة في الحلي راجحاً على وجوب الزكاة في اللاكلى<sup>(١)</sup> والجواهر<sup>(٢)</sup> ، لما ثبت "الوجوب" في الحلي ، لقيام النافي ، فلو وجب<sup>(٣)</sup> يكون راجحاً .  
قلنا : لا تسلم أنه لو وجب<sup>(٤)</sup> يكون راجحاً ، وإنما يلزم [ذلك<sup>(٥)</sup>] أن لو ثبت<sup>(٦)</sup> "الملازمة" المذكورة على تقدير "الوجوب" ههنا<sup>(٧)</sup> .  
فإن قيل : "الملازمة" ثابتة في نفس الأمر ، فلو وجبت الزكاة ههنا<sup>(٩)</sup> منضمّاً إلى "الملازمة" ، يلزم ثبوت "الملازمة" مع انتفاء "اللازم" ، فيلزم انتفاء "الملزوم" ، فيثبت الرجحان<sup>(١٠)</sup> .

(١) تقدم بيان أقوال الفقهاء في زكاة الحلي . انظر : (ص ٨٣) .

وهذا المثال يستدل به الشافعية والحنابلة والمتكلمون في قياس التلازم ، أما الأحناف فإنهم يستدلون على قياس التلازم بوجوب الزكاة على المديون ؛ بناء على وجوبها على الفقير أو عدم وجوبها .  
انظر : الإرشاد (١/٥) . شرح مقدمة النسفي للنسفي (١/٦) . شرح فصول النسفي للخوارزمي (١٣/ب) .  
شرح مقدمة النسفي للبلغاري (١/٧) . شرح المنهاج للأصفهاني (٢/٧٤٨) . الإيهاج (٣/١٦٥) . نهاية السؤل (٣/١٧٠) . مناهج العقول (٣/١٧١) . شرح الكوكب المنير (٤/٢٢٨) .

(٢) وردت في «ص» : «في اللاكلى والجواهر ثابتاً» .

(٣) في «س» : «وجب» .

(٤) في «ص» : «وجبت» .

(٥) سقطت من «س» .

(٦) في «س» : «بقيت» .

(٧) في «ص» : «هنا» .

(٨) ذكر العميدي في الإرشاد (١/٥) سبب ضعف هذه المقدمة : إن كان اللازم شيئاً معيناً ؛ فإنه لا يخلو إما أن يكون ذلك اللازم شيئاً يلزم من ثبوته ثبوت الملزوم ، أو لا يلزم . فإن كان يلزم من ثبوته ثبوت الملزوم لا يتم ؛ لأن الخصم يجعل أحدهما لازماً لأمر هو غير واقع عنده ، ويلزم من ضده ثبوت الملزوم . ثم مثل لذلك بمثال .

(٩) في «ص» : «هنا» والمراد : الحلي .

(١٠) يقول البلغاري في شرحه للمقدمة النسفية (١/٧) : نعم يلزم وجود اللازم على تقدير وجود الملزوم ، وعدم الملزوم على تقدير عدم اللازم ، إذا كانت الملازمة متحققة في نفس الأمر ؛ لأننا نقول متى امتنع تحقق الملزوم إلا عند تحقق اللازم في نفس الأمر ، كان هذا الامتناع لازماً لتحقيق الملزوم في نفس الأمر ؛ لأنه لو لم يكن لازماً لا يمكن تحقق الملزوم بدون اللازم في نفس الأمر ، وهو خلاف التقدير ، وإذا كان هذا الامتناع ثابتاً في نفس الأمر يلزم ما ذكرنا .

انظر : الإرشاد (٥/ب) . شرح مقدمة النسفي للنسفي (١/٦ ، ١/٧) . نهاية الوصول (٨/٣٥٧٠) . لإيهاج (٣/١٦٤) . نهاية السؤل (٣/١٧٠) . مناهج العقول (٣/١٧١) .

قلنا : لانسلم "الملازمة" ، وغاية<sup>(١)</sup> مافي الباب : أن "الوجوب" ثابت على ذلك التقدير ، ولكن من الجائز أن يثبت "الوجوب" وعدم "الوجوب" على ذلك<sup>(٢)</sup> التقدير ، فإن هذا التقدير [عندنا<sup>(٣)</sup>] محال ، والمحال جاز أن يلزمه<sup>(٤)</sup> المحال<sup>(٥)</sup> .

[والصواب أن يقال : لو انتفى عدم "الوجوب" مع "الملازمة" ويلزم<sup>(\*)</sup> الرجحان لثبوت "الملازمة" مع انتفاء "اللازم" على ذلك التقدير ، فيلزم انتفاء "الملزوم"<sup>(٦)</sup> ] .  
الثانية : قالوا : إن ضم المدعى إلى الأمر الواقع ينافي ملزوميته لنقيضه<sup>(٧)</sup> .

---

(١) في نسخة «س» : «لانسلم انتفاء اللازم ، وغاية» .

(٢) في «ص» : «هذا» .

(٣) لم ترد في «س» .

(٤) في «ص» : «يستلزم» .

(٥) لأنه يؤدي إلى الجمع بين النقيضين ؛ ولأن عدم الاجتماع من لوازم اللزوم .

انظر : شرح مقدمة النسفي للنسفي (٦/ب ، ١٢/أ) . شرح فصول النسفي (٤/ب ، ١٧/ب) .

(\*) آخر الورقة (١١/ب) من «ص» .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة «س» .

وانظر : مختصر ابن الحاجب بشرح العضد (٢/٢٨٣) . شرح مقدمة النسفي للنسفي (٦/ب) . شرح مقدمة النسفي للبلغاري (٥٣/أ) . بيان المختصر للأصفهاني (٣/٢٥٨) . الإيهاج (٣/١٦٥) . مناهج العقول (٣/١٧١) .

(٧) هذه المقدمة ذكرها ركن الدين العميدي في الإرشاد (٦/أ) وبين ضعفها حيث قال : فإن جمع بين الأمرين ضد المدعى ، ونفى المجموع بنفي أحدهما لا يتم ؛ لأن الخصم يعارضه بمثله ، فيجمع بينه وبين المدعى وينفي المجموع بنفي أحدهما .

كما ذكرها النسفي في فصل النافي بين الشيتين ، وجعلها في ثلاث صور مفصلة ، الصورة الأولى : إذا كان الأمر الذي ضم إليه ضد المدعى من صورة الإجماع - كما في مسائلنا - لا يتم به الكلام ولا يظهر به الدعوى بعد الإتمام لوجهين : أحدهما : إن دعوى أحد الأمرين اللذين أحدهما لازم الانتفاء باطل في اصطلاح أهل النظر ؛ لأنه ادعى أحدهما مع أن أحدهما لازم لا انتفاء .

لوجه الثاني : إنه وإن لم يكن باطلاً في نفسه لكنه معارض بمثله .

والصورة الثانية : إذا كان من صور الخلاف . والصورة الثالثة : إذا كان من الصور التي فيها روايتان .

انظر : شرح مقدمة النسفي للنسفي (١١/١٢) . شرح فصول النسفي للخوارزمي (٣٣/ب) . شرح مقدمة النسفي للبلغاري (٤/ب) .

كما يقال : لو وجبت الزكاة في الحلبي لوجبت في اللاكلىء والجواهر ، [ثم قال الخصم :  
"الوجوب" ثابت هنا منضمماً إلى عدم "الوجوب" في اللاكلىء والجواهر<sup>(١)</sup>].

فلا يمكنك أن تقول : لو ثبت "الوجوب" ههنا<sup>(٢)</sup> منضمماً إلى عدم "الوجوب" في (\*)  
اللاكلىء [والجواهر<sup>(٣)</sup>] ، لثبت "الوجوب" [ثمة<sup>(٤)</sup>] قياساً على "الوجوب" ههنا<sup>(٥)</sup> ؛ لأن  
الوجوب [ههنا<sup>(٦)</sup>] مع عدم الوجوب ثمة<sup>(٧)</sup> ، ينافي الوجوب ثمة ، فلا تثبت الملازمة<sup>(٨)</sup> .

قلنا : لانسلم ، وهذا لأن "الوجوب" ههنا<sup>(٩)</sup> منضمماً إلى عدم "الوجوب" ثمة محال ،  
فجاز أن يلزمه<sup>(١٠)</sup> "الوجوب" ثمة وعدم "الوجوب" جميعاً<sup>(١١)</sup> .

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من «س» .

(٢) في «ص» : «هنا» .

(\*) آخر الورقة (١٤ / ب) من «س» .

(٣) سقطت من «س» .

(٤) سقطت من «س» .

(٥) وردت في «ص» : «بالقياس على الوجوب هنا» .

(٦) سقطت من «ص» .

(٧) وردت في «ص» : «هنا» .

(٨) لأن عدم الاجتماع من لوازم اللزوم .

انظر : شرح مقدمة النسفي (١٢/أ) . شرح فصول النسفي (١٤/ب ، ١٧/ب) .

(٩) في «ص» : «هنا» .

(١٠) في «ص» : «يستلزم» .

(١١) وسبب ضعف هذه المقدمة لأن هذا يؤدي إلى الجمع بين حكيمين متنافيين .

والمتنافيان كما يقول النسفي في شرحه للمقدمة (١١/ب) هما : اللذان لا يجتمعان في محل واحد ، في زمان  
واحد ، من جهة واحدة معاً ، نحو المتناقضين ، والمتضادين وغيرهما .

وذكر في منشأ الا نظر (٣/أ) مخطوط في مكتبة برلين : إنه إذا كان الشيء منافياً للشيء الثاني منها لا يخلو من  
أن يكون نقيضاً للأول ، أو مساوياً له ، وحينئذ يلزم من وضع أحدهما رفع الآخر ، ومن رفع أحدهما وضع الآخر  
كذلك ، فإذا كان الأخص من النقيضين أو أعم منه ؛ فإنه يلزم من وضع أحدهما رفع الآخر فقط ، ومن رفع  
أحدهما وضع الآخر .

انظر : شرح مقدمة النسفي للبلغاري (١٤/ب) . شرح فصول النسفي للخوارزمي (٣٣/ب) .

الثالثة : الضم الفاسد<sup>(١)</sup> ، كما يقال : لو كان الخل مفيداً لطهارة الخبث<sup>(٢)</sup> ، لكان مفيداً لطهارة الحدث بالقياس على الماء<sup>(٣)(٤)</sup> .

ثم قال الخصم : لو لم يكن الخل مفيداً لطهارة الخبث ؛ لكان مفيداً لطهارة الحدث بالقياس على التراب<sup>(٥)</sup> .

---

(١) سبب كونه ضمناً فاسداً ؛ لاختلاف حكمي الأصل والفرع ، وذلك لأن من شروط القياس : مساواة ومماثلة الفرع للأصل في علته وحكمه .

انظر : الإحكام للآمدي (٢/ ٣٥٠) . الفائق (٤/ ٣٦٢) . نهاية الوصول (٨/ ٣٦١١) . كشف لأسرار للبخاري (٣/ ٥٨٢) . البحر المحيط (٥/ ٣٣٣) . التلويح (٢/ ٦٢) . التقرير والتحجير (٣/ ٢٨٢) . فواتح الرحموت (٢/ ٢٥٧ ، ٢٥٩) . تيسير التحرير (٤/ ١٦٧) . شرح الكوكب (٤/ ٣٢٨) .

(٢) ختلف العلماء في إزالة النجاسة بغير الماء من المائعات كالخل على مذاهب : ذهب الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة إلى : أن النجاسة لا تزال بغير الماء إلا في الاستجمار فقط المتفق عليه ، تغليباً لجانب التعبد ، فلا يقاس عليه غيره . وذهب الأحناف إلى : أن ما كان طاهراً يزيل عين النجاسة مائعاً كان أو جامداً في أي موضع كانت ، تغليباً للتعليل ، والوجه في ذلك عند لأحناف أن الخل شارك الماء في كونه مؤثراً في إزالة النجاسة ، فيشاركه في إفادة الطهارة .

انظر : بدائع الصنائع (١/ ٨٣) . بداية المجتهد (١/ ٨٣) . المجموع (١/ ٩٥ ، ٩٨) طبعة دار لطباعة المنيرية . مغني المحتاج (١/ ١٧) . كشف القناع (١/ ١٨١) .

وهذه المسألة تندرج تحت قاعدة أصولية وهي : هل الأصل في الأحكام التعبد ، أم التعليل ؟ . انظر : طريقة الخلاف بين الأسلاف (٤٤) . كشف الأسرار للبخاري (٣/ ٦٠٧) . فواتح لرحموت (٢/ ٢٥٩) . تخريج الفروع على الأصول للزنجاني (٤١) .

(٣) في «ص» : «بالقياس عليه» .

(٤) ذكر هذا القول البخاري في كشف الأسرار (٣/ ٦٠٨) حيث قال : قوله «ولا يلزم أن الحدث لا يزول بسائر المائعات» ووجه وروده : أنه لما جاز في إزالة النجاسة الحقيقية إلحاق غير الماء به في كونه طهوراً بعلّة الإزالة ، جاز في النجاسة الحكمية الإلحاق بهذه العلة أيضاً ؛ لأن طهورية لماء فيها باعتبار الإزالة ، كما في النجاسة الحقيقية ، وقد أنكرتم ذلك فيكون مناقضة منكم .

انظر أيضاً : البحر المحيط (٥/ ٨٠) .

(٥) والرد على هذا القول : هذا قياس مع الفارق وذلك لأن : الطهارة في الخبث طهارة حقيقية وهي إزالة عين النجاسة ، أما الطهارة بالتراب ؛ فإن التراب بطبعه ملوث ولا يصير مطهراً إلا بالشرط الذي جاء به الشرع ، وهو كونه للصلاة ، والطهارة هنا حكمية غير معقولة المعنى .

انظر : فواتح الرحموت (٢/ ٢٥٩) . التلويح (٢/ ٩٧ ، ٩٨) .

فقليل له : إن كل مائع لايفيد طهارة الخبث ، لايفيد طهارة الحدث [منضمماً إلى هذا الأمر الواقع<sup>(١)</sup>] في نفس الأمر بالإجماع<sup>(٢)</sup> .

فيقول : لو كان الخل مفيداً لطهارة الخبث منضمماً إلى هذا الأمر [الواقع<sup>(٣)</sup>] ، لكان مفيداً لطهارة الحدث بالقياس عليه ؛ حتى لايمكن الخصم أن يقول : لو لم يكن [الخل<sup>(٤)</sup>] مفيداً لطهارة الخبث<sup>(٥)</sup> منضمماً إلى هذا الأمر الواقع ، لكان مفيداً لطهارة الحدث .

لأننا نتكلم على تقدير صدق قولنا : كل مائع لايفيد [الطهارة<sup>(٦)</sup>] عن الخبث ، فلا يفيد<sup>(٧)</sup> الطهارة عن الحدث (\*) .

وهذا الضم فاسد عندنا<sup>(٨)</sup> ، لأننا نقول (\*) : لانسلم أنه يلزم من صدق قولنا : أن كل مائع لايفيد الطهارة عن الخبث في نفس الأمر ، فلا يفيد<sup>(٩)</sup> الطهارة عن الحدث ؛ بأن<sup>(١٠)</sup> لا يكون

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من «س» .

(٢) قول المصنف «بالإجماع» غير مسلم ، وذلك لأن الخل عند الأحناف يفيد طهارة الخبث ، لكنه لايفيد طهارة الحدث .

انظر : بدائع الصنائع (٨٣ / ١) . طريقة الخلاف بين الأسلاف (٤٤) . كشف الأسرار للبخاري (٦٠٧ / ٣) . فواتح الرحموت (٢٥٩ / ٢) . التلويح (٦١ / ٢) .

(٣) سقطت من «ص» .

(٤) سقطت من «س» .

(٥) في «ص» : «الحدث» .

(٦) ما بين المعقوفتين سقطت من «س» .

(٧) في «ص» : «لا يفيد» .

(\*) آخر الورقة ( ١٢ / أ ) من «ص» .

(٨) عبارة «ص» : «وهذا الضم عندنا فاسد» .

(\*) آخر الورقة ( ١٥ / أ ) من «س» .

(٩) في «س» : «لا يفيد» .

(١٠) في «ص» : «أن» .

الخل مفيداً لطهارة الحدث ، على تقدير أن لا يكون مفيداً لطهارة الخبث .

وإنما يلزم ذلك : أن لو لزم من تقدير كونه غير مفيد لطهارة الخبث ؛ أن لا يكون مفيداً لطهارة الخبث في نفس الأمر<sup>(١)</sup> .

[فلم قلت : أنه يلزم من فرض عدم كونه مفيداً ، أن لا يكون مفيداً في نفس الأمر<sup>(٢)</sup>]؟<sup>(٣)</sup>

الرابعة : قياس الواقع على التقدير ، كما يقال : لو وجبت الزكاة على الفقير<sup>(٤)</sup> على تقدير كونها واجبة على الصبي<sup>(٥)</sup> ، يلزم وجوب الزكاة على الفقير في نفس الأمر بالقياس على هذا التقدير .

وبيان فساده [أن نقول<sup>(٦)</sup>] : إن ثبوت "الوجوب" على الفقير على تقدير "الوجوب" على الصبي معناه : ثبوت "الملازمة" [بينهما<sup>(٧)</sup>] ، ولا يلزم من ثبوت "الملازمة" بينهما ورود الشرع

---

(١) لكن الخل مفيد لطهارة الخبث في نفس الأمر وهذا قول الأحناف ، أما عدم كونه لا يفيد طهارة لحدث مع أنه مفيد لطهارة الخبث فلأن الطهارة بالماء معقولة المعنى لطهارة المحل حقيقة وشرعاً ، فلا يمكن تعليقه للتعدية إلى محل آخر ، ولأن الماء يختلف عن سائر المائعات فإن الماء يوجد مباحاً لا يبالي بخبثه ، وأما سائر المائعات فأموال لا توجد مباحة ، ويلحقنا الحرج بخبثها ، فيمتنع الإلحاق قياساً ودلالة .

انظر : بدائع الصنائع (٨٣/١) . طريقة الخلاف بين الأسلاف (٤٤) . كشف الأسرار للبخاري (٦٠٨/٣) ، ٦٠٩ . فواتح الرحموت (٢٥٨/٢ ، ٢٥٩) . التلويح (٦٢/٢) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من «ص» .

(٣) والذي عليه الجمهور : أن الخل وسائر المائعات غير مفيد لطهارة الخبث في نفس الأمر .

انظر : بداية المجتهد (٨٣/١) . المجموع (٩٥/١ ، ٩٨) . مغني المحتاج (١٧/١) . كشف القناع (١٨١/١) .

(٤) لزكاة لا تجب على الفقير لأن من شروطها أن يكون مالكا للنصاب ملكاً تاماً .

انظر : بدائع الصنائع (١٥/٢) . بداية المجتهد (٢٤٥/١) . كشف القناع (١٦٩/٢) .

(٥) في «ص» : «على تقدير الوجوب على الصبي» .

وقد سبق بيان أقوال العلماء في وجوب الزكاة في مال الصبي . انظر : (ص ١١١) .

(٦) سقطت من «س» .

(٧) ما بين المعقوفتين سقط من نسخة «س» .

بالوجوب ثمة<sup>(١)</sup>، ليتمكن "القياس" عليه<sup>(٢)</sup>.

ومعنى السؤال : أنه لو ثبتت "الملازمة" لوجبت الزكاة على الفقير في نفس الأمر بالقياس على "اللازم"<sup>(٣)</sup>، ولا يلزم من ثبوت "الملازمة"، ثبوت "اللازم"<sup>(٤)</sup> ليقاس عليه<sup>(٥)</sup>.

---

(١) لمراد بثمة : مال الصبي .

(٢) وسبب ضعف هذه المقدمة : أن المستدل اكتفى بقياس الواقع على التقدير فقط دون مراعاة لشروط حكم الأصل، والتي منها أن يكون ثابتاً بدليل شرعي من الكتاب أو السنة، لأن المستدل هنا يرى أن وجوب الزكاة في مال الصبي لم يثبت بدليل شرعي .

والحقيقة أن وجوب الزكاة في مال الصبي عند الجمهور ثابت بعموم أدلة من السنة وبالقياس على البالغ ووجوب المعشرات وصدقة الفطر عليه، وأما عدم وجوبها في ماله عند الأحناف فبالقياس على الصلاة .

انظر : المدونة (١/ ٢٤٩) . بدائع الصنائع (٢/ ٤) . طريقة الخلاف بين الأسلاف (٦٢) . المغني (٢/ ٦٢٢) . مغني المحتاج (١/ ٤٠٩) . تخريج الفروع على الأصول (١١٠) .

وإذا كان حكم الأصل ثبت بالقياس فهل يصح القياس عليه ؟ .

فعند الجمهور لا يجوز القياس عليه، خلافاً لبعض الحنابلة كابن عقيل، وأبي عبد الله البصري من أصحاب أبي حنيفة، والباقي من المالكية، والراجح أنه لا يصح القياس على الحكم الثابت بالقياس "لأن الأمر لا يتعدى حالتين :

١- أن تكون العلة في الأصل وفي الفرع الذي سيكون أصلاً وفي الفرع الجديد واحدة، وهذا تطويل بلا فائدة .

٢- أن تكون العلة في الأصل وفي الفرع غير العلة في الفرع الذي أصبح أصلاً، وفي الفرع الجديد، وعندها لا يصح القياس .

انظر : العدة (٤/ ١٣٦١) . إحكام الفصول (٥٧٢) . التبصرة (٤٥٠) . شفاء الغليل (٦٣٦) . لمستصفي (٢/ ٣٢٥) . التمهيد (٣/ ٤٤٣) . كتاب الجدل لابن عقيل (٢٩٣) . الإحكام للأمدي (٣/ ١٧٣، ١٧٤) . مختصر ابن الحاجب بشرح العضد (٢/ ٢٠٩) . كشف الأسرار للبخاري (٣/ ٥٤٨) . البحر المحيط (٥/ ٨١، ٨٤) . المسودة (٣٩٤، ٣٩٥) . الإبهاج (٣/ ١٥٦) . نهاية لسول (٣/ ١٥٩، ١٦١) . فواتح الرحموت (٢/ ٢٥٣) . شرح الكوكب المنير (٤/ ٢٥) .

(٣) لمراد باللازم : وجوبها في مال الصبي .

(٤) أي : لا يلزم من ثبوت الملازمة، ثبوت وجوب الزكاة في مال الصبي بدليل شرعي ليقاس عليه .

(٥) في «ص» : «ليتمكن القياس عليه» .



الخامسة : دعوى "الملازمة" بدليل غير لازم (\*) من فرض وجود "الملزوم" (١) .

السادسة : المصير إلى أن ملزوم "الملزوم" ملزوم (٢) .

(\*) آخر الورقة (١٥ / ب) من "س" .

(١) وبيان ضعفها : أنه ادعى الملازمة بدليل غير لازم للمدلول ، وضابط الدليل عند ابن تيمية كما جاء في كتابه الرد على المنطقيين (١٦٥) : أن يكون مستلزماً للمدلول ، فكل ما كان مستلزماً لغيره ، أمكن أن يستدل به عليه ، فإن كان التلازم من الطرفين أمكن أن يستدل بكل منهما على الآخر ، فيستدل المستدل بما علمه منهما على الآخر الذي لم يعلمه .

ثم يقول في (ص ١٦٦) : فهذا دليل مستلزم لمدلوله لزوماً واجباً لا ينفك عنه بحال ، وسواء كان ملزوم المستدل به وجوداً أو عدماً . فقد يكون الدليل وجوداً وعدمياً ، ويستدل بكل منهما على وجود وعدم . فإنه يستدل بثبوت الشيء على انتفاء نقيضه وضده ويستدل بانتفاء نقيضه على ثبوته ، ويستدل بثبوت الملزوم على ثبوت اللازم ، وبانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم ، بل كل دليل يستدل به فإنه ملزوم لمدلوله .

وفي موضع آخر (ص ١٠٢ ، ٢٠٢) يقول في الاستقراء : فقولهم : «إن هذا استدلال بخاص جزئي على عام كلي» ليس بحق وكيف ذلك والدليل لا بد أن يكون ملزوماً للمدلول ، فإنه لو جاز وجود الدليل مع عدم المدلول عليه ، ولم يكن المدلول لازماً له لم يكن - إذا علمنا ثبوت ذلك - لدليل - نعلم ثبوت المدلول معه فإننا إذا علمنا ذلك ثم قلنا إنه معه دائماً ، كنا جمعنا بين لتقيضين .

(٢) هذه المقدمة ضعيفة عند أهل المنطق ومنهم أرسطو والغزالي والمصنف ؛ لأنهم يذهبون إلى أن لاستدلال لا بد فيه من مقدمتين . انظر : (ص ١٠٧) من هذا الكتاب .

وقد رد ابن تيمية على هذا القول بقوله : وأما قولهم : «إن الاستدلال لا بد فيه من مقدمتين بلا زيادة ولا نقصان ، فإن كان الدليل مقدمة واحدة قالوا : الأخرى محذوفة وسموه "قياس لضمير" ، وإن كان مقدمات قالوا : هي أقيسة مركبة ليس هو قياساً واحداً» فهذا قول باطل طرداً وعكساً ، ويستند في رده على هذا القول : إن من الناس من يحتاج إلى مقدمة واحدة لعلمه بالنتيجة في القياس ، كما أن منهم من لا يحتاج في علمه إلى الاستدلال ؛ بل قد يعلم بالضرورة ، ومنهم من يحتاج إلى مقدمتين ، ومنهم إلى ثلاثة ومنهم إلى أربعة أو أكثر .

ويقول : ومما يبين لك أن المقدمة الواحدة قد تكفي في حصول المطلوب : إن الدليل هو : «ما يستلزم الحكم المدلول عليه» ولما كان الحد الأول مستلزماً للأوسط ، والأوسط للثالث ، ثبت أن الأول مستلزم للثالث ؛ لأن ملزوم الملزوم ملزوم ، ولازم اللازم لازم ، والحكم لازم من لوازم الدليل ، لكن لم يعرف لزومه إياه إلا بوسط بينهما ، والوسط ما يقرن بقولك : «لأنه» .

ثم يقول : إذا كانت اللوازم منها : ما لزومه للملزوم يبين بنفسه لا يحتاج إلى دليل يتوسط بينهما ، فهذا نفس تصويره ، وتصور الملزوم يكفي في العلم بثبوته له ، وإذا كان بينهما وسط ، فذاك الوسط إذا كان لزومه للملزوم الأول ، ولزوم الثاني بيبناً ، لم يفتقر إلى وسط ثان . وإن كان أحد الملزومين غير يبين بنفسه ، احتاج إلى وسط ، وإن لم يكن واحد منهما بيبناً ، احتاج إلى وسطين ، وهذا الوسط هو حد تكفي فيه مقدمة واحدة . ثم مثل لذلك بمثال .

السابعة : دعوى ملزومية الشيء لوجود شيء آخر ، أو لعدمه<sup>(١)(٢)</sup> .

الثامنة : دعوى أن الشيء إذا كان ملزوماً لشيء لا يكون ملزوماً لنقيضه<sup>(٣)</sup> .

وقد عرفت ضعف كل واحدة من هذه المقدمات الأربع<sup>(٤)</sup> الأخيرة في المباحث المتقدمة .

—

---

= انظر : معيار العلم (٤١) . محك النظر (١٢ ، ٤٠ ، ٨٦) . البصائر النصيرية (١٤١) . الرد على لمنطقيين لابن تيمية (١٦٧ ، ١٨٩) . منطق ابن تيمية (١٠٠) .

(١) في «ص» : «وبعدمه» .

(٢) انظر : المقدمة الأولى من هذه المقدمات والتعليق عليها .

(٣) يقول النسفي في كتابه منشأ النظر (٢/ب) : إن الشيء لا يمكن أن يكون لازماً للشيء ونقيضه ، وإلا يلزم أن يكون نقيض اللازم ملزوماً لنقيض الملزوم ، ولا يكون ملزوماً هذا خلف ، ولا يمكن أن يكون ملزوماً للشيء ونقيضه إذا كان ممكناً ، أما إذا كان ممتنعاً فإنه يمكن أن يكون ملزوماً ، والاطلاع عليه مما يطلعك على الفساد في النكات الترددية .

(٤) في «س» : «القضايا الأربع» .

## فصل

### في تركيب النكت<sup>(١)</sup> والنظر في موادها وصورها<sup>(٢)</sup>

أما موادها فخمس<sup>(٣)</sup> :

أحدها<sup>(٤)</sup> : القياس<sup>(٥)</sup> ، كما يقال : الزكاة واجبة في جملة [صور<sup>(٦)</sup>] ملك النصاب<sup>(٧)</sup>

(١) النَّكْتُُ بالثاء في اللغة : له معان منها : أن تنكت بقضيب في الأرض فتؤثر بطرفه فيها ، وقيل النكت قرعك الأرض بعود أو بأصبع .

والتَّكْتُُ بالثاء : نقض ماتعقده وتصلحه من بيعة وغيرها ، ومنه أيضاً نقض العهد .

انظر : لسان العرب (٢/ ١٠٠ ، ١٩٦) . الصحاح (١/ ٢٦٩ ، ٢٩٥) . المصباح المنير (٦٢٤) .

جاء في الإرشاد (١/ ب) : فالنكت بالثاء المهمة مأخوذ من البحث والتنقيب على الأشياء ومنه قوله : كان رسول الله ص ينكت بقضيب في الأرض ، والنكت بالثاء المعجمة حل العقد قال جل وعزَّ (فَمَنْ نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ) سورة الفتح ، آية (١٠) .

والنكتة في الاصطلاح : هي مسألة لطيفة ، أخرجت بدقة ونظر وإمعان ، مأخوذة من نكت رمحه بأرض إذا أثر فيها ، وسميت المسألة الدقيقة نكتة ؛ لتأثر الخواطر في استنباطها .

التعريفات للجرجاني (٣١٦) .

(٢) تقدم بيان معنى المادة والصورة . انظر : (ص ١٤٧) من هذا الكتاب .

(٣) في «س» : «فجمة» .

(٤) في «س» : «أحديها» .

(٥) سبق تعريف القياس . انظر : (ص ١١٠) .

(٦) سقطت من «س» .

(٧) سبق بيان أقوال العلماء في ملك النصاب . انظر (ص ١١٩) .

النامي مع حولان<sup>(١)</sup> الحول بالقياس على مال البالغ .

الثانية : "المدار"<sup>(٢)</sup> ، كما يقال : البيع<sup>(٣)</sup> الصحيح<sup>(٤)</sup> موجب لثبوت الملك قضية للدوران .

الثالثة : "التلازم"<sup>(٥)</sup> ، كما يقال : لو ثبت الملك في البيع الفاسد ، ثبت بوصف الحل والطيب ، لأن وصف الحل والطيب لازم له ، أي ثابت في جميع صور وجوده بالقياس على البيع الصحيح<sup>(٦)</sup> .

الرابعة : التنافي<sup>(٧)</sup> ، كما يقال : الإفطار بالأكل والشرب ، إن كان موجباً لوجوب

---

(١) في «س» : «بعد حولان» .

(٢) سبق تعريف المدار (ص ١٤١) .

(٣) في «ص» : «كما يقال : في البيع» .

(٤) البيع الصحيح هو : ما كان مشروعاً بأصله ووصفه .

انظر : أنيس الفقهاء (٢٠٩) . التعريفات (٦٩) .

(٥) تقدم بيان المراد بالتلازم . انظر : (ص ٨١) .

(٦) مسألة ثبوت الملك بالبيع الفاسد مختلف فيها بين العلماء : ذهب الشافعية والحنابلة إلى أن البيوع الفاسدة والباطلة سواء ، لا تصح ولا يثبت بها الملك ؛ لأن سبب الملك هو البيع الصحيح دون الفاسد . وقرئ الحنفية بين البيع الفاسد والباطل ، فالفساد عندهم يثبت به الملك في الجملة ويستحق الفسخ . وذهب المالكية إلى أن البيوع الفاسدة تنقسم إلى محرمة ومكروهة ، فأما المحرمة إن فاتت مضت بالقيمة ، وأما المكروهة إذا فاتت صحت عندهم .

انظر : بدائع الصنائع (٢٩٩ / ٥ ، ٣٠٠) . بداية المجتهد (١٩٣ / ٢) . مغني المحتاج (٣٠ / ٢) . كشف القناع (١٨٠ / ٣) . طريقة الخلاف بين الأسلاف (٣٢٧) .

(٧) في «ص» : «النافي» .

التنافي : هو امتناع الاجتماع بين الشيئين ، في محل واحد في زمان واحد ، من جهة واحدة معاً .

وهو كما في هذا المثال : اجتماع وجوب الكفارة وعدم وجوبها .

انظر : شرح مقدمة النسفي للنسفي (١١ / ب) . شرح مقدمة النسفي للبلاغاري (١٤ / ب) . شرح فصول النسفي للخوارزمي (٣٣ / ب) .

الكفارة<sup>(١)</sup>، لوجبت الكفارة في المرة الثانية، وإن لم يكن موجباً، يلزم عدم وجوب الكفارة ههنا<sup>(٢)</sup>، لقيام النافي(\*) السالم عن المعارض<sup>(٣)</sup>.

الخامسة: الإبدال<sup>(٤)</sup>، كما يقال الزكاة إما أن تكون<sup>(٥)</sup> واجبة في الحلبي المباح<sup>(٦)</sup>، أو لا تكون، وأياً ما كان<sup>(٧)</sup> يلزم وجوبها في مضروب الصبي<sup>(٨)</sup>.

أما إذا لم تكن واجبة فبالإجماع<sup>(٩)</sup>، وأما إذا كانت واجبة فبالقياس عليه<sup>(١٠)</sup>.

وأما الصورة المبينة على "القياس": أن يقال: وجوب الزكاة في مال البالغ، ملزوم

---

(١) اختلف العلماء في مسألة إفساد صوم رمضان بالأكل والشرب متعمداً هل هو موجب للكفارة؟.

فعند الحنفية والمالكية يوجب الكفارة، وعند الشافعية والحنابلة لا يوجب الكفارة.

انظر: أصول السرخسي (١/٢٤٤). بدائع الصنائع (٢/٩٧). بداية المجتهد (١/٣٠٢). طريقة الخلاف بين الأسلاف (٧٢). المغني (٣/١٠٢). مغني المحتاج (١/٤٤٣). كشف القناع (٢/٣٢٧).

انظر هذا المثال في: شفاء الغليل (٦١١). شرح مقدمة النسفي للنسفي (١٧/أ). شرح المقدمة للبلغاري (١٩/أ). شرح فصول النسفي للخوارزمي (٤٣/أ). البحر المحيط (٥/٥٣، ٥٦).

(٢) في «ص»: «هنا».

(\*) آخر الورقة (١٦/أ) من «س».

(٣) انظر: شرح المقدمة للنسفي (١٨/أ). شرح المقدمة للبلغاري (٢١/أ). شرح الفصول (٤٦/أ).

(٤) الإبدال هو: أن يجعل حرف موضع حرف آخر لدفع الثقل.

انظر: الإيضاح (٣٠٩) بتحقيق محمود الدغيم - ط ١٤١٥ هـ - مكتبة مدبولي. التعريفات (٢١).

(٥) في «ص»: «إما أن كانت».

(٦) تقدم بيان أقوال الفقهاء في زكاة الحلبي. (ص ٨٣).

(٧) في «ص»: «أو لم تكن، وأياً ما كان».

(٨) سبق بيان أقوال الفقهاء في مضروب الصبي. انظر: (ص ١١٠).

(٩) قوله: «فبالإجماع» فهذا غير صحيح، لأن الأحناف تجب الزكاة عندهم في الحلبي المباح.

انظر: بدائع الصنائع (٢/١٧). تبين الحقائق للزيلعي (١/٢٧٧).

(١٠) وردت في «ص»: «بالقياس عليه» بدون الفاء. أي: بالقياس على مضروب الصبي.

لوجوبها في جميع صور ملك النصاب النامي مع<sup>(١)</sup> حولان الحول<sup>(٢)</sup> ؛ لأنه ملزوم للإضافة إلى المشترك لمكان "المناسبة" ، والإضافة إلى المشترك ملزومة<sup>(٣)</sup> لوجوبها في جميع صور [وجود<sup>(٤)</sup>] هذه الأوصاف ، و"الملزوم" لأول واقع يستلزم<sup>(٥)</sup> جميع لوازمه بالوسط [وبغير الوسط<sup>(٦)</sup>] ، فيلزم [منه<sup>(٧)</sup>] وجوب الزكاة في جميع صور [وجود<sup>(٨)</sup>] هذه الأوصاف<sup>(٩)</sup> .

وأما الصورة(\*) المبنية على "المدار" فهي<sup>(١٠)</sup> : أن يقال لو ثبت عدم الملك ههنا ، فإما أن يثبت مع موجبية البيع الصحيح ؛ لثبوت الملك<sup>(١١)</sup> ، أو مع عدم موجبيته ، وكل واحد منهما منتف .

أما الأول : فلأنه لو ثبت عدم الملك مع الموجبية ، يلزم تخلف الحكم عن

(١) في «ص» : «بعد» .

(٢) انظر أقوال الفقهاء في هذه المسألة (ص ١١٩) من هذا الكتاب .

(٣) في «س» : «ملزوم» .

(٤) سقطت من «س» .

(٥) في «ص» : «فيلزم» .

(٦) سقطت من «ص» .

(٧) سقطت من «ص» .

(٨) سقطت من «ص» .

(٩) قوله : «فيلزم منه وجوب الزكاة في جميع صور وجود هذه الأوصاف المقصود بها : ملك النصاب ، والنماء ، وحولان الحول . حتى أن الشافعية ذهبت إلى أن من وجدت عنده هذه الأوصاف تجب عليه الزكاة حتى وإن كان عليه ديناً كيفما كان .

انظر : مفتاح الوصول (١٤٢) .

(\*) آخر الورقة (١٣ / أ) من «ص» .

(١٠) في «ص» : «فهو» .

(١١) الموجب للبيع الصحيح الذي يثبت به الملك هو : البيع الذي توافرت فيه شروط البيع الصحيح .

الموجب<sup>(١)</sup> ، وأما الثاني ؛ فلأنه لو ثبت يلزم ترك العمل بالدوران الدال على<sup>(\*)</sup> الموجبية<sup>(٢)</sup> .

صورة أخرى مشهورة وهي : أن عدم الملك هنا مع [ثبوت<sup>(٣)</sup>] الملك في صورة<sup>(٤)</sup> الإجماع<sup>(٥)</sup> مما لا يجتمعان ؛ لأن البيع الصحيح إما أن يكون موجباً لثبوت الملك ، أو لا يكون ، وأياً ما كان<sup>(٦)</sup> يلزم عدم الاجتماع<sup>(٧)</sup> .

أما إذا كان موجباً<sup>(٨)</sup> فلأنه حينئذ يلزم [ثبوت الملك ههنا ، وأما إذا لم يكن موجباً فلأنه حينئذ يلزم<sup>(٩)</sup>] عدم ثبوت الملك في موضع الإجماع .  
إذا لو ثبت لكان موجباً قضية للدوران<sup>(١٠)</sup> ، فلو لم يكن موجباً يلزم عدم ثبوت الملك ثمة<sup>(١١)</sup> .

---

(١) قوله : «أما الأول . . .» يعني إنه إذا ثبت عدم الملك مع وجود الموجب وهو البيع الصحيح فإنه يكون نقضاً ؛ لأن النقض هو تخلف الحكم مع وجود العلة ، واعتبره الجمهور قدحاً من القواعد .

(\*) آخر الورقة (١٦ / أ) من «س» .

(٢) قوله : «وأما الثاني . . .» أي : لو ثبت الملك مع تخلف الموجب وهو البيع الصحيح ، فإنه يستلزم ترك العمل بالدوران ، لأن الدوران أن يوجد الحكم عند وجود الوصف ، ويرتفع عند ارتفاعه ، وهو هنا غير متحقق .

(٣) سقطت من «س» .

(٤) في «ص» : «موضع» .

(٥) الإجماع على أنه : إذا توافرت شروط الصحة للبيع فإنه يثبت معه الملك .

(٦) في «ص» : «أو لم يكن ، وأيما» .

(٧) قوله : «يلزم عدم الاجتماع» لأنهما متنافيان ، وهما اجتماع ثبوت الملك وعدم الملك في البيع الصحيح .

(٨) المراد : البيع الصحيح .

(٩) ما بين المعقوفتين سقط من «ص» .

(١٠) أي : إن الملك يثبت عند وجود الموجب له وهو البيع الصحيح ، ويرتفع عند ارتفاعه عملاً بالدوران .

(١١) أي : البيع الصحيح إذا لم يكن موجباً فإنه يلزم من ذلك عدم ثبوت الملك ، وهذا خلاف الإجماع .

وهذه فاسدة عندنا<sup>(١)</sup> ؛ لأننا لانسلم أن ثبوت الملك ثمة<sup>(٢)</sup> إذا كان ملزوماً للموجبية ،  
يكون عدم الموجبية ملزوماً لعدم الملك<sup>(٣)</sup> ، ومستند المنع مامر<sup>(٤)</sup> .

فإن قيل : لو لم يكن موجباً [لم<sup>(٥)</sup>] يلزم عدم الملك ، إذ لو ثبت الملك ثمة ، على تقدير  
عدم الموجبية ، تلزم الموجبية [على<sup>(٦)</sup>] تقدير عدم الموجبية [وهو محال<sup>(٧)</sup>] <sup>(٨)</sup> .

قلنا : لانسلم ، بل يلزم ثبوت الموجبية على تقدير الملك بتقدير عدم الموجبية .  
ولم قلت : إن<sup>(٩)</sup> ذلك باطل ، لا بد له من برهان ؟ .

[والصواب : أن يقال : الثبوت ثمة ملزوم الموجبية ، فالمنضم إلى الملازمة إما  
الموجبية ، أو عدم الموجبية ، وأياً ما كان يلزم عدم الاجتماع<sup>(١٠)</sup>] <sup>(\*)</sup> .

---

(١) في «ص» : «وهذه عندنا فاسدة» .

(٢) المراد : في البيع الصحيح .

(٣) لجواز أن يثبت الملك بطريق آخر من الطرق الشرعية كالهبة ، والإرث ، والتصدق . وصورة ثبوت الملك في  
البيع الصحيح صورة للمدار عندما يكون وجوداً لاعدماً ، والذي يكون مداراً وجوداً لاعدماً ، يمكن أن يكون  
متعددًا لكون الدائر عاماً حينئذ بالنسبة إلى المدار ، ولا يلزم من انتفاء الأخص انتفاء الأعم .

انظر : شرح المقدمة للنسفي (١٥ / أ ، ب) . شرح المقدمة للبلاغاري (١٩ / أ) . شرح فصول النسفي  
للخوارزمي (٤١ / ب) .

(٤) ومستندها المقدمة الثامنة الضعيفة التي ذكرها وهي : دعوى أن الشيء إذا كان ملزوماً لشيء لا يكون ملزوماً  
لنقيضه . انظر (ص ١٦٢) .

(٥) سقطت من «س» .

(٦) سقطت من «ص» .

(٧) ما بين المعقوفتين سقط من «س» .

(٨) قوله : «فإن قيل : . . . أي : لو لم يكن البيع الصحيح موجباً لثبوت الملك لم يلزم عدم الملك عند عدم وجود  
البيع الصحيح ، إذ لو ثبت الملك في البيع الصحيح على تقدير عدم موجبية البيع الصحيح لثبوت الملك ، يلزم  
منه ثبوت الملك مع الموجبية ومع عدمها ، وهذا تناقض وهو محال» .

(٩) وردت في «ص» : «فلم قلت : بأن» .

(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من «س» .

(\*) آخر الورقة (١٣ / ب) من «ص» .



صورة أخرى : أن يقال الملك إما أن يكون ثابتاً على تقدير عدم موجبية البيع الصحيح<sup>(١)</sup> [لثبوت الملك أو لا\*] يكون ، وأياً ما كان يلزم ثبوت الملك ههنا<sup>(٢)</sup> .

أما إذا كان ثابتاً ؛ فلأن البيع الصحيح : إما أن يكون موجباً لثبوت الملك ، أو لا يكون ، وأياً ما كان يلزم ثبوت الملك ههنا<sup>(٣)</sup> ، [أما إذا كان موجباً فظاهر ، وأما إذا لم يكن موجباً فلتحقق "الملزوم"<sup>(٤)</sup>] وأما إذا لم<sup>(٥)</sup> يكن ثابتاً ، فلأنه حينئذ يلزم عدم الملك في صورة الإجماع ، بالقياس على عدم الملك ههنا<sup>(٦)</sup> ، على ذلك التقدير ، فيكون عدم الموجبية<sup>(٧)</sup> ملزوماً لعدم الملك ثمة ، و"اللازم" متف ، فيتفي "الملزوم"<sup>(٨)</sup> ، فيلزم موجبية البيع الصحيح لثبوت الملك ، فيثبت الملك ههنا<sup>(٩)</sup> .

وهي أيضاً فاسدة لأنهم<sup>(١٠)</sup> إن أرادوا بقولهم : إن الملك إما أن يكون ثابتاً على ذلك التقدير ، أو لا يكون<sup>(١١)</sup> [أن الملك<sup>(١٢)</sup>] أو عدمه<sup>(١٣)</sup> لازم لذلك التقدير فهو ممنوع ؛ لأن الشيء الواحد لا يجب أن يستلزم أحد النقيضين .

---

(١) سقطت من «س» .

(\*) آخر الورقة (١٧ / أ) من «ص» .

(٢) في «ص» : «أو لم يكن ، وأياً ما كان يلزم ثبوت الملك هنا» .

(٣) في «ص» : «أو لم يكن ، وأياً ما كان يلزم ثبوت الملك هنا» .

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من «س» .

(٥) في «س» : «وأما إن لم» .

(٦) في «ص» : «هنا» .

(٧) وردت في «ص» : «عدم الوجوب» .

(٨) عبارة «ص» : «فيلزم انتفاء الملزوم» .

(٩) في «ص» : «هنا» .

(١٠) في «س» : «لأنه» .

(١١) في «ص» : «أو لم يكن» .

(١٢) سقطت من «ص» .

(١٣) وردت في «ص» : «أو عدم الملك» .

وإن أرادوا بقولهم : إن الملك إما أن يكون [ثابتاً على ذلك التقدير ، أو لا يكون : إن الملك إما أن يكون<sup>(١)</sup>] لازماً لذلك التقدير أو لا يكون<sup>(٢)</sup> ، فلم قالوا : إنه إذا لم يكن لازماً<sup>(٣)</sup> لذلك التقدير يكون عدمه لازماً لذلك التقدير<sup>(٤)</sup> ، ليلزم منه عدم الملك في صورة الإجماع على ذلك التقدير ؟ لا بد له من دليل .

صورة(\*) أخرى : إن أحد الأمرين لازم ؛ وهو : إما ثبوت الملك ههنا<sup>(٥)</sup> ، أو عدم الملك في صورة<sup>(٦)</sup> الإجماع ، والثاني منتف ، فتعين الأول .

وإنما<sup>(٧)</sup> قلنا : إن أحد الأمرين لازم ؛ لأن الواقع إما(\*) موجبية البيع الصحيح [لثبوت الملك<sup>(٨)</sup>] ، أو عدم موجبيته ، وأياً ما كان<sup>(٩)</sup> يلزم أحد الأمرين .

أما إذا كان الواقع موجبيته ؛ فلأنه حينئذ يلزم ثبوت الملك ههنا<sup>(١٠)</sup> ، وأما إذا كان الواقع عدم موجبيته ؛ فلأن الواقع معه : إما ثبوت الملك ههنا<sup>(١١)</sup> ، أو عدم ثبوته ، وأياً ما كان<sup>(١٢)</sup> يلزم أحد الأمرين .

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من «ص» .

(٢) في «ص» : «أو لم يكن» .

(٣) عبارة «ص» : «فلم قلت : إن الملك إذا لم يكن لازماً» .

(٤) في «ص» : «له» .

(\*) آخر الورقة (١٧ / ب) من «س» .

(٥) في «ص» : «هنا» .

(٦) في «س» : «موضع» .

(٧) في «س» : «إنما بدون الواو» .

(\*) آخر الورقة (١٤ / أ) من «ص» .

(٨) سقطت من «س» .

(٩) في «ص» : «وأياً ما كان» .

(١٠) في «ص» : «هنا» .

(١١) عبارة «ص» : «أو ثبوت الملك هنا» .

(١٢) في «ص» : «وأياً ما كان» .

أما إذا كان الواقع ثبوته فظاهر ، وأما إذا كان الواقع عدم ثبوته<sup>(١)</sup> ؛ فلائنه حينئذ يلزم عدم الملك في صورة الإجماع ؛ لأنه حينئذ مضاف إلى المشترك ، وهذا مبني على أن ملزوم "الملزوم" ملزوم<sup>(٢)</sup> ، لأنه لا بد فيه من دعوى ملزومية عدم الملك للإضافة ، وملزومية الإضافة لعدم الملك ثمة .

وأما الصورة المبنية على "التلازم"<sup>(٣)</sup> فهي : أن يقال : كل ما يفيد الملك فهو يفيد الملك بوصف الحل والطيب<sup>(٤)</sup> ، والبيع الفاسد<sup>(٥)</sup> ليس مفيداً للملك بوصف الحل والطيب ، فلا يكون مفيداً للملك .

وإنما قلنا : إن كل ماهو<sup>(\*)</sup> مفيد للملك فهو مفيد بوصف الحل والطيب ؛ لأن الملك موجب بوصف<sup>(٦)</sup> الحل والطيب قضية للدوران<sup>(٧)</sup> ، فيلزم ثبوت الحل والطيب في جميع صور وجوده .

صورة أخرى : لو ثبت الملك [ههنا<sup>(٨)</sup>] منضمّاً إلى موجبية الملك بوصف الحل والطيب ، يلزم أحد الأمرين وهو : إما ثبوت [الملك<sup>(٩)</sup>] بوصف الحل والطيب [ههنا<sup>(١٠)</sup>] ، أو تخلف الموجب عن الموجب ؛ لأنه [حينئذ<sup>(١١)</sup>] إما أن يثبت بوصف<sup>(١٢)</sup>

---

(١) في «س» : «أو عدم ثبوته» .

(٢) تقدم رد ابن تيمية على من قال بضعف هذه المقدمة . انظر (ص ١٦١) من هذا الكتاب .

(٣) سبق تعريف التلازم (ص ٨١) .

(٤) عبارة «ص» : «كل ماهو مفيد للملك فهو مفيد بوصف الحل والطيب» .

(٥) تقدم بيان أقوال الفقهاء في ثبوت الملك بالبيع الفاسد . انظر (ص ١٦٤) .

(\*) آخر الورقة (١٨ / أ) من «س» .

(٦) في «س» : «لوصف» .

(٧) انظر الفرق بين الدوران والتلازم . (ص ١٤٠) .

(٨) لم ترد في «س» .

(٩) سقطت من «ص» .

(١٠) سقطت من «ص» .

(١١) لم ترد في «س» .

(١٢) في «س» : «وصف» .

الحل والطيب [هنا<sup>(١)</sup>] ، أو لا يثبت<sup>(٢)</sup> ، فإن ثبت فهو أحد الأمرين ، وإن لم يثبت يلزم تخلف الموجب<sup>(٣)</sup> عن الموجب<sup>(٤)</sup> (\*) ، فعلم أنه لو ثبت الملك [هنا<sup>(٥)</sup>] منضمّاً إلى موجبية الملك بوصف الحل والطيب ، يلزم أحد الأمرين ، وكل واحد [منهما<sup>(٦)</sup>] متف ، فيلزم انتفاء هذا<sup>(٧)</sup> المجموع ، لكن الملك موجب بوصف الحل والطيب قضية للدوران ، فيلزم انتفاء الملك<sup>(٨)</sup> [هنا<sup>(٩)</sup>] .

وأما الصورة المبنية على "التنافي" فهي : أن يقال : لو وجبت الكفارة في صورة النزاع<sup>(١٠)</sup> ، فإما أن تجب مع موجبية الإفطار بالأكل والشرب ، أو مع عدم موجبيته ، وكل واحد منهما متف<sup>(١١)</sup> ، فيلزم عدم "الوجوب" .

والمراد منه : أن وجوب الكفارة مع<sup>(١٢)</sup> موجبية الإفطار بالأكل والشرب [مما<sup>(١٣)</sup>] لا يجتمعان ، ومع عدم موجبيته [أيضاً<sup>(١٤)</sup>] لا يجتمعان ، والواقع أحدهما ، فيلزم عدم

(١) سقطت من «س» .

(٢) في «ص» : «أو لم يثبت» .

(٣) الموجب : أي الملك .

(٤) أي : وصف الحل والطيب .

(\*) آخر الورقة ( ١٤ / ب ) من «ص» .

(٥) سقطت من «س» .

(٦) سقطت من «ص» .

(٧) «هذا» مكرر في الأصل .

(٨) في «ص» : «يلزم عدم الملك» .

(٩) سقطت من «س» .

(١٠) صورة النزاع : إفساد صوم رمضان بالأكل والشرب هل هو موجب للكفارة ؟ انظر (ص ١٦٥) .

(١١) قوله : «وكل واحد منهما متف» فأما إنتفاء وجوب الكفارة بالإفساد بالأكل والشرب فهذا على مذهب الشافعية والحنابلة ، وأما عند الحنفية والمالكية فإنها تجب . انظر المسألة (ص ١٦٥) .

(١٢) آخر الورقة ( ١٨ / ب ) من «س» .

(١٣) سقطت من «س» .

(١٤) زيادة من «ص» .

وجوب الكفارة [هنا<sup>(١)</sup>].

أما الأول ؛ فلأن الإفطار بالأكل والشرب غير موجب بدليل التخلف<sup>(٢)</sup> ، وأما الثاني ؛  
فلأنه يستلزم الترك بالدوران الدال على الموجبية .

صورة أخرى مشهورة : وهي أن وجوب الكفارة ههنا<sup>(٣)</sup> مع عدم وجوبها ثمة<sup>(٤)</sup> مما لا  
يجتمعان ، والثاني ثابت فيلزم انتفاء الأول .

إنما قلنا<sup>(٥)</sup> : إنهما لا يجتمعان ؛ لأن الإفطار بالأكل والشرب إما أن يكون موجباً لوجوب  
الكفارة ، أو لا يكون ، وأياً ما كان<sup>(٦)</sup> يلزم عدم الاجتماع<sup>(٧)</sup> .

أما إذا كان موجباً ؛ فلأنه حينئذ يلزم وجوب الكفارة ثمة ، وأما إذا لم يكن موجباً ؛ فلأنه  
حينئذ يلزم عدم وجوب الكفارة ههنا<sup>(٨)</sup> ؛ لقيام [الدليل<sup>(٩)</sup>] النافي<sup>(\*)</sup> السالم عن  
المعارض<sup>(١٠)</sup> .

---

(١) سقطت من «س» .

(٢) قوله : «بدليل التخلف» أي : أنه وجد الحكم وهو الكفارة في صورة الوقاع مع تخلف الأكل والشرب بمعنى إنه  
تجب الكفارة بسبب آخر غير الأكل والشرب .

(٣) في «ص» : «هنا» والمراد : الأكل والشرب .

(٤) المراد : عدم وجوبها بالحصاة والنواة .

(٥) في «ص» : «وإنما» .

(٦) في «ص» : «أو لم يكن ، وأياً كان» .

(٧) لأثهما حكمان متنافيان .

(٨) في «ص» : «هنا» .

(٩) سقطت من «س» .

(\*) آخر الورقة ( ١٥ / أ ) من «ص» .

(١٠) النافي السالم عن المعارض هو : عدم وجوب الكفارة بإفساد صوم رمضان بالحصاة والنواة .

انظر : شرح المقدمة النسفية للنسفي ( ١٥ / ب ) . شرح المقدمة للبلغاري ( ١٩ / أ ) . شرح فصول النسفي  
للخوارزمي ( ٤٢ / ب ) .

وهذه الصورة فيها نظر ؛ لأنهم إن أرادوا بالموجب مايوجب غلبة الظن ، فلا نسلم أنه لو كان موجباً يلزم وجوب الكفارة ثمة ، وإنما يلزم أن لو كان موجباً في كل صورة .

وإن أرادوا به العلة التامة المستلزمة للأثر بالإفطار (\*) ؛ فالأكل<sup>(١)</sup> والشرب ليس موجباً بهذا التفسير ، فلا حاجة إلى هذا التردد ، فالأولى فيه أن يقال : وجوب الكفارة ههنا<sup>(٢)</sup> مع عدم موجبية الإفطار<sup>(٣)</sup> مما لا يجتمعان ، وإلا لزم الترك بالدوران ، والثاني ثابت<sup>(٤)</sup> فيلزم انتفاء الأول<sup>(٥)</sup> .

وأما الصورة المبنية على الإبدال فهي : أن يقال : عدم وجوب الزكاة<sup>(٦)</sup> في مضروب الصبي مع عدم وجوبها في الحلبي المباح مما لا يجتمعان [أو مع وجوبها في الحلبي المباح مما لا يجتمعان<sup>(٧)</sup>] ، أو مع<sup>(٨)</sup> وجوبها أيضاً مما لا يجتمعان ، والواقع أحدهما ، فيلزم وجوب الزكاة ههنا<sup>(٩)</sup> .

أما إن عدم "الوجوب" ههنا<sup>(١٠)</sup> ، مع عدم "الوجوب" ثمة لا يجتمعان ؛ فبالإجماع<sup>(١١)</sup> .

---

(\*) آخر الورقة ( ١٩ / أ ) من «س» .

(١) في «ص» : «بالأكل» .

(٢) في «ص» : «هنا» والمراد : بالأكل والشرب .

(٣) أي : بالحصاة والنواة .

(٤) المراد : عدم وجوبها في الحصاة والنواة .

(٥) أي : عدم وجوبها بالأكل والشرب .

(٦) في «ص» : «عدم وجوب الكفارة» .

(٧) ما بين المعقوفتين سقط من «س» .

(٨) في «ص» : «ومع» بدون الألف .

(٩) في «ص» : «هنا» .

(١٠) في «ص» : «هنا» .

(١١) وذلك لأن الجهة منفكة فالجمهور الذين قالوا بوجوبها في مضروب الصبي ، لم يقولوا بوجوبها في زكاة الحلبي ، والأحناف الذين قالوا بعدم وجوبها في مضروب الصبي قالوا بوجوبها في الحلبي .

وأما عدم "الوجوب" ههنا<sup>(١)</sup> ، مع "الوجوب" ثمة لايجتمعان ؛ لأن "الوجوب" ثمة ملزوم للإضافة إلى المشترك لمكان "المناسبة" الموجبة للإضافة ، وعدم "الوجوب" ههنا<sup>(٢)</sup> لايجامع "اللازم"<sup>(٣)</sup> ، وإلا لزم الترك بالموجب ، وما لايجامع "اللازم"<sup>(٤)</sup> لا يجامع "الملزوم"<sup>(٥)</sup> ، فلئن منع موجبية "المناسبة" على تقدير "الوجوب" ثمة .

فيقول : عدم "الوجوب" ههنا<sup>(٦)</sup> ، مع عدم "الوجوب" ثمة<sup>(٧)</sup> ، وموجبية "المناسبة"<sup>(٨)</sup> لايجتمعان بالإجماع<sup>(\*)</sup> ، ومع موجبية "المناسبة" للوجوب ثمة<sup>(٩)</sup> (\*) لايجتمعان لما مر<sup>(١٠)</sup> .  
والواقع إما "الوجوب" ثمة مع موجبية "المناسبة" ، أو عدم "الوجوب" ثمة<sup>(١١)</sup> مع موجبية "المناسبة" [وأيأ ما كان<sup>(١٢)</sup>] فيلزم وجوب الزكاة ههنا<sup>(١٣)</sup> ضرورة .

(١) عبارة «ص» : «وأما إن عدم الوجوب هنا» .

(٢) في «ص» : «هنا» .

(٣) في «س» : «الإضافة» .

(٤) المراد به : الإضافة .

(٥) المراد بالملزوم : الحلي .

(٦) «هنا» وردت في «ص» ، والمراد : عدم الوجوب في مضروب الصبي .

(٧) أي : في الحلي .

(٨) موجبية المناسبة هي : الإضافة إلى المشترك .

(\*) آخر الورقة ( ١٥ / ب ) من «ص» .

(٩) عبارة «ص» : «ومع وجوب المناسبة والوجوب ثمة» .

(\*) آخر الورقة ( ١٩ / ب ) من «س» .

(١٠) لأن ذلك يلزم منه ترك العمل بالموجب .

(١١) في «ص» : «أو عدم وجوبها» .

(١٢) سقطت من «ص» .

(١٣) في «ص» : «هنا» والمراد : مضروب الصبي .

صورة أخرى : أن [يقال<sup>(١)</sup>] "الوجوب" ههنا لازم لملزومين<sup>(٢)</sup> : أحدهما واقع ؛ لأنه لازم لعدم "الوجوب" ثمة ؛ لأن عدم "الوجوب" ثمة ، مع عدم "الوجوب" ههنا<sup>(٣)</sup> متنف بالاجماع ، ولازم للوجوب ثمة ؛ لأنه لو وجبت<sup>(٤)</sup> ثمة يضاف إلى المشترك لمكان "المناسبة"<sup>(٥)</sup> ، والإضافة إلى المشترك ملزومة للوجوب ههنا<sup>(٦)</sup> ، فيكون "الوجوب" ثمة ملزوماً للوجوب ههنا<sup>(٧)</sup> .

وهذه الصورة فاسدة عندنا<sup>(٨)</sup> ؛ لأننا لانسلم أن ملزوم "الملزوم" ملزوم<sup>(٩)</sup> .  
والمقدمة الأولى أيضاً فيها نظر ؛ لأننا لانسلم أن عدم "الوجوب" ثمة ، مع عدم "الوجوب" ههنا<sup>(١٠)</sup> إذا كان متنفياً ، [يلزم أن<sup>(١١)</sup>] يكون عدم "الوجوب" ثمة ملزوماً للوجوب ههنا<sup>(١٢)</sup> .  
ولكن الجواب عنه ممكن : بأن يقال<sup>(١٣)</sup> : "الوجوب" ههنا<sup>(١٤)</sup> ، لازم لعدم "الوجوب"

---

(١) زيادة من «ص» .

(٢) عبارة «ص» : «الوجوب هنا لازم للملزومين» والمراد : أن الوجوب في مضروب الصبي لازم لوجوبها في الحلبي ، أو لازم لعدم وجوبها في الحلبي .

(٣) في «ص» : «هنا» والمراد مضروب الصبي .

(٤) في «س» : «وجب» .

(٥) أي : لأنه لو وجب في الحلبي فإنه يضاف إلى المشترك وهو دفع حاجة الفقير لمكان المناسبة الموجبة للإضافة إلى المشترك .

(٦) في «ص» : «والإضافة إلى المشترك ملزوم للوجوب هنا» .

(٧) في «ص» : «هنا» والمراد : فيكون الوجوب في مضروب الصبي ، ملزوماً للوجوب في الحلبي .

(٨) في «ص» : «وهذه الصورة عندنا فاسدة» .

(٩) سبق وأن ذكرت رد ابن تيمية على هذا القول ، انظر (ص ١٦١) .

(١٠) في «ص» : «هنا» والمراد : عدم الوجوب في الحلبي مع عدم الوجوب في مضروب الصبي .

(١١) ما بين المعقوفتين سقط من «س» .

(١٢) وردت في «ص» : «هنا» أي : يلزم أن يكون عدم الوجوب في الحلبي ملزوماً للوجوب في مضروب الصبي .

(١٣) عبارة «ص» : «والجواب : أن يقال» .

(١٤) في «ص» : «هنا» .



ثمة منضماً إلى انتفاء العدمين<sup>(١)</sup> [وإلى ثبوت الملازمتين ، أعني : ملازمة الإضافة للوجوب ثمة ، وملازمة "الوجوب" هنا للإضافة<sup>(٢)</sup>] ، ولازم "الوجوب" [ثمة<sup>(٣)</sup>] منضماً إلى انتفاء العدمين [وإلى ثبوت الملازمتين<sup>(٤)</sup>] ، والواقع أحدهما فيلزم "الوجوب" ههنا<sup>(٥)</sup> ، وأما المنع الآخر فليس له جواب ، والصورة الصحيحة ما ذكرناها لا غير<sup>(٦)</sup> .

وبالقسم<sup>(\*)</sup> صور أخرى منها : أن يقال<sup>(٧)</sup> وجوب الزكاة [هنا<sup>(٨)</sup>] ، لازم لملزومين متنافيين<sup>(٩)</sup> .

ومنها : أن وجوب الزكاة [هنا<sup>(١٠)</sup>] ، لازم لأمر نقيضه<sup>(\*)</sup> ملزوم للوجوب [هنا<sup>(١١)</sup>] .  
ومنها : أنه وجد ملزوم وجوب الزكاة ههنا<sup>(١٢)</sup> ، أو انتفى لازم عدمه<sup>(١٣)</sup> ؛ لأن "الوجوب"

(١) المراد : انتفاء عدم الوجوب في الحلّي ، وعدم الوجوب في مضروب الصبي .

(٢) سقطت من «س» .

(٣) لم ترد في «س» .

(٤) سقطت من «س» .

(٥) جاءت في «ص» : «هنا» أي : الوجوب في مضروب الصبي .

(٦) ما بين المعقوفتين سقط من «ص» .

(\*) آخر الورقة ( ٢٠ / أ ) من «س» .

(٧) عبارة «ص» : «صورة أخرى : أن يقال» .

(٨) سقطت من «س» والمراد به هنا : وجوب الزكاة في مضروب الصبي .

(٩) وردت في «ص» : «لازم للملزومين متناقضين» وهذه الصورة فاسدة لأنها تؤدي إلى الجمع بين حكمين متنافيين .

(١٠) سقطت من «س» .

(\*) آخر الورقة ( ١٦ / أ ) من «ص» .

(١١) سقطت من «س» .

وانظر سبب فساد هذه الصورة (ص ١٦٢) .

(١٢) عبارة «ص» : «ملزوم وجوب الوجوب هنا» .

(١٣) في «ص» : «لازمة عدمه» .

ثمة ، ملزوم للوجوب ههنا<sup>(١)</sup> ، وعدم "الوجوب" ههنا<sup>(٢)</sup> ، ملزوم لعدم "الوجوب" ثمة<sup>(٣)</sup> ، ويلزم من هذا أحد مذكرنا من الأمرين [الآخرين<sup>(٤)</sup>] <sup>(٥)</sup> .

وهذه عبارات لاطائل تحتها ، فهذه هي الأصول التي يعرف بها<sup>(٦)</sup> فساد أكثر النكت<sup>(٧)</sup> المنسوبة إلى المتأخرين من أهل الجدل ، [وليكن هذا آخر ما أردنا ذكره في هذه الرسالة<sup>(٨)</sup>] .

والحمد لله واهب العقل رب العالمين ، نجزت القوادح الجدلية بحمد الله وحسن عون<sup>(٩)</sup> ، [وصلى الله على سيدنا محمد وآله أجمعين<sup>(١٠)</sup>] .

---

(١) في «ص» : «هنا» .

(٢) وردت في «ص» : «هنا» .

(٣) عبارة «ص» : «ملزوم للوجوب ثمة» .

(٤) لم ترد في «س» .

(٥) انظر المقدمة الأولى . (ص ١٥١) .

(٦) في «س» : «التي بها يعرف» .

(٧) عبارة «س» : «فساد المذاكرات» .

(٨) زيادة من نسخة «ص» .

(٩) عبارة «ص» : «حامداً ومصلياً ، نجز الكتاب بعون الله وحسن توفيقه» .

وجاء في آخر نسخة «س» : ونسخت من نسخة بخط الإمام ، الفقيه ، المحقق ، العالم ، العلامة أبي عبد الله محمد بن يحيى بن عمر بن الحبيب المعافري - رضي الله عنه . الحمد لله وحده قال محمد بن حبيب المعافري : فإنني كنت أثناء النظر في معاني هذا الكتاب ، والشروع في درسه ، متفقداً لما فيه من الخلل الذي لا تسلم منه النسخ ؛ لعدم الظفر في مثل هذه العلوم بالكتب المقابلة المصححة على مؤلفيها ، إلى أن لم يبق فيه موضع يقع فيه التردد أو الإخلال بالفهم ، بزيادة أو نقص إلا أصلحته بنظري ، وبما اقتضته قوة المعنى ، وتحريت في ذلك الصواب ، مكمل الغرض منه بحول الله تعالى ، والحمد لله رب العالمين .

(١٠) ما بين المعقوفتين لم يرد في «س» .

## الخاتمة

وفي خاتمة هذا البحث ، وبعد أن وفقني الله في تحقيق ودراسة كتابي «المقترح في المصطلح» و «القوادح الجدلية» ، وأعانني على إنجازهِ ، ويسر كل صعب ، فإنني أحمدُه سبحانه وتعالى على ذلك ، وأشير إلى أن كتاب "القوادح الجدلية" ، لا يقل أهمية عن كتاب المقترح ، وإن كان فيه إيجاز شديد - غير مخل - مع كثرة الضمائر ، إلا أن هذا دليل على مكانة الأبهري العلمية ، وقوة عبارته ، وحدة ذكائه ، مما يصعب على أمثالي فهم مثل هذا الأسلوب .

وكتاب "المقترح في المصطلح" ، يعتبر من الكتب الجدلية المهمة ، التي اعتنى بها العلماء ، تدريساً ، وشرحاً ، ونقلأعلى مر العصور ، إذ جمع فيه مؤلفه بين علوم الأوائل والأواخر ، وقوانين الجدل ، ومصطلحات أهل الفكر والنظر ، مع جزالة العبارة ، وشمول لكثير من الفروع الفقهية ، مما زاد من قيمته العلمية .

لذا فإنني أوصي الباحثين بالالتفات إلى المكتبات العالمية ، التي تزخر بشتى أنواع المخطوطات الإسلامية القيمة ، في جميع التخصصات ، والتي يصعب في مثل هذا الزمان أن يصنف أمثالها ، وإخراج هذه المخطوطات ونشرها ، والتي لم تظهر إلى النور بعد ، قبل أن تضيع هذه الثروة العظيمة ، كما ضاع غيرها ، نتيجة الحرائق والحروب الطاحنة .

هذا وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، ، ، ، ،